

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019-2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

| صفحة | فهرست |
|------|------------------|
| 7236 | دورة أكتوبر 2019 |
| 7264 | صفحة |
| 7272 | صفحة |

• محضر الجلسة رقم 265 ليوم الثلاثاء 02 جمادى الآخرة 1441
(28 يناير 2020)
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 266 ليوم الثلاثاء 02 جمادى الآخرة 1441
(28 يناير 2020)
جدول الأعمال: جلسة عامة مشتركة مخصصة لتقديم الرئيس الأول
للمجلس الأعلى للحسابات لعرض حول أعمال المجلس لسنة 2018.

• محضر الجلسة رقم 267 ليوم الثلاثاء 09 جمادى الآخرة 1441
(04 فبراير 2020)
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 264 ليوم الثلاثاء 25 جمادى الأولى 1441
(21 يناير 2020)
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة
بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:
1- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
2- السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

محضر الجلسة رقم 264

التاريخ: الثلاثاء 25 جمادى الأولى 1441 هـ (21 يناير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:

1- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

2- السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أبها الحضور الكريم،

مرحبا،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين إثنين.

- يتعلق أولهما بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

- والموضوع الثاني مرتبط بالسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 46.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

2- مشروع قانون رقم 55.19 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

أما بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها رئاسة المجلس إلى غاية يومه الثلاثاء 21 يناير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 42 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 62 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن على بركة الله نشرع الآن بعد الترحيب بالسيد الوزير المحترم، في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الأول المتعلق ب"الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، وقد توصلنا في ارتباط بهذا المحور بعشرة أسئلة، نبدأها بأول سؤال عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، بغينا نسولوكم أين وصلتكم في استراتيجيات محاربة الفساد؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ربما من زاوية أخرى.
السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

مكافحة الفساد في جميع تجلياته أصبح في صميم الأولويات، ولهذا أشكر السيد الرئيس ومكتب مجلس المستشارين، على اختيار هذا الموضوع الذي يتجاوب مع العديد من الخطب الملكية السامية التي تدعو إلى:

- إرساء الحكامة الجيدة؛

- تنزيل آليات المراقبة والمحاسبة؛

- إنفاذ القانون ومكافحة الفساد في جميع القطاعات.

كل الخطب الملكية تعبر عن إرادة قوية يجب علينا تنزيلها وتفعيلها عمليا، وبالأكثر من ذلك ثقافيا.

وهذا مطلب أساسي لجميع مكونات المجتمع المغربي، ومنها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأنه لا يمكن تحقيق النمو في ظل تفشي الفساد.

نعم، السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد حققت حكومتكم تقدما ملموسا، أذكر منها ما يخص مناخ الأعمال كما شهد به مؤشر (Doing Business)، وتجديد الإطار المؤسسي وغيرها من الآليات الأخرى، الرقم الأخضر الذي أصبح معروفا عند جميع المواطنين.

ولكن على الرغم من كل التدابير، مازال بلدنا يحتل مراتب أخيرة في التصنيف العالمي، وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي لسنة 2019، حيث نهت بأن الفساد يكلف المغرب أكثر من 50 مليار درهم سنويا، وهذا ما يساوي 2% من النمو الاقتصادي، مبلغ يمكن توظيفه لرفع بعض الميزانيات: كالصحة والتعليم، أو توظيفه من أجل تجربة جديدة، وهي وضع الحجر الأساسي لتخصيص دخل شهري للأسر الأكثر فقرا، حتى تكون لهم القدرة الشرائية، وبالتالي المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد والنهوض بالمقاولات الصغرى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الترتيب المتدني للمغرب يطرح التساؤل عن فعالية ونجاعة

السيد وزيران،

زملائي الأعضاء،

السيد رئيس الحكومة، في الفريق الاستقلالي نسائلكم عن حصيلة عمل الحكومة في مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟

السيد الرئيس:

شكرا.

والكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم حول حصيلة بلادنا في مكافحة الفساد؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

وفي نفس الموضوع سؤال للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن إستراتيجية الحكومة عن محاربة الفساد، نسائلكم السيد

الوزير؟

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، نسائلكم:

أين وصلت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟

وما هي أهم المعوقات التي تواجه الحكومة لتنزيل هذه الإستراتيجية؟

شكرا.

ومكمن خطورة الفساد هو كونه منظومة متكاملة وثقافة متجذرة، ولا يمكن مواجهة هذه المنظومة المدمرة إلا بمنظومة أخرى بانية، الشيء الذي لا تتوفر عليه الآن مع الأسف ولا في الأفق المنظور، يدل على ذلك فشل سياستنا ومنهجيتنا في محاصرة الظاهرة وإصرارنا على إعادة إنتاج نفس السياسة، واعتماد نفس المنهجية.

وبالتالي، مراكمة الإخفاقات حتى وصل بنا الأمر إلى مشهد كاريكاتوري، الجميع فيه حكومة ومؤسسات ومجتمع مدني يقر ويتبرأ من الفساد، ويدعو إلى محاربته ومتابعة المتورطين فيه، بما يؤكد أن هناك إجماع في هذا الشأن.

يبقى السؤال المحير، السيد رئيس الحكومة، شكون هما هاذ ولاد الحرام من فعيلهم اللي دايرين هاذ الحالة هاذي؟

السيد رئيس الحكومة،

نجاعة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد تقاس بأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية، لأن هناك علاقة جدلية بين التنمية والفساد، بحيث لا يمكن تصور تنمية تستجيب لانتظارات الفئات الشعبية مع تفشي ثقافة الربع وتبديد المال العام والإفلات من العقاب والتطبيع مع الفساد، كما أن هناك ارتباط عضوي بين الفساد وغياب الديمقراطية وضعف المؤسسات.

لقد ضيعنا العديد من الفرص وبددنا ميزانيات ضخمة، بل حتى الطاقات والكفاءات التي جُرِّبت وعُرِّكت في ملفات استراتيجية قد أصبحت مستهلكة لدى الرأي العام الوطني، والنتائج يجلبها ترتيبنا، حيث لازال المغرب يقبع في أسفل المراتب في التنمية البشرية وأيضاً في تصنيف محاربة الفساد ومؤشر ارتفاع مخاطر الرشوة، حيث انتقل المغرب من المركز 121 إلى المركز 131 في السنة الجارية حسب منظمة أمريكية معروفة تضم 500 من رجال الأعمال عبر العالم.

نحن هنا، كفريق الاتحاد المغربي للشغل، ليس من طبعنا العدمية ولا التشاؤم ولا في نيتنا ولا هدفنا تبخيس عمل الدولة، أكيد هناك مجهود كبير يتم القيام به، لكنه مجهود لم يفلح في محاصرة هذه الآفة الخطيرة رغم محاولات عقود من الزمن.

السيد رئيس الحكومة،

الموقف اليوم يتطلب الصدق، للأسف لأن الحقائق التاريخية عنيدة لا يمكن القفز عنها وتغييرها في معادلة تصحيح الأوضاع، آفة الفساد إشكالية بنيوية وقديمة يعود منشأها إلى الظلم التاريخي الذي تعرضت له الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة المكافحة عندما حرمت، وهي راغمة، من ثمار الاستقلال الذي ضحت من أجله بدمائها وأرواحها، حينها رسمت وحددت طرق ومسالك الثروة، وتشكلت على إثرها طبقة طفيلية ريعية تمت رعايتها بسياسات ومخططات تؤمن حقها بكل عناصر التسمين من رخص وإعفاءات ضريبية وغيرها من الامتيازات.

السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة، محاربة الفساد تستدعي رفع تحديات عديدة، أذكر منها:

- معالجة ثغرات الإطار القانوني؛

- والعمل على برمجة القانون المتعلق بالهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة؛

- تقوية الموارد والقدرات وتفعيل مؤسسات الحكامة؛

- إدماج المجتمع المدني في الجهود الرسمية؛

- تنسيق محكم بين كافة المؤسسات وهيآت المراقبة.

وكما يعرف الجميع، بأن هذه المجهودات كلها تظل مشلولة إن لم يتم تفعيل وتعميم مبدأ المناصفة والمساواة في جميع الميادين، حتى يستفيد المجتمع من الكفاءات والخبرات النسائية.

وفي الأخير، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

أين وصلت الحكومة في مجال تخليق الحياة الاقتصادية في إطار محاربة الفساد الاقتصادي المتمثل في روافد اقتصاد الظل؟

ما هي وتيرة الإصلاحات التي ستقومون بها من أجل تنزيل الخطب الملكية ومضامين الدستور، وكذلك الوفاء بتعهداتكم الحزبية الواردة في برنامجكم الانتخابي والحكومي؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا أحد يجادل في كون قضية محاربة الفساد يجب أن تكون أولوية الأولويات، ويتعين أن تسن لأجلها القوانين وتبلور الإستراتيجيات وتسطر الأهداف وتوضع المخططات وتعبأ لها ميزانيات وتستنفر لأجلها كل الطاقات والكفاءات، لأن الفساد داء عضال، يوهن الدولة ويفت في عضدها، وأي تهاون في تطويقه ومحاصرته تكون له كلفة باهضة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتكون فيه الفئات الشعبية هي الأكثر تضررا.

الحديث عن فشل السياسات العمومية في مكافحة الفساد، لأن المعركة طويلة وطويلة جدا ولها جذور تاريخية في المجتمعات البشرية مستشرية عالميا.

بل هناك أيضا مستويات وفعاليات مواجهة بعض السياسات العمومية للحد من الآثار ووضع الآليات ليس فقط للردع بل أيضا للوقاية الاستباقية.

ونحن في المغرب معركتنا قديمة ضد الفساد متجددة بتجدد الحكومات وتعاقيها، وقد مرت لحد الآن عشرون سنة على الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات في المرفق العمومي المنعقدة بتاريخ 29 أكتوبر 1999.

كما مرت 9 سنوات على دستور 2011 الذي تضمنت مقتضياته ومبادئه الكثير عن مكافحة وتخليق الحياة العامة وتفعيل دور مؤسسات الحكامة والآليات المؤسسية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، كما أطلقت الحكومة سنة 2015 الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي تهدف إلى جعل الفساد في منحنى تنازلي إلى حدود النصف خلال العشرية 2015 - 2025.

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، كعادتنا ووفائنا لمقاربتنا، نعتقد بأن سنة 2020 التي تشكل نصف الأفق الزمني لهذه الإستراتيجية تعطينا شرعية التساؤل عن الحصيلة وعن النتائج الكمية والكيفية لهذا المسار الطويل من المجهودات ووضع المؤسسات وإصدار القوانين والتشريعات منذ إحداث المحاكم المالية ووضع قوانين للتصريح بالممتلكات إلى إحداث هيئة وطنية للوقاية من الرشوة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن لا نريد من هذه التساؤلات حصيلة جزئية أو تجزئية ولا حتى انتقائية، نحن نريد من الحكومة تقييم سياستها في مجال مكافحة الفساد، تقييما موضوعيا وشموليا يهدف إلى محاصرة الظاهرة، فمحاصرة الفساد لا تتم بمحاكمات ومتابعات جزئية أو تلقائية، وفي بعض الأحيان قانونية وفي بعض الأحيان طويلة ودون فعالية، ولا تتم أيضا بالزجر والردع بدون مواكبة بمجهودات قانونية وتشريعية تبسط المساطر وكذلك تضمن شفافية المعايير وتكريس مبدأ النزاهة والتنافسية وتكريس العدالة وتكافؤ الفرص في استغلال مقدرات الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبغض النظر عن نتائج التقارير، كانت دولية أو وطنية، فإننا نسجل بأن تعامل الحكومة مع ملفات الفساد يبقى بطيئا وانتقائيا وتغيب عنه الفعالية والنجاعة والشمولية.

في نظركم، السيد رئيس الحكومة، هل يمكن مواجهة الفساد دون

لأجل ذلك، هناك مقدمات أساسية لا بد منها لإنجاح أورش الإصلاح، وفي مقدمتها إرادة سياسية فعلية تترجم على أرض الواقع بتفعيل المؤسسات الدستورية ذات الصلة حتى تلعب دورها في الحكامة وتخليق الحياة العامة؛

ثانيا، إقرار ديمقراطية حقيقية؛

ثالثا، جبر الضرر الذي لحق الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة من السياسات العمومية اللاشعبية، والتي تأسست أصلا على التوزيع غير العادل للثروات؛

رابعا، الشجاعة والجرأة في التعاطي مع محاربة هذه الظاهرة، وذلك بالقطع مع ثقافة الرعب والتطبيع مع الفساد والإفلات من العقاب، بما يؤكد ألا أحد فوق المحاسبة والمساءلة لإرجاع الثقة في خطاب وعمل المؤسسات؛

خامسا، إعطاء العناية للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تخليق الحياة العامة ومنها المدرسة ودار الشباب والإعلام، دون إغفال الدور المركزي الذي يمكن أن يقوم به المسجد لما للوازع الديني من أثر بليغ في سلوك ونفس المسلم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لكلمة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

موضوع الفساد معقد ومتشعب وشائك وشاسع جدا، من الصعب الإحاطة بكل حيثياته وملابساته، من الصعب أيضا الحفر عن أسبابه وجذوره، ومن العسير أيضا محاربتة واجتثاثه.

وحتى نكون موضوعيين وواقعيين، لا يمكن الحديث عن القضاء عن الظاهرة ومحاربتها، بل يجب الحديث فقط عن الحد من آثارها والوقاية من دمارها ومعالجة آثارها، سواء على الدولة أو على المجتمع.

ومن باب الخيال، السيد رئيس الحكومة، الحديث أيضا عن نجاح سياسات عمومية للقضاء على الفساد، ومن باب التجني والتعسف

كذلك، المسألة الثانية، إن الفساد في أن هذه الخطة كان يترأسها ومازال السيد رئيس الحكومة في اللجنة الوطنية واللجنة الدائمة المكلفة بتنفيذ وزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة.

إلا أنه في التعديل الحكومي الحالي الجديد أو الأخير، أسندت هذه الوزارة بجميع وظائفها إلى وزارة الاقتصاد والمالية، هل تظنون أن وزارة الاقتصاد والمالية ستعفيكم من المجهود الذي يتطلبه إنجاز هذا المشروع ديال المخطط؟

يقودنا هذا إلى السؤال متى ستستقر محاربة الرشوة إذا كان هناك فعلا إرادة في ذلك، لأن تنتقل من يد إلى آخر أو لتأخذ مكانها على الأقل؟ وهل هي في المشوار الثاني من هذا المخطط؟

المسألة الثانية، الانعكاسات السلبية التي للفساد على التنمية بصفة عامة وعلى الاستثمار وعلى حياة المواطن الخاصة والعامة، كذلك تتفاقم يوما عن يوم، سمعنا كلاما من هذه المنصة أتذكر عن إشكالية الإدارة، عن إشكالية العدل، عن إشكالية المرافق العمومية، تزداد تعقيدا إلى الآن.

المسألة الثالثة، المجلس الأعلى للحسابات منذ 1979 وهو يصدر تقارير، آخر تقرير في يوليو الماضي عن سنة 2017-2018 كشف عن أشياء مبهولة، فما مصير هذه التقارير؟

كيف تتعاملون معها، والمغرب عرف تحولا كبيرا وبالخصوص الصلة التي تربطه بالجهاز القضائي كادت أن تكون منعدمة إلى الآن؟

فهذا التراكم من تقارير مجلس الحسابات شيء إيجابي، ولكن يسائلنا إلى متى سيظل المسؤولون عن الإخلالات المعلن عليها في جميع المستويات بعيدين ويتمتعون باللامتابة واللاعقاب، هذا سيكون من باب العبث أن تتوفر البلاد على آليات ضخمة كالمجلس الأعلى للحسابات وآليات الحكامة، ومع ذلك نعيش أزمة الفساد بشكل خطير وخطير جدا.

المسألة الرابعة، أريد أن أؤكد بأن مستويات الفساد تزداد في ظل تراجع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وتقلص الفضاء الديمقراطي ومحاولة إضعاف مؤسسات المحاسبة وتعكس تقييم مؤشرات، تردي الأوضاع على مستوى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية كما يكشف عن تفاقم التضيق على المجتمع المدني والإعلام المستقل وعلى الفضاءات، فضاء الحريات بصفة عامة.

وهو ما يطرح سؤالا محوريا بشأن مدى فعالية ونجاعة السياسات العمومية في هذا المجال في ظل محدودية النظام الوطني للتزاهة ومردوديته وضعفه؟
وشكرا.

وضع الحد للريع ونظام الرخص الاستثنائية منها وغير الاستثنائية؟ هل يمكن مواجهة الفساد بمساطر إدارية معقدة وغير شفافة، تترك مجالا واسعا للإدارة لتقدير الأمور؟

كيف كذلك يمكن محاربة الفساد بخطابات كبيرة وبشعارات ضخمة، يتبناها الجميع ويصفق لها الجميع لدرجة أننا بدأنا نشك بأن المفسدين كائنات فضائية، كلنا ضد الفساد ولا نعرف من يمارس هذا الفساد؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدان الوزيران،

السيد رئيس الحكومة، ما هي حصيلة حكومتكم فيما يتعلق بمحاربة الفساد؟

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر الكلمة في هذا المحور للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو، أو السي عدي شجري، أحدهم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الأسبوعين نحتفل بيوم 6 يناير من كل سنة، الذي هو اليوم الوطني لمحاربة الفساد، فهذا اليوم الوطني لم نستشعره ولولحظة واحدة في أنشطة الحكومة والمؤسسات العمومية، هذا يسائلنا ما معنى هذا اليوم الوطني للتحميس، خصوصا على مستوى مؤسسات التربية والتعليم، وزير التربية الوطنية موجود معنا؟

وكذا يسائلنا عن مصير الخطة الوطنية لمحاربة الفساد 2015-2025، نصف الولاية الحصيلة حسب المؤشرات التي نتوفر عليها، يظهر أنها لم تنطلق بعد بالشكل الملائم؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على أسئلة المحور الأول.

وأنتهز هذه الفرصة للترحيب بهذا العدد الغفير من التلميذات والتلاميذ وبالأطر التربوية المرافقة لهم عساهم يجدون في هذه الجلسة ما يفيدهم.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا سعيد بالإجابة على هذا السؤال المهم جدا المرتبط بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وتطبيق هذه الإستراتيجية.

وأريد أن أقول منذ البداية أن هناك توجهات ملكية صريحة واضحة ما فتى جلالة الملك يوجهها لخطورة هذه الظاهرة ولضرورة التعبئة الشاملة لمواجهتها.

وأذكر بالمناسبة خطاب جلالة الملك إلى الأمة يوم 23 يوليوز 2016 بمناسبة الذكرى 17 لعهد العرش المجيد والذي تحدث فيه طويلا عن الفساد وتداعياته وعن مكافحته، ومما جاء في هذا الخطاب، "فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع"، الدولة بمؤسساتها من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وتجرير كل مظاهرها والضرب بقوة على أيدي المفسدين، والمجتمع بكل مكوناته من خلال رفضها وفضح ممارسها، والتربية على الابتعاد عنها مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف والقيم المغربية الأصيلة القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.

ثم بعد ذلك، كان هناك خطاب جلالة الملك إلى القمة 31 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بنواكشوط في يوليوز 2018، وهو أيضا تحدث عن هذه الظاهرة طويلا.

ويقول الخطاب، "وسعيا إلى توحيد هذه الجهود وتنسيقها، اعتمدت المملكة المغربية سنة 2015 إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وأحدثت لجنة وطنية أسندت إليها مهمة السهر على تنزيل أهداف هذه الإستراتيجية، وتهدف هذه الإستراتيجية التي يمتد تنفيذها على مدى

10 سنوات إلى تغيير الوضع بشكل ملموس ولا رجعة فيه في أفق 2025، وتعزيز ثقة المواطنين وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي".

وتأتي مناقشة هذا الموضوع، كما أشار إلى ذلك أحد السادة المستشارين المحترمين، بضعة أيام بعد اليوم الوطني لمحاربة الرشوة والتي كان مجال عدد من الأنشطة المهمة في هذا المجال، وهو الموافق للسادس يناير من كل سنة، من كل سنة، وبالتالي فاحنا فواحد الوقت مهم جدا.

أشنوهي أول ملاحظة بغيت نقولها؟

الملاحظة الأولى: هو أن هاذ الموضوع، موضوع إلى بغينا نقولو معقد وفيه انتظارات كبيرة للمواطنين والمواطنات، منا جميعا، ولكونه موضوع من هاذ المستوى فهو يجب ألا يكون فيه تهوين ولا تهويل، ما خصناش نديرو التشدد والتطرف هنا أو هنا، ذلك أنه كسب هذه المعركة الطويلة والمعقدة والتي تعيشها جميع دول العالم، تكون بالموضوعية والإنصاف ومواجهة الحقائق كما هي أمامنا.

وبالتالي فأنا كنعقول بأن بعض الأحكام العامة والإطلاقية التي وردت في بعض الأسئلة ديال السادة المستشارين، وأنا ماشي فقط ذاك الشي اللي تقال، ولكن الأسئلة التي أتتنا، والتي تحدثت عن لازالت هذه الظاهرة مستشرية والفساد ينتشر بشكل كبير في كثير من مختلف مناحي الحياة، معدلات الفساد لم تتراجع في أحد..

وأیضا، سمعت منذ قليل الترتيب المتدني للمغرب، وأنا أستغرب هذا، لأن مختلف التقارير الوطنية والدولية تظهر وتبين بداية ظهور نتائج إيجابية للعمل الجماعي الذي تقوم به مؤسسات الدولة المختلفة، بتعاون بطبيعة الحال مع جميع المتدخلين بما فيهم: فاعلين مدنيين عديدين.

وبطبيعة الحال، وخا هادي راه جاتي في الأخر، أنا غادي نبدا بها، الانعكاسات الإيجابية على عدد من المؤشرات نراه.

المؤشر الأول واللي معروف هو المؤشر ديال ملامسة الرشوة ديال (Transparency International)، اللي الجميع كي رجع له، أنا ما غادي نمشيش لشي منظمة غابرة، كاع ما عرفت شكون هي، هادي (Transparency International) اللي كتصدر مؤشر باستمرار، وهذا المؤشر ديال إدراك أو ملامسة الرشوة (L'IPC¹) حقق فيه المغرب نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه، الترتيب ديالو 17 رتبة في سنتين، 2017-2018، وتحسن 17 مرة، لأول مرة في تاريخ المغرب تحسن مستمر لسنتين متتاليتين، كان كيحتمل المغرب المرتبة 90 سنة 2016، ليحتل سنة 2018 المرتبة 73 من 180 دولة، فالحديث عن التدي وأنا كنتراجعو غير صحيح نهائيا وفق هذا المؤشر.

¹ Indice de Perception de la Corruption

منسوب الثقة في المؤسسات وفيما بين المواطنين، وهي تعد لبنة أساسية في تعزيز اللحمة الوطنية والإيمان بالقدرات والإمكانات والطاقات الجماعية والإيمان بغد أفضل، تؤدي أيضا إلى إضعاف أسس دولة الحق والقانون وعرقلة الإصلاحات السياسية، تؤدي إلى المساس بمبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمواطنات في عدد من المستويات، كالتشغيل والصحة والاستثمار وغيرها، والتعليم.

وتؤدي إلى زعزعة منظومة القيم السائدة في المجتمع من قيم إيجابية إلى قيم سلبية، مثل قيم النزاهة، قيم الشفافية، قيم الصدق، قيم الاستحقاق على أساس العمل، والكفاءة وغيرها.

وبالمقابل، فإن تحقيق النجاح في مكافحة الفساد ومحاصرته من شأنه الإسهام في تحقيق تحسن هذه المؤشرات كلها وهذه المستويات كلها على المستوى الثقافي، على مستوى القيم، على المستوى الاجتماعي، على المستوى السياسي، وأيضا على المستوى الاقتصادي مع ممارسة الأعمال وتحسين مناخه.

معشر السيدات والسادة.

بلادنا أوعت مبكرا بهذه الأخطار، ومن هنا المغرب صادق مبكرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007، وعلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعملت باستمرار على تطوير أدواتها الدستورية، مؤسساتها الدستورية، وأيضا الآليات القانونية لمحاربة الفساد.

بالمناسبة، محاربة الفساد احنا عندنا واحد المثل تيقولوه المغاربة، أش تيقولوا المال السائب تيعلم السرقة، بمعنى مواجهة الفساد ليس فقط عن طريق الزجر اللي هو آلية اللي هو أساس من أسس مكافحة الفساد، ولكن أيضا تطوير نظام الحكامة وإغلاق الآليات التي تجعل الناس يسهل عليهم استغلال نفوذهم وأيضا الولوغ في المال العام.

وبالتالي جميع الإجراءات ذات الطابع المؤسسي، ذات الطابع القانوني، ذات الطابع الإجرائي، ذات الطابع التربوي، جميع الإجراءات مهمة في مكافحة الفساد، وسأتي إلى بعضها.

فلذلك، احنا درنا واحد السيل من الإجراءات، وربما أن نقول بأن مشاريع القوانين الآن موجودة الآن بعضها في البرلمان، بعضها صادق عليه، بعضها سيأتي الخاصة بهذه الظاهرة أو المرتبطة بها مكثفة جدا وكثيرة، قد تصل إلى ما يزيد عن 10 قوانين أو مشاريع قوانين وكلها تصب في إغلاق منافذ الوصول إلى الفساد، وهذا شيء مهم جدا في بيداغوجية محاربة الفساد.

وبطبيعة الحال كما قال جميع السيدات والسادة المستشارين الذين تحدثوا سعيا لتوحيد جهود مختلف المتدخلين، اعتمدت بلادنا إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد لسنة 2016-2025 تمت صياغتها بطريقة تشاركية دامجة، وأحدثت بعد ذلك اللجنة الوطنية لمحاربة

واعتربت منظمة الشفافية الدولية أن المغرب ضمن البلدان العشرة التي حققت أكبر تقدم في مؤشر إدراك الفساد من 180 دولة، وهذا اعتراف بالجهود التي قام بها المغرب، وهذه هي النتيجة ديال تنفيذ وتطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

المؤشر الثاني هو مؤشر ممارسة الأعمال، بالمناسبة مؤشر ممارسة الأعمال متداخل تداخل كبير مع محاربة الفساد والرشوة، متداخل معاه، لأن عدد ديال المعايير اللي فهناك ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) مرتبطة بتحسين الرقمنة، مرتبطة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخها، مرتبطة بتدني مستوى الفساد، وإلى رجعتنا لها معنى ذلك تحسن المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال اللي جينا من 128 سنة 2010، باش نوصلو اليوم المرتبة 53 من أصل 190 دولة، مع ذلك لسنا احنا في الثلث الأول، وسنصل إلى الخمسين الأوائل بعد سنة إن شاء الله أو سنتين على أكبر تقدير.

هذا أيضا تحسن فواحد المؤشر دولي، معترف به، معتمد، لأن هاذ المؤشر هذا هو اللي تيحسبو به المستثمرين والمقاولات، باش يمشيو يديرو فلوسهم فشي بلاصة خاص يكون هاذ المؤشرات إيجابية.

لهذا كان المغرب أول دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الخارج، وإلى شفت راسك تأتي برجال الأعمال اللي عندهم الفلوس باش يستثمرو عندك عرف بأن مؤشرات عندك تتحسن.

هذا المؤشر الثاني، هناك المؤشر الثالث اللي هو تقرير التنافسية العالمي ديال 2019 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تحسن فيه ترتيب المغرب أيضا، واحتل المغرب الرتبة الأولى مغاربيا، وأيضا الرتبة 75 عالميا، وهو أيضا تحسن مهم جدا في هذه المؤشرات، لأن المؤشرات هي المهمة اللي عندها علاقة مباشرة بهاذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ولتنفيذها.

الآن، نرجع لواحد القضية، ماذا نعني بالفساد؟ حتى هاذي مهمة، ذلك أنه عندما أتحدث عن الفساد أذهان الكثيرين تذهب إلى الرشوة فقط، هو الرشوة مظهر واحد من مظاهر الفساد، ذلك أن الفساد بالمفهوم الذي حددته الاتفاقية الدولية الأممية لمكافحة الفساد تتحدث عن كل حالات استغلال وضعية الثقة المخولة، سواء في القطاع الخاص أو العام لتحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية، والتي تأخذ عدة أشكال، خصوصا الرشوة واختلاس أو تبيد المال العام، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظائف، الإثراء غير المشروع، غسل العائدات الإجرامية، إعاقة سير العدالة.

ومعلوم أن أفة الفساد، كما ذكر عدد من السادة المستشارين تشكل إحدى العقبات الرئيسية للتنمية والاستقرار في أي بلد، وتؤدي إلى إضعاف السياسات العمومية وإضعاف المخططات والبرامج التنموية وتعرقل الاستثمار، فعندها تأثيرات سلبية على الاقتصاد، لكن أيضا عندها تأثيرات سلبية أخرى على المجتمع وعلى السياسة، منها انخفاض

الولوح إلى العديد من الخدمات الإدارية المتعلقة بمجالات البناء والضرائب، المؤسسات الصحية، الجمارك والمجال التجاري، وهذا متعلق بواحد البرنامج الثاني هو الرقمنة، اللي غادي نجي له، اللي فيه إنجازات مهمة، وعملت الحكومة على الإنصات إلى المرتفقين من خلال إطلاق البوابة الوطنية للشكايات في يناير 2018، والتي أحدثت بمرسوم، أو الشكايات عبر الهاتف أو عبر عدد من البوابات الإلكترونية.

ويمكن أن أقول، هاذ البوابة الوطنية للشكايات منذ إحداثها توصلت بأزيد من 194.000 شكاية، تمت معالجة 151.000 منها بنسبة تفوق 78% والتي عولجت وعبر المواطنين عن نسبة رضاهم، نقولوبأنها نسبة رضا المواطنين عنها تصل إلى حوالي 66%، ونحن نحرص على أن نتقن هذا المجال، لأن الإنصات لهذه الشكايات والاستجابة لها شيء مهم جدا بالنسبة للإدارة.

بالنسبة للبرنامج الثاني المتعلق برقمنة الخدمات الإدارية، هذا يمكن أن أقول بأن، الحمد لله، تدارت فيه عدد من الأمور المهمة، تم الآن إتمام المرحلة التجريبية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات الإدارية بين مختلف الإدارات، عن طريق منصة حكومية للتكامل في أفق تعميم العمل بها وتعزيز الأنظمة الإلكترونية للتدبير الداخلي، الرفع من عدد الخدمات الإدارية عبر الخط الموجه للمرتفقين، وأنا أخص اليوم، راه كايين اليوم 440 خدمة إلكترونية إدارية رقمنة، الآن يمكن للإنسان عن طريق هاتفه الجوال، عن طريق حاسوبه من بعيد، مسافر، داخل المغرب، خارج المغرب يمكن هاذيك الخدمة الإدارية يقضها، وهذا شيء مهم.

حقيقة، باقي عندنا مئات أخرى، ولكن نحن نسير بخطى وثيدة لنحاول أن نرقمن أقصى ما يمكن من الخدمات الإدارية، وأنتم تعرفون بأن بمجرد ما ترقمنوا واحد الخدمة إدارية تنقلوإمكانية الفساد، وهذا في المعايير الدولية كلها الرقمنة من بين أكبر الآليات لمحاربة الفساد.

وعملت أيضا الحكومة على الانضمام لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، وإعداد مخطط العمل بهذه المبادرة 2018-2020 وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية خاصة.

ونحن الآن، باش هاذ الورش هذا ديال الرقمنة ديال الخدمات الإدارية بالخصوص وديال الإدارة، باش يكون واحد الوضع لا رجعة فيه، نحن الآن نشغل في إعداد مشروع قانون الإدارة الرقمية، لأن من قبل كانت عدد من الجهود في إطار حكومات سابقة، ولكن غير تمثي حكومة تيعاود ترجع ذاك الشيء للوراء، عاود ثاني باش تنطلق، علاش؟

لأن ما عندناش أساس قانوني يلزم جميع الإداريين وجميع المسؤولين وينظر إلى الأمام في واحد الإصلاح معين، ولذلك هنا الآن غادي نجيبو واحد المشروع قانون ديال الإدارة الرقمية، ويهدف إلى إرساء القواعد والضوابط الأساسية للتحويل الرقمي للخدمات الإدارية، وسيمكن من تحسين الإطار القانوني لهذه التعاملات بين الإدارة والمرتفقين، وبين

الفساد بتمثيلية واسعة تضم القطاع العام، المؤسسات العمومية، المؤسسات الدستورية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والهدف منها يكون واحد العمل تشاركي، وذلك وعيا لأن حتى هاذيك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ما فيهاش غير القطاع العام، فيما حتى القطاع الخاص، وكاين من بين البرامج ديالها برنامج خاص بالقطاع الخاص، ويشارك فيها المجتمع المدني لأن هو عملية تشاركية، واليد الواحدة لا تصفق، وخا يقولو الناس حتى يعياو، لأن هاد الهضرة قلتها وناضوشي وحدين كيكتبو تيقولو رئيس الحكومة، لا، هذه عملية، ما كاينش شي دراسة، ما كاينش شي تقرير، ما كاينش شي واحد في العالم كمهدر إلا وكيكون هذا الملف هذا بالخصوص تشاركي، واللي صحاب راسو هو خارج ما عندو علاقة فهو غالط.

وبقدر إحساس البعض بأنهم ما معنيينش بهذا الفساد يضررون جهود مكافحة الفساد في بلادنا، وبقدر تشاركيتنا سننجح في محاربة الفساد جميعا إن شاء الله، وهو ما رأينا مؤشرات الأولى بادية للعيان، إذن هذا هو، إلى آخره.

أريد أن أشيد هنا بالالتقائية، اليوم بين جميع المؤسسات وجميع الأطراف التي تتدخل في البرامج العشرة، لأن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مبنية على 10 برامج، وكل برنامج عندو واحد، إذا بغينا نقولو للجنة تجتمع فيها جميع المتدخلين، ولكن هاذك البرنامج مركز على جوانب معينة من جوانب مكافحة الفساد.

وبطبيعة الحال اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد تعقد لقاءها السنوي، كل سنة، أصدرت التقرير الأول ديال لأن هي مكلفة باش تصدر التقرير كل سنة، ما أنجزت من الإستراتيجية وأشنو هي البرنامج ديالها للسنة من بعد، عندنا برنامج متكامل ولكن هذه البرامج أنتم تعرفون تحتاج كل سنة إلى إعادة التدقيق على ضوء ما تحقق وعلى ضوء المستجدات الموجودة، وبالتالي انعقدت سنة 2019، الآن غادي نعقدو قريبا إن شاء الله اللقاء الثالث، الاجتماع الثالث لهذه اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد لتصدر التقرير الثالث ديالها ديال 2019، وتدقق برنامج 2020، احنا غاديين إن شاء الله في تنفيذ الإستراتيجية باستمرار.

ما هي أهم الأمور التي تم تنفيذها في هذه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟

أولا، غادي نمشي برنامج ببرنامج، لأن فيه 10 برامج غادي نستعرضهم:

البرنامج الأول متعلق بتحسين خدمة المواطن، يعني الخدمات الإدارية التي تقدم للمواطن خاص التحسين ديالها وبقدر جودة الحكامة في تقديم هذه الخدمات نقلل الفساد في علاقة المواطن بالإدارة.

وهنا أريد أن أقول بأن عدد مهم من الإجراءات ديال تبسيط الخدمات ديال نشرها، التخفيف من البيروقراطية الإدارية، تسهيل

المرافق العمومية.

وهذا ميثاق المرافق العمومية والآن صادق عليها على ما أظن مجلس النواب وغادي يجي لمجلس المستشارين، هذا إذا صدر هو يضع إطار مرجعي كضبط التزامات المرافق العمومية اتجاه المواطنين والمواطنين ويؤسس لعلاقة ذات طابع أخلاقي على مستوى التنظيم، على مستوى التسيير، على مستوى العمل اليومي ويحدد واجبات الموظف، حقوق المرتفق وغيرها، وهو أيضا معروض على أنظار مجلسكم الموقر إن شاء الله إذا صادقتو عليه بسرعة، غادي نبنو عليه الخطوات التي تلوح، لأن هذا ميثاق عام ولكن غادي تتبع إجراءات عملية لتنفيذ مختلف بنود هذا الميثاق، وفي مقدمته إصدار مدونة للسلوك والأخلاقيات خاصة بالفاعل العمومي إن شاء الله.

كما أعدت الحكومة مشروع القانون الخاص بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وهو المشروع أيضا الذي صادق عليه مجلس النواب بالإجماع، وهو إما أحيل على مجلس المستشارين أو سيحال على مجلس المستشارين، وهو من خلال تبسيط الإجراءات والمساطر يمكن أيضا باش يرفع منسوب الشفافية والنزاهة في علاقة الإدارة بالمواطن.

وفي نفس السياق تندرج المؤسسات الدستورية المختلفة، مجلس المنافسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولكن بالخصوص فهذا الموضوع هيئة النزاهة والشفافية والوقاية من الرشوة ومحاربتها. البرنامج الخامس متعلق بالرقابة والمساءلة، بطبيعة الحال لا بد أيضا من الرقابة، هذه الإجراءات كلها مزبانية، ولكن لا بد من ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، أولا وقبل كل شيء، سنصدر قريبا واحد التوجه لحت الوزارات والمؤسسات العمومية على وضع خرائطية لمخاطر الفساد، (la cartographie des risques)، خرائطية لمخاطر الفساد في كل إدارة، إدارة، كأداة للتشخيص والتخطيط وتحسينها بشكل منتظم، هذه أولى.

ثانيا: صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون يعدل مجموعة القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وهو أيضا آلية من آليات هي كانت في القانون، ولكن الآن لتعديله، لتوسيع بعض مقتضياته، والهدف لأن غسل الأموال هو من بين الآليات التي يختبئ وراءها الفساد، واحد في الإدارة أو في موقع معين يستفيد من أموال الفساد لمدة خمس سنوات، عشر سنوات، هاذوك الأموال اللي كيدخل خاصو يصرفو بطريقة من الطرق هو ما يسمى غسل الأموال.

فلذلك، في الدول المتقدمة هناك آليات للحيلولة دون غسل الأموال، وهذا من آليات مكافحة الفساد وتطوير هاذ القانون، إذن سيعرض قريبا إن شاء الله على البرلمان للمصادقة عليه، وذلك لمنع ممارسي الفساد من اللجوء إلى غسل أموالهم للتغطية على الممارسات المنافية للقانون والتهرب من المحاسبة.

الإدارات فيما بينها، وبين الإدارة والمقاولات وإعطاء القيمة القانونية للإجراءات والقرارات الرقمية.

بطبيعة الحال، عدد من الإدارات دارت واحد الجهد كبير، أنا بغيت هنا نعطي واحد المثال فقط الجمارك راه معروف، ولكن أيضا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري، هاذي استطاعت أن ترقمن تقريبا الآن في مارس المقبل غادي توي 100%، دابا الآن اللي باغي يحفظ، اللي باغي يحصل على شهادة الملكية عن طريق الأنترنت، من دارو، من عند الموثق من عند مهني آخر تيدخل المعلومات، يدخل الوثائق، يخلص عن طريق الأنترنت تتجيه شهادة الملكية، يمكن أن يراجع ويعرف التطور ديال العقار ديالو واش فيه شي تحفظ؟ واش فيه شي طعن؟ واش كايين شي تطور فيه؟ يمكن يعرفو عن بعد، وهذا حلينا به المشكل، وخصوصا ديال المغاربة المقيمين بالخارج، اللي كونهم في الخارج تيصعب عليهم يتواصلو باستمرار مع الإدارة، دبا الآن عن طريق الأنترنت يمكن أن يتابعوا باستمرار وضعية عقارهم وهذه نقطة نجاح كبيرة جدا في علاقة هذه الإدارة بالمواطنين. ولكن أيضا إدارات أخرى.

وهذا مكن من رفع الوتيرة ديال التحفيظ حتى هي، بحيث يمكن نقول لكم بأنه على مدى 100 سنة، ذاك الشئ اللي تحفظ على مدى 100 سنة تحفظ فهاذ 4 سنين الأخيرة مثله أو قريب منه، 100 سنة، وهذا يعني أنه الرقمنة كتمكنا باش نديرو واحد المجموعة ديال الأمور ليس فقط بنزاهة وليس فقط بشفافية مع المواطن، ولكن أيضا بسرعة وأيضا حتى بإتقان وهذا شيء مهم جدا، إذا وهذا يؤدي إلى تقليص الفساد بطبيعة الحال.

البرنامج الثالث والمتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومة، هذا الحمد لله أصدر فيه القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ثم بعد ذلك بعد صدور القانون عيننا اللجنة الخاصة، أعضاء اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019، ووضعتنا مخطط تنفيذي في تنزيل هذا القانون ودرنا التدريب ديال الموظفين المعنيين بالتواصل مع المواطنين للتزويد بالمعلومات الضرورية، عندنا هاذ السنة هاذي مع اليونسكو بالخصوص دار واحد البرنامج ديال التكوين ديال الموظفين، وهذا سيعني أنه بمجرد ما غادي يدخل القانون نهائيا حيز التطبيق سنكون قادرين على الاستجابة لطلبات الصحفيين، لطلبات المواطنين، لطلبات المجتمع المدني في الحصول على المعلومات وفق ما ينص عليه القانون.

البرنامج الرابع متعلق بالأخلاقيات (l'éthique) بالأخلاقيات ذلك أنه العامل البشري حتى هو مهم، ليس فقط عامل الآلة، العامل البشري حتى هو مهم في الإدارة العمومية بل في مكافحة الفساد وحتى في القطاع الخاص، وهو الرهان الأساسي لكل تغيير فهذا المجال، ومن هنا تم إصدار بعض المدونات القطاعية للسلوك والأخلاقيات، وإعداد مشروع مدونة أفقية على مستوى الوظيفة العمومية سنعلن عنها بمجرد ما يصادق البرلمان على مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق

التي تستلزم محاسبة وتستلزم إجراءات عقابية إدارية، هو يقوم بها ويوصي بها، هونيت نفسه، معنى ذلك التقارير ديالوراه تيقوم المجلس الأعلى للحسابات بذلك.

ورغم ذلك فإنه عندما يحال علينا تقارير المجلس الأعلى للحسابات فإن في كثير من الأحيان، ملفات منها إما نحيله على النيابة العامة أحيانا عندما يظهر لنا نحن، وقد وقع هذا في حالات، ولكن أيضا يمكن نعمقو البحث في بعضها عن طريق إحالة بعض الملفات على المفتشية العامة للمالية أو المفتشيات العامة، أو نتخذ بعض الإجراءات الإدارية فيها، ولكن ما تبقى من الإجراءات هو باش نطورو الحكامة يمكن أن نشير إلى اختلالات ليست بالضرورة من زاوية الفساد، ولكن من زاوية أنواع اختلالات أخرى إدارية، تطوير نظام الحكامة، تطوير نظام المتابعة، تطوير نظام التقييم، كيفاش نحسنو مجال عمل معين في قطاع معين، إذن باش نقولو بأن هذه القضية راه تأخذ مجراها باستمرار.

البرنامج السادس متعلق بتقوية المتابعة والزجر أيضا، وهنا أريد أن أشير إلى الرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة، والذي هو يجعل المواطن شريك حقيقي، وبغيت نحجي المواطنين والمواطنين اللي بلغو على عدد من حالات فساد والرشوة، وهذا الخط بعد سنة ونصف من إحداثه سنة 2018 أعطى نتائج مهمة في مجال الردع العام، حيث تم إلقاء القبض بسبب هذه التبليغات على 113 شخص في حالات تلبس، منهم مسؤولون في مناصب عليا في عدد من جهات المملكة. كلهم الآن في حالة اعتقال، كما تم تعليق يافطات بالرقم للمواطنين باش يتبلغو في عدد من الإدارات، تيتكتب الرقم باش إذا دخل يعرف بهاذ الرقم للتبليغ عن هذه الحالات في أغلب الإدارات، مما يؤشر على الإرادة القوية في محاربة الفساد.

كما أن عندنا واحد الوحدات، تسمى وحدات معالجة المعلومات المالية من القطاع المالي، معروفة هادي، وحدات معالجة المعلومات المالية، وهذه تحاول ما أمكن أن تتبع كل التصريحات بالاشتباه، بغسيل الأموال، وهي تلقت ما مجموعه 1056 تصريح مرتبط بجريمة غسل الأموال، وهي تقرر فيه واش فعلا جريمة غسل الأموال أولا كتدير البحث ديالها، أحيانا تحفظ وأحيانا تحيل على الجهات المختصة للمتابعة.

ولكن أيضا احنا وعيا منا بهاذ التبليغ عن الفساد خاصو التقوية، فنحن الآن بصدد إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن الفساد وتشجيعهم على التبليغ عن أفعال الفساد بالقطاع العام وتمتعهم بالضمانات الإدارية الكافية التي تحول دون الانتقام منهم، سواء بتعريض مساهمهم الإداري للخطر أو نقلهم إلى مقرات أخرى، ويحدد هاذ المشروع ديال القانون المبادئ والمعايير والقواعد الأخلاقية، التي يتعين أن تؤطر سلوك الموظفين العموميين أثناء ممارستهم وظيفتهم.

وفي هذا الإطار، يأتي مشروع القانون رقم 10.16 والذي يقضي بتغيير مجموعة القانون الجنائي والذي يضم ضمن مقتضياته تجريم الإثراء غير المشروع الذي يتحقق من خلال مزاوله مهمة أو مسؤولية عمومية، وهو في المجلس هاذ المشروع ديال القانون الجنائي، هو كبير، ولكن هذا من بين مقتضياته موجود في مجلس النواب، وكان قد أحيل على البرلمان قصد المصادقة منذ سنة 2016، وهذه آلية من أكبر الآليات لمكافحة الفساد، خاص تدخل في القانون.

ذلك، أن مسؤول عمومي، أنتوما كتعرفو الآن راه عشرات الحالات تضبط في حالة الرشوة أو حالة الغدر أو حالة.. عشرات الحالات تضبط وتحاكم الآن في المحاكم، مسؤولين كبار، الصحافة كتنتشر أسبوعيا واحد ولا جوج ولا ثلاثة أو أقل أو أكثر أسبوعيا، من مسؤولين وفهم كثير من المسؤولين الساميين اللي تعينو في مجلس الحكومة، فبالتالي هؤلاء واش غادي نوقفو عند هذيك العملية فقط ديال الرشوة اللي حصل عليها؟ الرشوة ديال 30 ألف درهم، 40 ألف درهم، راه 400 ألف درهم ولا 20، ولكن هذيك 10 سنين هاذوك الرشواي اللي كان شاد، وكثيرهم ثروات لا يحاسب عنها، أنا كنعقول لك لا، يجب، يمكن للقضاء بطبيعة الحال دون ظلم، هاذ الشي القضاء هو اللي خاصو يحسم، يقول المسائل اللي ديالوراه ديالو، المسائل التي أتت نتيجة هاذ الإثراء غير مشروع هادي خاصو يتحاسب عليها.

فلذلك هذا إجراء مهم جدا إذا دخل في القانون.

وفي نفس السياق، نحن الآن نكتب على مراجعة قانون التصريح الإجباري بالممتلكات اللي كان، ولكن مع الأسف الشديد لم يكن كافيا لمحاسبة المسؤولين الذين يصرحون بممتلكاتهم، وبالتالي فهذا اقتضى المراجعة ديال مشروع القانون، الآن تقريبا هاذ المشروع القانون موجود سيصادق عليه مجلس الحكومة إن شاء الله في القريب ليحال على البرلمان.

ودائما في إطار منظومة المراقبة والمحاسبة، تحدث السيدات والسادة المستشارين، عن تفعيل تقارير وتوصيات هيئة الرقابة والحكامة، ولاسيما المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تتبع تقارير المفتشية العامة، وهذا ما هونهتم به كثيرا.

ولكن بغيت نوضح واحد القضية بالنسبة للتقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للحسابات عندو النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات، أي خلل يرى قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن فيه واحد البعد جنائي، فهم يحيلونه تلقائيا على النيابة العامة، هما، هما كيحيلوه على القضاء، على النيابة العامة، فكحيلوه مباشرة، إذن هما بمجرد ما كيكتشفو شي اختلال اللي يستدعي المساءلة الجنائية، النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات هو يحيلهم، إذن هذه النقطة الأولى، وراه هو يحيل باستمرار وتيصدر كاع تقرير في هاذ الشي.

ثانيا، المجلس الأعلى للحسابات نفسه عندما يقف عند اختلالات

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن للاستماع للتعقيبات، وأول متدخل في إطار التعقيبات عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا في الحقيقة بغيت نبدا من التقارير اللي تكلمت عليها، والتقارير اللي اعتبرتها إيجابية، الوطنية والدولية.

وما غنجدلش معك، السيد الرئيس، ولو أني اطلعت على التقارير وكنت باغي نناقش معكم تقارير، لا ديال المؤسسات الوطنية ولا ديال التقارير الدولية، خاصة التقرير ديال المؤسسة الدستورية اللي هي المجلس الأعلى للحسابات، اللي شفتو الجرد ديال الخروقات وديال الفساد وديال مجموعة ديال التجاوزات اللي كاينة في المؤسسة اللي أنتوما تتشرفو عليها السيد رئيس الحكومة.

بغيت نذكركم السيد، رئيس الحكومة، بالتصريح ديالكم في الشرق الأوسط 29 يوليوز 2018، اللي تكلمتو بعظمة لسانكم، السيد رئيس الحكومة، وقلتم بأن ما بين 5 و7% من الناتج الخام يعني اللي تيمشي في الفساد، واعتبرتو فذاك التصريح العام، نعم تماما، وهذا الرقم ما بين 5 و7، السيد رئيس الحكومة، ما بين ربع ميزانية الدولة و3 مرات ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وهذا الرقم اللي صرحتو به أنتوما، السيد رئيس الحكومة، رقم خطير رغم التناقض ديالكم والكلام ديالكم على التقارير، وقلتم بأن احنا خاصنا ما نكونوش يعني عدميين وما خاصناش يعني لا بد ما نكونو إيجابيين في هذا الأمر، ولو أن مجموعة دالأمر اللي كنا كتنمناو أنها تحقق، خاصة أنتوما رفعتوشعار ديال محاربة الفساد ورفعته بواحد القوة في الحملة الانتخابية ديالكم، وقلتمو للمغاربة بأنكم أنتوما جاينين من أجل محاربة الفساد، لكن، للأسف الشديد، كان مجرد شعار لا أقل ولا أكثر، خاصة السيد رئيس الحكومة، تكلمتو في البرنامج الحكومي وقلتمو بأنكم غتريحو 2% بمحاربة الفساد، ولكن للأسف الشديد، لا شيء تحقق من هذا الكلام، مجرد فرقعات إعلامية لا أقل ولا أكثر.

بغيت السيد رئيس الحكومة، نتكلم معكم يعني في الفساد اللي تينخر البلاد، اللي تينخر الوطن والمواطنين، ما بغيتش نتكلم معكم

إذن هناك عدد من البرامج، هاذ مشاريع القوانين اللي دازت أو اللي الآن في البرلمان أو اللي جاية تقريبا 10، يعني، كلها تهدف إلى محاربة الفساد، ولكن عن طريق العمل بهاذ المثال اللي تيقولو المغاربة "المال السايب" ما يبقاش عندنا المال السايب، ما تبقاش عندنا إدارة سايبة، ولكن أن ندقق جميع الأعمال الإدارية كي تكون وفق القانون.

لكن، يمكن أن أقول بأن البرامج فيها أيضا برامج أخرى، كاين برنامج خاص بالتواصل والتحسيس، وكاين برامج خاصة بالتربية والتكوين، وهي برامج أيضا مهمة جدا، لأن محاربة الفساد ليس فقط شعار، ليس فقط إرادة سياسية، إنما هو أيضا تكوين في أمور تقنية نحتاج إلى معرفتها، غير مفهوم الفساد نعرفوه، نعرفو الحدود ديالو، وهذا يحتاج إلى تدريب وإلى تكوين.

ومن هنا دارت آليات ديال التكوين عديدة، هناك الآن بدأ السنة الماضية واحد السلك ديال التأهيلي حول مكافحة الفساد لفائدة أطر ومسؤولي المفتشيات العامة ديال الوزارات لمدة سنة، وغادي يجيو مجموعات أخرى حتى هما غادي يتكونو باش يستطعو يتعرفو على الفساد هما كمفتشين ويستطعو يحاصرو هذه الظاهرة.

كما أيضا سيتم في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين إدخال هذه الآليات ديال التعريف بالفساد ومخاطر الفساد وكيفية محاربة الفساد في البرامج التعليمية، لأن منذ الصغر يترى الإنسان على هذه المفاهيم ويتكون فيها.

هذه إذن هي أهم الأمور، خليت العديد من الجزئيات نتيجة الوقت، وهي التي أدت إلى انعكاسات إيجابية على عدد من المؤشرات فهذا المجال ديال مكافحة الفساد.

وأريد في النهاية أن أقول مرة أخرى بأن نحن واعون بأن انتظارات المواطنين في هذا المجال ديال محاربة الفساد انتظارات قوية جدا وكبيرة.

وأريد أن أقول بأن هناك عدد من المؤسسات تشتغل على هذا وهي تتضافر جهودها.

وأريد أن أقول ثالثا، وأكرر، بأن الحمد لله المؤشرات كلها المرتبطة بالفساد تتحسن فيها بلادنا، قليلا صحيح، احنا ما راضينش بذلك الشيء، هذا التحسن باقي خاصو أكثر، ولكن هذا لا يمنع أن نقول خاصنا ما نبقاوش نديرو الجلد ديال بلادنا، دبا احنا كنديرو جلد الذات باستمرار، إذا دارواحد الجهد وأدى إلى نتائج إيجابية، أولا نحمد الله على النتائج الإيجابية، ونشكر هذه النتائج الإيجابية ونعترفو بهذه النتائج الإيجابية، ونطلبو المزيد ما كاين مشكل.

ونحاول نطورو نحو ما هو أحسن، بهذه المنهجية يمكن أن نسير جميعا إن شاء الله لمحاربة الفساد ولمحاصرة هذه الظاهرة وهذه الآفة الخطيرة في بلادنا حالا ومستقبلا.

مغربية، السيد رئيس الحكومة، وأنتوما المشرفين، أنتما المسؤولين السيد رئيس الحكومة، على هذه الأموال، لأن عندنا مجموعة ديال الاتفاقيات ما تنرحوفها والو، وغير ما مرة قلنا لكم ديرو تقييم حقيقي للاتفاقيات، أش تنصردو وأش تنستوردو، حتى خرج علينا السيد وزير التجارة بطريقة مفاجئة وبلغ المغاربة بالخسائر الكبرى ديال 2 مليار ديال الدولار، وقال غادي يمزق هاذ الاتفاقيات، ولكن راه بزاف ديال الاتفاقيات خاصهم يتمزقو السيد رئيس الحكومة.

لأن الآن أنتما مسؤولين وطلبناكم غير ما مرة، وقلنا لكم جيبو القانون وتقدمنا بمقترح قانون في مجلس النواب اللي يحاكم الوزراء، لأن ما كاينش شي واحد فوق القانون ملي تيكون مسؤول وزير ولا شكون ما كان ويتهاون ولا يقصر في المسؤولية ديالو ولا في المهمة ديالو، خاصو يتعاقب بحالو بحال باقي المواطنين، هذه مبالغ ديال البلاد، ديال المواطنين، هذه مبالغ باهظة، ولات عندنا في المغرب أتاي تركي، سنيده تركية، كساوي، أفلام تركية، مسلسلات، كلشي تركيا، بالسيف نخسرو هاذ الملايير كلها، ولهذا السيد الرئيس، إلى غنحاربو الفساد ما نحاربوش 40، 30 ألف درهم، خاصنا نحاربو الفساد الحقيقي، هو اللي خاصو يتحارب السيد رئيس الحكومة.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، بغيت نطرح عليكم سؤال ديال التعيينات في المناصب السامية، وأنت تكلت عليها، 997 منصب من أصل 1100 ديال المناصب السامية، 997 اللي تم التعيين ديالها ما بين الحكومة الأولى والحكومة الحالية.

هاذ المناصب السامية، السيد رئيس الحكومة، وأثرنا غير ما مرة هذا فساد إداري حقيقي، وقلنا كيفاش حتى دارت الانتقائية، ومن بعد يعني البحث ديالنا والأسئلة اللي طرحناها، لقينا 95% من هاذ المناصب كلهم عندهم لواء سياسي، مع العلم أن المغاربة كلهم سواسية أمام هاذ المناصب، أغلب الناس اللي تعينوا في هاذ المناصب عندهم (casquette) سياسية.

كذلك الطريقة ديال الانتقاء، السيد رئيس الحكومة المحترم، فيها نوع من الزبونية، في مجموعة ديال المناصب، ونعطيك مثال السيد رئيس الحكومة، المندوب ديال الصحة ديال الراشيدية، وأنتوما عارفين أش وقع؟

نعطيك مثل، السيد رئيس الحكومة، المندوب ديال الرحامنة اللي تم الإغفاء ديالو، ومن بعد يعني بقرار وازري ومن بعد سنة تم التعيين ديالو والترقية ديالو في الجهة ديال العيون، باش تأكدو من الخروقات السيد رئيس الحكومة، المسؤول ديال الصحة فميدلت، اللي من بعد ما تبين لوبأن كاين خروقات في التعيينات مشي للمحكمة الإدارية وربحكم بحكم ابتدائي وحكم استئنائي، وحكمت المحكمة لصالحو، هذه أشياء كثيرة اللي كتبين بأنه كاين مجموعة ديال التجاوزات ومجموعة ديال الخروقات.

على الفساد اللي تكلت عليه ديال 40 و30 و50 و60 ألف درهم هاذي مسائل عادية، ولكن كاين فساد كبير، السيد رئيس الحكومة، اللي خاصنا نحاربوه وخاصنا نعالجوه هاذ الآفة الخطيرة.

عندكم، السيد رئيس الحكومة، وتكلت عليها غير ما مرة في القطاع غير المهيكل، 42 مليار ديال الدرهم سنويا اللي الدولة ما تستافدش من ذاك القطاع غير المهيكل، واللي يعني طلبناكم غير ما مرة باش تعالجوه هاذ الأمر.

هذا راه فساد، لأن الدولة تضيع في المستحقات ديالها، 42 مليار ديال الدرهم سنويا، هذا غير معقول، عندكم السيد رئيس الحكومة، 12 مليار تهرب سنويا للخارج، هاذ 12 مليار سنويا اللي تهرب بطرق غير مشروعة وغير معقولة، واللي أنتوما رفعتو الشعار ديال محاربة الفساد واللي مفروض فيكم كحكومة تعالجوه هاذ الأمر وتوقفوه على هاذ 12 مليار، كيف تيتم التهريب ديالها، وسبق لنا فهاذ المؤسسة مع السيد رئيس الحكومة السابق أثرناها، وقالنا وريونا المفسدين، واش احنا اللي غادي نوريوه المفسدين؟

واش هو اللي، السيد رئيس الحكومة، والأجهزة والمسؤولين تحت الإمارة ديالو أولا احنا؟

راه أنتوما اللي مسؤولين السيد رئيس الحكومة؟

خاصكم تقولوا لنا هاذ المبالغ اللي تهرب فين تتمشي؟ وشكون المسؤول عليها؟ وطرحناها غير ما مرة، السيد رئيس الحكومة، وجاء السيد رئيس الحكومة السابق ورفع الراية البيضاء وقال عفا الله عما سلف، وسمح يعني للناس اللي هربو هاذ الأموال باش يخلصو 5% ويرجعو للمغرب يستثمرو بشكل عادي ويوضعو الأموال ديالهم في الأبنك، و19.000 تصريح من بعد الصدور ديال عفا الله عما سلف من طرف رئيس الحكومة السابق اللي رجعو وصرحو ووضعو الأموال ديالهم في الأبنك ديال الدولة، وكاين من بعد اللي عاودو ولى هرب بعض المبالغ.

جيتو أنتوما في القانون المالي في 2020، السيد رئيس الحكومة، وقمتم بنفس الشيء في المادة 7 و8 وقلتم حتى أنتوما عفا الله عما سلف، ولكن أنت أشرت لها قلتها غير هاذ المرة، واش بالله عليكم، السيد رئيس الحكومة، هاذ الطرق غي يمكن لنا نحاربو الفساد؟

واش بهذه الطرق غادي نحاربو الإشكالات الكبرى اللي مطروحة ديال الفساد، السيد رئيس الحكومة؟

السيد رئيس الحكومة،

أنا بغيت نتكلم معكم ونتكلمو بصدق وبالصراحة، يعني المطلوبة باش نعالجوه هذه الآفة الخطيرة، السيد رئيس الحكومة، أنا شفت مؤخرا واحد التصريح ديال السيد وزير التجارة والصناعة، اللي تكلم على الاتفاقية ديال التبادل الحر وتكلم على الخسائر الباهظة اللي عندنا مع تركيا، وتكلم على 2 مليار ديال الدولار، 19 مليار ديال الدرهم

السيد رئيس الحكومة،

احنا ما كنتساءلوش علاش تعينت 997؟ احنا بغينا المغاربة، المواطنين يثيقو في المؤسسات ديالهم، الثقة ما بقاتش في المؤسسات، السيد رئيس الحكومة، ما بقاوش المغاربة كيثيقو في المؤسسات ديالهم، لأن ولي عندهم حكم مسبق، بأن كاين تلاعبات، الآن كنتكلم مع أحد الشباب باش يشارك في واحد المباراة، قال لي ما غنشاركش، قلت له علاش؟ قال لي بأن النتائج باينة، معروفة شكون اللي غادي يكون.

الإشكال اللي مطروح عندنا، السيد رئيس الحكومة، بغينا نردو الثقة للمواطن، لأن ملي بداو الشباب ما بيغيوش يشاركو في المباريات، ولاو يديرو أحكام مسبقة، لأن كاين أشياء غدا تدار هذا غير معقول، باش في المناصب السامية تدار انتقائية والزبونية والمحسوبية، غير معقول.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، بغينا احنا مقبلين على الإعداد ديال النموذج التنموي، خاصنا الآن ننتقلو من مرحلة سيئة لمرحلة حسنة، اللي غينتقل المغرب من الشكوك ومن عدم الثقة، لمغرب الثقة، وهذا هو المطلوب منا كاملين باش يمكن نبنو مغرب الغد بكل ثقة، مغرب الغد خاصنا نبنووه بالثقة بالمعقول بالصراحة بالجرأة مع المواطنين.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، يعني بالكلام، البارح كنفولو لهم احنا جينا نحاربو الفساد واليوم كنفولو لهم الله غالب، اليوم كنفولو لهم تكون النية ديالكم حسنة، راه النية ديالنا حسنة، ولكن بغينا المسؤولين ديالنا، المغاربة صوتو عليكم وبغاوكم تكونو مسؤولين باش دبرو الأمر.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، بغيت نسولكم على الخط الائتماني، السيد رئيس الحكومة، وهذا فساد آخر عاود السيد رئيس الحكومة، الخط الائتماني اللي كاين، كاين خط ففتحوه السيد رئيس الحكومة 2012-2014، وكاين 2014-2016 وكاين الخط الثالث 2016-2018، وكذلك الخط اللي باقي الآن 2018-2020، هاذ الخطوط، السيد رئيس الحكومة، اللي ففتحوها، لأن هذا نوع، أنا في اعتقادي هذا نوع من الفساد.

خلصتو عليهم، السيد رئيس الحكومة، كفاءة 720 مليون ديال الدرهم، وما استغلتموش، يعني فتحو واحد الخط وما خديتوش الكريدي منو، ما خديتوش حتى سنتيم، ولكن الفوائد خلصتوها، واش هذا ماشي فساد السيد رئيس الحكومة؟ واش أنتوما السيد رئيس الحكومة، الآن ما خصناش مجموعة ديال القضايا، ومجموعة ديال المشاكل الكبرى اللي خاصنا نعالجوها.

ولهذا كنفالو منكم، السيد رئيس الحكومة، يعني تتحلاوبا بالشجاعة وبالجرأة وذكرو شي شوية ترجعو لـ 2012 وللحملة الانتخابية، وذكرو أشنو كنتو كنفولو للمغاربة، يعني فهاذ الجانب ديال محاربة الفساد، وتجبو اليوم تقول لنا الحقيقة، علاش ما قدرتوش تخرجو بتصور واضح

حول الأجرأة ديال محاربة الفساد؟ وأشنو هي العوائق اللي لقيتوها في الطريق وما قدرتوش؟ أنت راك رئيس الحكومة، ثاني شخصية في البلاد، المفروض أنك تضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه، باش يعني نعطيوللمغاربة الثقة.

لأن احنا المطلوب منا، السيد رئيس الحكومة، وهو إرجاع الثقة، الثقة ما بقاتش، راه الدراسة بينت الثقة ديال المغاربة 1.5% بالنسبة للبرلمان، 2% بالنسبة للحكومة، واش بالله عليكم يعني تكون 35 مليون ديال المغاربة 2% اللي كيثيقو في الحكومة.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، كنتمناوكم بكل صدق أنكم تاخذو هاذ الأمور بعين الاعتبار وما تبقاوش تقبلو على المحاربة ديال الرشوة البسيطة غتتأرب مع الوقت، ولكن عاجولنا المشاكل الكبيرة. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

أولا، قبل ما نحاول نعقب على السيد رئيس الحكومة، في واحد ثلاثة ديال النقاط:

فيما يخص تحسين المستوى في المراتب، المؤشر ديال الرشوة، حقيقة ملي كتعطيوها الأرقام، لأن كاين هناك تحسين على أي رشوة كتكلمو السيد رئيس الحكومة؟ واش كتكلمو على الرشواي ديال 150 درهم 200 درهم هي اللي انخفضت، ولا كتكلمو على هاذوك اللي هما رؤوس الأصابع كيفما قلت كيتكلمو عليهم بعض الجرائد؟

أنا كنتمنى باش تعطيونا إحصائيات، كم عدد ديال الفساد اللي هما في المحاكم؟ أشنو هي القيمة المالية ديالهم؟ ماشي العدد الكثير اللي ب 150-200-300 درهم أقل من 1000 درهم، كنتمنى باش تعطيونا هاذ الإحصائيات.

فيما يخص مؤشر الفساد، المغرب ضم الثلاثين الأخيرين، يعني عندو 43% نقطة، ملي كنفولو 43 نقطة في المائة راه من ضمن الثلاثين الأخيرين، هاذي اللي حاولت نتكلم معك فيها.

في التدخلات ديالكم كلهم وأنتوما كتقولو بأن سنصدر قريبا،

في ظرف أقل من خمس سنوات، علما أن رئيس الحكومة السابق، كان قد أعلن أنه لا فرصة ثانية لمن ينخرط في عفو 2014.

وبماذا تفسرون توسيع هذا العفو إلى الداخل، السيد رئيس الحكومة؟

يبدو أن الحكومة لم تفهم بعد أو لا تريد أن تفهم أنه كلما تساهلت مع منظومة الفساد كلما تأخرت في مكافحته ومحاربه، كلما زادت تكلفته، والنتيجة تراجع في الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 2%، وتراجع معدل النمو بعدما واعدتم بتحقيق نقطتين إضافيتين بفضل إجراءات محاربة الفساد، عندما نتكلم على نقطتين نتكلم على 50 مليار درهم كما قالت الأخت، زميلتي.

إضافة إلى تراجع المغرب في مؤشر محاربة الفساد وضغط لوبيات الفساد والفساد المستشري في بعض المؤسسات العمومية، وتهريب الأموال إلى الخارج والتقارير السوداء للمجلس الأعلى للحسابات التي تكشف في كل مرة عن أرقام وفضائح بالجملة، فضائح ومواضيع فساد يتم تداولها على نطاق واسع عبر الوسائل التقليدية والحديثة، دون أن تتم ملاحقة المسؤولين على الجرائم المالية المعنية والمسؤولين عن تبذير المال العام ومن دون أن تكلف الحكومة نفسها عناء احترام المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، دون أن نخوض في الحديث عن التعيينات في المناصب كما قال زميلي، فكيف تريد الحكومة من المواطنين الانخراط في تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والحكومة لم تعمل على تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، لا تقوم بتجفيف منابع الفساد.

ولماذا لم تقم، مثلا، بتعميم دفاتر التحملات بدل الاستمرار في سياسة المأذونيات والتراخيص في بعض الأنشطة الاقتصادية؟

ولماذا لم تقم بإصلاح جذري وحقيقي لمرسوم الصفقات العمومية وبتفعيل الإدارة الإلكترونية وغيرها من الإصلاحات؟

ولماذا لا تتم إحالة المخالفات ومضامين التقارير على القضاء؟ فلا مبرر قانوني لكم، السيد رئيس الحكومة، بأن تتستروا على قضايا الفساد وعلى المفسدين أيا كانوا، وأين ما وجدوا وبأن تفرغوا تقارير المجلس الأعلى للحسابات من مضمونها.

على الحكومة أن تتوفر على الإرادة السياسية لمحاربة الفساد والرشوة فطاحونة الفساد في السنوات الماضية كانت أقوى بكثير من نية الإصلاح، رغم كثرة الخطب التي تدعي محاربة الفساد إلى درجة أضحي التميز صعبا، أضحي التميز صعبا بين الفاسد والصالح، والصادق والكاذب.

السلام عليكم.

سيعرض قريبا، سيصادق عليه قريبا، فالتدخل ديالكم كلوبني على المستقبل كأنكم اليوم كتعطيونا التصريح الحكومي، ماشي هادي 8 سنوات وأنتم في الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ومن باب قوله تعالى "وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين"، نذكركم السيد رئيس الحكومة أنكم منذ سنوات وبالضبط مع تسلم حزبكم لقيادة التحالف الحكومي، رسمتم سقفا كبيرا للإصلاح، وبشرتم المغاربة بالحرب المفترضة على الفساد والمفسدين، وتقمصتم سمة الحزم والعزم واستعرضتم شعار إسقاط الفساد والمفسدين والمستفيدين من الربح الاقتصادي والرخص والامتيازات وناهي المال العام، وكم نشرتم من لوائح؟ وكم أعددت من دفاتر؟ وكم أطلقت من وعود؟ وكم هددتم وتوعدتم وأرعبتم؟ وفي النهاية خرجتم علينا بسياسة من دون أهداف محددة وبدون أن تكون لشعاراتكم أي نتائج فعلية.

ومن الطبيعي أن نسائلكم اليوم، السيد رئيس الحكومة، عن مصير كل تلك الالتزامات ومآلها؟

السيد رئيس الحكومة،

الفساد آفة وثقافة، شذوذ وانحراف، وجريمة اقتصادية تعيق التنمية وتهدد الأمن وتزعزع الاستقرار، وتمس في العمق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون.

ونصدقكم القول أننا، في الفريق الاستقلالي، كنا قد عبرنا عن ارتياحنا لرفع الحكومة شعار تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، كركيزة أساسية في برنامجها الحكومي ومادة رئيسية لتصريحاتها.

ولكن مع الأسف، لم يكن في الحسبان ولم يتوقع أحد، أنكم سرعان ما ستنقلبون على مضامين البرنامج الحكومي الحالي والسابق وعلى الشعارات التي كنتم ترفعونها أيام المعارضة، لما كانت خطاباتكم غير خطابات اليوم، فالخطابات وإن كانت مشحونة على الأقل لم تكن تستند إلى حسابات الحفاظ على الكراسي وعلى رهان خدمة المصالح الضيقة.

لقد أخلفت الحكومة موعدها مع محاربة الفساد ومع الإصلاح المنشود، مادامت المعطيات والأرقام مقدمة تؤكد أن الفساد لازال ينخر التدبير العمومي لبعض القطاعات، خاصة حينما يتعلق الأمر بمصالح البسطاء من هذا الوطن.

لقد انقلبتم على أنفسكم واستبدلتم كل ذلك بالتأسيس لشعار (عفا الله عما سلف)، خدمة للفساد والمفسدين ومهربي الأموال من خلال قراراتكم، وإعفاءاتكم التي تتخذونها والتي تكشف أن الغاية الأساسية التي تبتغيها الحكومة في جمع الأموال أينما كانت وكيف ما كان مصدرها، كيف ما كان مصدرها.

فكيف تفسر الحكومة إطلاق عفوانتي على الأموال المهربة إلى الخارج

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب على جواب رئيس الحكومة في موضوع حصيلة بلادنا في مجال مكافحة الفساد.

لا تخفى، بطبيعة الحال، مخاطر الفساد باعتباره تهديدا للتنمية عبر العالم ويشكل أبرز المعوقات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ناهيك عن إسهامه في ضياع حقوق الأفراد وحرمانهم من التمتع بالحريّة والعدالة والكرامة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار امتداداته الأوسع وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية والتي تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية.

وعلى الرغم من المخاطر الجدية التي لازالت تهدد بلادنا بفعل عدد من مظاهر هذه الآفة، فإنه لا يسع المتابع والمراقب الموضوعي، إلا أن يسجل بإيجابية عددا من البرامج والمبادرات التي اعتمدها بلادنا من أجل مكافحة هذه الآفة والحد من أثارها الخطيرة التي لا تنحصر في المجال الاقتصادي، بل تمتد، وهذا هو الأخطر، إلى اهتزاز الثقة في مسار بلادنا في الإصلاح والبناء الديمقراطي.

لقد ظلت معضلة الفساد من المعضلات المقلقة ببلادنا على الرغم من كل الإجراءات والتدابير المتخذة لمحاربتها، نذكر منها على سبيل الخصوص مضامين خطاب 9 مارس لجلالة الملك سنة 2011 الذي كان مؤسسا لمرحلة جديدة من تاريخ المغرب بعد الحراك المجتمعي الذي عرفته بلادنا آنذاك والذي كان شعاره المحوري محاربة الفساد والاستبداد، حيث دعا جلالته لدعم آليات تخليق الحياة العامة وضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وبكل تفويض عمومي بشروط المراقبة والمحاسبة، كما دعا إلى دسترة الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان والحريات، وهو ما ترجم في دستور 2011 الذي اعتبر الحكامة والنزاهة مبدأين دستوريين، وأكد على ذلك في ديباچته وخصص فصلا كاملا للحكامة الجيدة.

من الأمور الأخرى اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2015 في السنة الأخيرة من حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران،

والتي تسعى إلى تغيير السلوك واتخاذ الإجراءات القانونية والمؤسسية والعملية التي من شأنها الوقاية من الفساد ومحاربتها، إحلال الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتعزيز استقلاليتها وتوسيع صلاحياتها لتشمل التحقيق والزجر، تجديد الإطار المؤسسي لمجلس المنافسة الذي بات يتوفر على صلاحيات واسعة وتقديرية وتم تكليفه بضمان الشفافية والإنصاف في المعاملات الاقتصادية والمناخ المالي لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من أهمية كل هذه البرامج المعتمدة والإصلاحات المؤسسية والتشريعية، فقد ظل تأثيرها مع الأسف ضعيفا ومحدودا، وعلى الرغم من التحسن الذي حققته بلادنا ضمن التصنيفات الدولية التي تعنى بالشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، لازال الوضع مقلقا ويدعونا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود والصرامة من أجل محاربة ومحاصرة الفساد وتداعياته على نسجنا الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته كما قلت، على مستوى الثقة الضروري واللازم لتعزيز وصيانة مسار الإصلاح ببلادنا.

وننبه في هذا الإطار إلى ما يلي:

أولا، التأكيد على ارتباط الفساد بإشكاليات الحكامة وباعتبارها مسألة أفقية ترهن بشكل كبير قدرة بلادنا على إنجاح مختلف الأوراش والإصلاحات التي تباشرها وتحد من تأهيلها لتحقيق الإقلاع التنموي المنشود.

ونقدر في هذا الإطار أن إشكاليات الحكامة مرتبطة في جوهرها بظاهرة الفساد المقترن بالإفلات من العقاب التي لازالت مع الأسف الشديد تخترق وتخرع عددا من القطاعات والمؤسسات العمومية؛

ثانيا، ضرورة الاقتناع الجماعي بمخاطر استئراء الفساد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال هدر الجهود التنموية المبذولة والتي تنعكس على جودة المشاريع والخدمات المقدمة للمرتفقين وعلى مستوى عيش المواطن دون أن نغفل نتائجه على المستوى السياسي؛

ثالثا، التأكيد على ضرورة وأهمية اعتماد إطار قانوني متكامل وجامع لكل المقتضيات القانونية المتفرقة لتقنين وتنظيم التصريح بالممتلكات وتجريم تبييض أموال الاتجار بالمخدرات، ومن جميع المصادر المشبوهة، وهو ما دفعنا في فريق العدالة والتنمية إلى التقدم بمقترح قانون في هذا الشأن، نأمل من الحكومة التفاعل الإيجابي معه من أجل استكمالها للمسطرة التشريعية؛

رابعا، التأكيد على استعجالية إصلاح العديد من الإعطاب البنوية التي عانى ولا زال يعاني منها اقتصادنا الوطني، من خلال القطع مع الربيع ووضع حد للاختلالات الناجمة عن الجمع بين السلطة والثروة،

لنموذج التنموي أولنموذجنا التنموي بدونها.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

تفاعلا مع جوابكم القيم وبعيدا عن أسلوب التشخيص وتفسير الواقع بدل التوجه نحو تغييره، فلا خلاف اليوم أن الفساد له كلفة اقتصادية واجتماعية وتنموية كبيرة، ناهيك عن آثاره السياسية والمعنوية السلبية على صورة المؤسسات، وكذا على المكانة الدولية للمغرب، فإلخسارة التنموية تتراوح ما بين 5% و7% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل ربع ميزانية الدولة، وإلى حدود سنة 2018 وحسب تقرير منظمة (transparency) الدولية، فبلادنا حصلت في إطار مؤشر إدراك الفساد السنوي على نسبة 40% وعلى الرتبة 81 بين دول العالم في مؤشر محاربة الفساد، مستحضرين أن هذه الحرب ضد الفساد مسؤولية جماعية وإن اختلفت المسؤولية التي تضع الحكومة في الدرجة الأولى والصدارة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على هذا الأساس، واستحضارا للمجهود الكبير المبذول من أجل الحد من آفة الفساد، المتمثل في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإحداث اللجنة الوطنية ذات الصلة والآليات المؤسسية المتمثلة في الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة، وغيرها من المؤسسات المعنية، فإن الترجمة العملية لهذا المجهود لازالت محدودة الأثر.

وعليه، فإننا في الفريق الحركي، نؤكد على ما يلي، السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولا، إعادة النظر في كل القوانين ذات الصلة بمحاربة الفساد، عبر التركيز على تجفيف منابعه بدل زجر الممارسات والسلوكيات بشكل انتقائي ومحدود؛

ثانيا، تقوية اختصاصات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وفي مقدمتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، عبرمراجعة إطارها القانوني وتعزيز مواردها البشرية؛

وما تنتجه من إضعاف للتنافسية الاقتصادية وتركيز الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة بيد فئة قليلة تحقق أرباحا واسعة، بينما تعاني المقاولات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات حقيقية؛

خامسا، التنويه بالإجماع الذي حصل بالغرفة الأولى حول قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي أحيل على مجلسنا يوم 16 من الشهر الجاري.

كما نرتقب المصادقة على مشروع قانون ميثاق المرافق العمومية، والذي سيسهم في تحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية؛

سادسا، دعوة زملائنا بالغرفة الأولى للتسريع بالمصادقة على مشروع تعديل القانون الجنائي المحال من قبل الحكومة منذ 2 يونيو 2016، وللتوافق حول جزاءات صارمة ورادعة لجرائم الإثراء غير المشروع، بما لا يحيد عن نهج محاربة الفساد دون تمييز والأهداف الكبرى التي حددها الدستور في هذا المجال، مع تأكيدنا على كون التأخر في اعتماد هذا المشروع من قبلنا كمؤسسة تشريعية يسهم، مع الأسف الشديد، في بعث رسائل سلبية للرأي العام الوطني؛

سابعا، مواصلة تنزيل وتقييم ورش إصلاح منظومة العدالة، بما يكرس استقلال القضاء ويضمن الاستقلال الفعلي للقضاة ويحصد العدالة ببلادنا من كل محاولات التسخير أو توفير الحماية لبعض مظاهر الفساد الاقتصادي والمالي، أو في سياق تصفية بعض الحسابات السياسية، وهو ما لا يمكن أن يتم أيضا إلا من خلال التركيز على محاربة الفساد ضمن أولويات السياسة الجنائية ببلادنا وفق مقاربة شفافة وواضحة بعيدا عن منطق الانتقائية.

وختاما، نؤكد السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه لا يمكن لمحاربة الفساد أن تبقى محكومة بمنطق الممكن على التراخي أو التقدم خطوات صغيرة وتخير الزمن السياسي للتقدم، كما حصل بالنسبة لعمل وأداء بعض هيئات الحكامة، كما يلزم أن تحصل القناعة بأن محاربة الفساد عملية لا تتوقف فقط على إنتاج الإطار الزجري، بل تتطلب أيضا وضع شروط يتم من خلالها إسناد الإصلاح سياسيا ومجتمعيا، بالشكل الذي يضمن أوسع التفاف حوله.

وبذلك، فهي مهمة الجميع وجب أن تنخرط فيها من جهة، الدولة بمختلف مكوناتها بإرادة سياسية حقيقية وقوية، والمجتمع بمختلف مؤسساته، والمواطنون بمختلف شرائحهم بمتابعة ويقظة قويتين، وهو ما يستدعي من جهة أخرى، أن تكون هذه الإرادة صارمة وتقطع مع التردد ومع الانتقائية في التعامل مع ملفات الفساد أو استغلالها في تصفية الحسابات، وهو ما يقتضي بالأولوية أيضا أن يكون شعارنا لمحاربة الفساد "لا أحد فوق القانون" وبما يجعل من محاربة الفساد أحد المداخل اللازمة والضرورية التي لا يمكن أن نتحدث عن أي تجديد

السيد رئيس الحكومة،

يجب على الفاعل السياسي أن يقتنع تماما بأن محاربة الفساد لا تعني بالضرورة محاصرة الفاعل الإداري والتضييق عليه، وأحيانا ترهيبه عن طريق تسويق خطاب سياسي فلسفي وبعيد كل البعد عن التحليل العلمي والواقع للظاهرة، مما قد يؤدي إلى جمود على مستوى العمل الإداري بأغلب الإدارات العمومية، ويوقف كذلك الحس الإبداعي للإدارة، مما يجعلها حبيسة لمنهج كلاسيكي في التسيير يدخلها غرفة الانتظار، وغير خاضع لمبدأ أساسي جوهري ترتكز عليه الإدارة ألا وهو مبدأ التجديد والتحديث.

لذا، مفروض فينا اليوم كفاعلين سياسيين التخلي عن الخطاب السياسي الذي يبخص بشكل غير مباشر عمل المؤسسات في محاربة الفساد أو يتجاهل دورها في محاربته كمؤسسة القضاء والتي لها من الوسائل والكفاءة والخبرة ما يمكنها من القيام بالتصدي لهذه الظاهرة بشكل يحترم فيه القانون، يجب بناء خطاب سياسي ينطلق من الواقع ويتأسس على تحليل علمي لمحاربة الفساد والذي يبدأ انطلاقا من مؤسسة المجتمع والمؤسسات التربوية، وذلك ببناء مناهج تعليمية وتربوية محكمة تأخذ بعين الاعتبار كل السبل المتاحة لتحقيق هاذ الغرض.

لذا، يجب علينا، السيد رئيس الحكومة، النهوض بمنظومة التربية والتعليم بهدف إدخال ثقافة النزاهة ومحاربة الرشوة والمحسوبية والغش وإقصاء الكفاءات والمحاباة، وبصفة عامة، إساءة المعاملة وأي شيء ضد الصلاح.

وكذلك تربية الناشئة باعتبارها أحد الدعامات التربوية التي نبني بها جيل جديد يحسن هذه المصلحة ويدافع عنها، إضافة إلى التأطير الديني في المساجد عبر تكثيف أساليب الوعظ والإرشاد والهداية، وهنا لا بد أن ننوه بعمل إذاعة محمد السادس ودورها الرائد في هذا الإطار.

لذا، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أن الثقة في مؤسسات الدولة أمر ضروري وأساسي، فكل اهتزاز لهذا العنصر يفقدنا شركاء أساسيين داخل وخارج الوطن، وسيعطل عملية الاستثمار التي تبقى بالنسبة عنصر أساسي وضروري في مواجهة اختلالات الضاغطة على الدولة والمترتبة أساسا بالتشغيل ومعضلة البطالة، فالثقة في كافة مؤسسات الدولة تبقى أحد دعائم الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، استنفذ الوقت ديالو.

فريق الاتحاد المغربي للشغل كذلك، الفريق الدستوري كذلك.

ثالثا، إصلاح إداري، جوهري يجعل الإدارة في خدمة المواطن وليس المواطن في خدمة الإدارة، وهو ما يتطلب أجراً ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليها دستوريا، وإعادة النظر في وظيفة المفتشيات العامة للوزارات التي أضحت، السيد رئيس الحكومة المحترم، مجرد مناصب عليا دون جدوى، ما عدا المفتشيات العامة لوزارة الداخلية والمالية؛

رابعا، إرساء قواعد قانونية وتنظيمية لتجويد الحكامة من خلال تحسين منظومة تدبير الصفقات والطلبات العمومية واعتماد الرقمنة وتنزيل الإدارة الإلكترونية وتحسين مناخ الأعمال والحد من منابع الربح بمختلف أشكاله؛

خامسا، تجفيف منابع الفساد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يتطلب كذلك توظيف الإعلام والتعليم لبناء مناعة ثقافية، تجعل المواطن والمسؤول السياسي والإداري في قلب هذه المعركة الوطنية ضد الفساد، بعيدا عن التوظيف السياسي لهذه المعركة التي تهتم جميع المغاربة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم.

أکید أنكم نجحتم في إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، ونحن متفقون معكم في كون الفساد هو السبب الأول في تخلف الشعوب ودمار الدول والحضارات وزوالها، فهو يؤدي إلى فقدان الدولة لعناصر التوازن بها مما ينعكس سلبا على السير العادي للمؤسسات، لذلك وجبت محاربته والتصدي له عن طريق المؤسسات وفي احترام تام للقانون.

وأمام هذه الخطورة، أضحت محاربة الفساد واجبا أساسيا نتحمل فيه جميعا، كل من موقعه، مسؤولية مشتركة.

لذلك، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الأمر يتطلب كذلك توفر عوامل مشتركة يتداخل فيها المجتمعي والسياسي والإداري والديني ومحاربته ومحاصرته، ليس بلغة الخشب التي جعلت اليوم الجميع في سلة واحدة.

المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد أن أهنئكم في البداية على الارتياح، بل والفرح الطفولي الذي تتحدثون به عن واقع الفساد في المغرب.

فقد قلت أن كل مؤشرات في تحسن وصرحت أن اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ساهم في تغيير الوضع بشكل جذري، وطلبتم منا عدم التهميل وعدم التهمين.

لكن الواقع، السيد رئيس الحكومة، هو أنه اليوم في المغرب عوض محاربة الفساد والفاستدين يتم قطع الأصبغ التي تشير إلى الفساد.

فحزبكم، السيد رئيس الحكومة، جاء إلى الحكم بشعار محاربة الفساد، لكن تحولتم خلال ثماني سنوات إلى حماة حقيقيين للفساد.

وقد صرح سلفكم أنه لن يطارد الساحرات، وأصدر عفوا في قانون المالية لسنة 2014، على العفو الضريبي، وأنتم، السيد رئيس الحكومة، في عهدكم وفي قانون المالية لهذه السنة جئتم بثلاث مواد منها المادة 7 و8 التي كيعطيو العفو الضريبي الثاني في ظرف سنوات، وأيضا يساعدون المتهربين والمتملصين من الضرائب، وأيضا يساعدون على تبييض الأموال.

قد شنتم أذننا اليوم، السيد رئيس الحكومة، بسرد البرامج 10 للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتكلمتم عن الرقمنة والأخلاقيات وتحسين الخدمة، وأش هذا هو الفساد السيد رئيس الحكومة؟ وهكذا غادي نحاربوه؟

في عهدكم، السيد رئيس الحكومة، القانون اللي صدر ديال الحصول على المعلومة صار قانونا لمنع الحصول على المعلومة، والاستراتيجية ديال محاربة الفساد صارت طريقة للالتفاف وترك الفاسدين.

الفساد الحقيقي، السيد رئيس الحكومة، هو الموجودة في الصفقات العمومية، وأنتم تعرفون ما يجري هناك، الفساد، السيد رئيس الحكومة، هو انتشار، أنا غادي نعاودها لك بالطريقة باش قلتها، انتشار الرشوة في كل مناحي الحياة في المغرب، خليني من الأرقام وذلك الشيء اللي تيقولوا لك اللي دايرين بك، نزل للشارع وسول المواطن، ما كاينش شي إدارة اليوم ما فيها انتشار ديال الرشوة، الفساد أيضا، السيد رئيس الحكومة، هو اللي كاين في مجال المحروقات واللي ما قدرتو ديرو فيه والو، واللي نهب جيوب المغاربة وبقيتم مكتوفي الأيدي.

الفساد، السيد رئيس الحكومة، هو الموجود في مجال العقار، وآخر مثال هو "باب دارنا"، ولا بد هنا أن أذكر الملف ديال 1884 مستفيد أو مواطن من سوس اللي صدر لصالحهم واحد القرار عاملي لتعويضهم

على الهدم اللي وقعولهم في المباني ديالهم، ولحد الساعة مازال كيعانيو.

السيد رئيس الحكومة،

الفساد هو الموجود في القضاء، القضاء، طبعا مع استثناءات هناك قضية نزيهون، لكن في وسط فاسد يصعب أن يستمر القاضي النزيه نزيها.

السيد رئيس الحكومة، لا بد أن أقول لكم ومن مرجعيتكم "يا أيها الذين آمنوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ" صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين الذين قاموا بالتعليق على أسمو.. ولكن غير نقول لكم واحد القضية اسمحو ليا.

عدد كبير من الأفكار ماشي من الأشخاص، من الأفكار التي طرحت هو تهرب من مناقشة الموضوع.

الواحد ما عارفش أشنو هو الفساد ما كيناقش الفساد، مشا كيدور في أي حاجة جات في بالووكيقولها، اسمحو ليا.

ثم أيضا واحد القضية أخرى أنا خلعتيني بهديك الآية، لأن أي واحد طبقها على راسو غادي يلقي مشكل، اسمحو لي، مكافحة الفساد خاصنا نكونو صريحين مع روسنا، وما دخلوش الجانب الحزبي، إذا دخلتو الحزب، حزب العدالة والتنمية جاء لمحاربة الفساد ولازال سيحارب الفساد، ولكن ما دخلوهش، ما دخلوناش فهاذ الشيء، أنتوما اللي دخلتوه.

أريد أن أؤكد غادي تهزو البورطابل ديالكم وديرو (Transparency international) غادي يخرج لك..

أنا في الشارع أيضا ماشي غير أنت، أنا في الشارع يوميا ومع المواطنين والمواطنيين.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لحظة، نقطة نظام حتى نخفف من هذه الرتابة على الأقل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنطلب منك السيد الرئيس تطبيق النظام الداخلي كما هو عندنا.

هذه جلسة نستمع فيها إلى السادة البرلمانيين، ثم بعد ذلك نستمع إلى جواب السيد رئيس الحكومة.

كلام ثقيل تقال السيد الرئيس أمام السيد رئيس الحكومة بأوصاف اللي ما بغيناش نوضو نديرو شي احتجاج، لما يتكلم السيد رئيس الحكومة ويجاوب نتمناو يتعاطاه الحق والفرصة في الجواب، كل له فرصته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، وهو كذلك.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

إذا دخل أي واحد للموقع ديال منظمة الشفافية الدولية، الآن خرجتو في البورطابل ديالي، أراه في الترتيب ديال المغرب وفيه النقطة ديال المغرب، فيه أن المغرب الأول مغاربيا، المغرب الثالث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السابع أو التاسع على مستوى إفريقيا من 53 دولة، على أن المعدل ديالو هو المعدل العالمي، 43% هو المعدل الدولي في العالم، أما معدل الدول العربية هو 34% احنا أعلى من الدول العربية، أعلى من معدل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعلى من المعدل الإفريقي، ويساوي المعدل العالمي في مجال مكافحة الفساد.

هاذ الشي خرجتو دبا وكتبته، معنى ذلك أنه على مستوى المؤشرات ما عندكمش، تقولو هاذيك المؤشرات غالطة هذاك شغلكم معها، كاتبو هاذيك المؤشرات، لكن هاذي المؤشرات كانت ظالمة للمغرب لسنوات، بالعكس اليوم بدأت تنصف بلادنا.

سأرجع للبرنامج الحكومي، البرنامج الحكومي فيه 4 النقاط:

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد، حققنا هذا، الحمد لله، هاذ السنيتين وغادي يتحسن أكثر؛

- الثاني، ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، بتخصيص الموارد اللازمة لها، إرساء نظام فعال لتبعتها، هاذ الشي درناه، كنتبعو، الإخوان قال لك علاش ما خرجتيش القانون

الفلاني؟ علاش؟ لأن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي برنامج فيها كل عام أشنو غادي يدار فيه، ما يمكنش دير كلشي في عام واحد، تقول لك 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 إلى 2025، كل عام تنديرو البرنامج، يمكن ما تنديروش 100% دائما، 70%، 80% تدار ديال البرامج ديال الأهداف ديال كل سنة؛

- ثالثا، ترسيخ منظومة القيم لدى المغاربة، هاذ الشي خاصنا نتشاركو فيه جميعا؛

- إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين المتعلقة بالرشوة وخلق مقتضيات النزاهة، ذاك الشي علاش درنا الشبكة الوطنية للشكايات.

تنظن أن الأهداف احنا غادين فيها تنحققوها وفق مقرر، ما عندكش شي هدف آخر، هاذو الأربعة اللي كايين.

غادي نجي للقضية ديال، مع الأسف الشديد، كايين مجموعة الألفاظ، مجموعة ديال الأمور تتقال على التعيين في المناصب العليا، وأظن بأن الأخ اللي تدخل ذاك الشي كاع اللي قلت هاذوك ماشي مناصب عليا، المناصب العليا عندنا قانون ديال التعيين في المناصب العليا ومرسوم تطبيقي لهذاك القانون، احنا ملتزمون بتطبيق ذلك القانون، تكون فيه بعض الاختلالات إلى آخره، إلى ظهر لك شي حاجة وصل لنا الشكاية، الشكايات اللي تتوصلنا نتعالجوها، نتحاولو نتدخلو ميدانيا باش نعالجوها، إلى ما وصلتنا حتى شي شكاية، إذن الأمور تسير.

أما ما قلته بأن الأغلب، 95% من الذين عينوا في المناصب السامية، اللي هويتعينو في مجلس الحكومة أو في المجلس الوزاري، 95% عندهم لون سياسي هذا باطل، لا أساس له من الصحة، وهذا استهانة بهاذ الناس الأطر اللي تيخدمو في الإدارة اللي حتى واحد ما تيعرفهم بالمناسبة، تيخدمو بتجرد، إلى كان شي واحد فيه شي حاجة غنقبطوه ونتقبطوبه.

بالمناسبة، هذا التقرير ديال الرئاسة العامة ديال النيابة العامة، ها هو التقرير ديال 2018 وغيصدر التقرير ديال 2019، وفيه تخليق الحياة العامة وحماية المال العام، وفي القضية ديال التبليغ عن الرشوة في حالة تلبس، القضية ديال التبليغ عن الجريمة الرشوة، التبليغ عن جرائم الفساد المالي والعدد ديالها والناس اللي تيتحاكمو الآن والذين حوكمو، ومقسمين على حسب القطاعات ومقسمين على حسب التوزيع القطاعي على التوسيع الجغرافي، على المال ديالهم إلى آخره.

فلذلك، هناك جهد يتم، تقولوليا هذا العدد اللي تيتحاكم خاصنا نحاكمو وحدين آخرين، أنا متفق معكم ولكن لا يمكن أن يحاكم الناس غير هكذا بالظن.

ولذلك، قلنا هذا عمل تشاركي، أنا تنحي البرلمانيين اللي عندهم هاذ الغيرة، ولكن جيبولنا ملفات الله يرحم باكم، أنتم عاجزون عن أن تأتوا بملفات واقعية باش نعالجوها في الوقت.

القضية ديال الاتهام بالتستر إلى آخره، حتى أنا نقول لكم أنتوما مشاركين في الفساد، ونبقاو نضغطو وندخلو في اسمو، ما كاينش أشخاص، أنا تنذاكرعلى العموم كما قال السيد الرئيس.

فلذلك، إما أننا سنحترم بعضنا البعض والسي عبد الإله ابن كيران راه قال هنا واحد القضية. قال أنا جيت نحارب الفساد فإذا لقيتو هو اللي محاربي ومحاصرني، تيجاربي، هاذ الشئ اللي وقع لنا دابا، فهمتني؟

أما نحن جادون في محاربة الفساد ونحن صفحتنا بيضاء، ما عندها لا شركات لا أموال لا أسمو.. احنا هنا باش نقومو بالواجب ديالنا الوطني وباش نقاوموه إلى النهاية، ولكن التقارير الدولية وتحسن لهذه المؤشرات دليل على أن هناك تحسنا في هذا المجال، وكون هاذك مؤشر ديال محاربة الفساد، ونزلنا فيه غير مرتبة وحدة كون نوضتو علينا الصداق، كنت قلتوها احنا نقصنا.

دابا فاش زدنا 17 مرتبة بحال إلى ما كاين والو، بالعكس وهذا كما قلت هذا عمل مشترك الجميع قام به، القطاع الخاص شريك فيه، المجتمع المدني شريك فيه، المدرسة شريكة فيه، المؤسسات الدستورية شريكة فيه، والحكومة والمؤسسات الرسمية شريكين فيه، هذا والبرلمان شريك فيه لأن لقاو أنتوما تتصادقو على عدد من مشاريع القوانين تمنناو إلى آخره، ولكن نديرو النقد الذاتي احنا وحتى أنتوما ديرو النقد الذاتي، غير معقول ديال هذا مشروع القانون اللي فيه معاقبة الإثراء غير المشروع يبقى 4 سنين في البرلمان، حتى انتوما ديرو شوية ديال النقد الذاتي، ومشاريع قوانين أخرى، دوزو ذلك الشئ بسرعة باش نستطعو نحاربو، لأن الآليات القانونية هي آليات فاعلة في محاربة الفساد، ونحن نصر عليها وخاصها تكون.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

باقي لنا الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني لهذه الجلسة والمحور المتعلق بالأسرة والمرأة والطفولة.

عندنا 5 أسئلة في هذا المحور، نبدأها بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود ما تبقى من الوقت، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول "السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة"؟

جيبوها لنا واحنا غادي نعالجوها، أي شكاية كاينة أنا أحرص على أن نتبعها وعلى أن نصل إلى النهاية في معالجتها، جيبولنا شكايات، وما قيل في التعيينات في مناصب عليا أو في المناصب السامية غير صحيح، غير صحيح نهائيا والأمثلة اللي تعطات هاذو كاع ما داخلين في المناصب السامية ولا في المناصب العليا.

طيب، ملف "باب دارنا" أسف كثيرا نقول لك، هو واحد الملف خارج القانون، لا علاقة له لا بسلطة عمومية ولا بمسؤول ولا بأسمو.. هو الآن أمام القضاء، ما عندناش علاقة به هاذك مشئ اسمح لي، هاذك مشئ ومشاو عند موثق وجاو الناس تيشربو عندو أشنو دخلنا احنا سقنا الخبر..

اسمع لي، القضاء سوف يحدد المسؤوليات.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس المحترم، السيد الرئيس، أرجوك، أرجوك.

راه من دون التوجه لجهة معينة أنتم تحاورون كافة مكونات المجلس، بلا مقاطعة.

السيد رئيس الحكومة:

نحاورو الكافة، خصك توقف ليا هذا فاش تهضر، الرئيس الرئيس، ما عليش.

هاذ الملف هذا القانون، هذا الملف القانون ينظم عملية البيع ديال العقارات التي في أثناء الإنجاز (en cours d'achèvement) فهمتني؟ (la VEFA)، هذا تينظمو القانون، وتيقول هذا لا ينطبق إلا عندما يكون العقار مسوى، وعندما تكون الرخصة ديال البناء موجودة.

ولذلك، هاذك الشئ، هاذك العقد اللي تيدار في إطار هاذ البيع ديال العقار في إطار الإنجاز خاص تكون فيه رخصة البناء، هذا ما عندوش رخصة البناء، أنت مشيتي عند واحد مول الحانوت، قلت ليه بيع ليا هذا، قالك نبيعها لك ولكن نجيبها لك غدا، هاك أسيدي واحد 2 مليون وغدا جيبها ليا، الغد جيتي لعندو يقول لك ما عطيتني والو.

أش دخل الدولة في هاذ الشئ؟ هاذ الشئ اللي كاين، احنا درسنا الموضوع دراسة ومتبعنو، النيابة العامة الآن تتحقق وها هو أمام القضاء وسيحدد، مع الأسف، هاذ الشئ اللي وقع، لكن مع الأسف..

طيب أنا غادي نقول الله يجازيكم بخير، الله يجازيكم بخير، يجب ألا نتحدث عن الفساد بالطريقة التعميمية التي تعطي انطباع سيء، الفساد موجود، محاربة الفساد ضرورة بالنسبة لنا جميعا.

ولكن ثانيا، اللي تهضر على الفساد أنا ما تبقاش تقولوليا هذيك

² Vente en Etat Futur d'Achèvement

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الاستقلالي المحترم أشنو السؤال ديالكم؟

نفس السؤال.

الفريق الحركي؟

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

الأخت الوزيرة،

الإخوان الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

قبل التفاعل مع موضوع هذه الجلسة الشهرية، لابد من الخوض في السياسات العمومية الاجتماعية في شموليتها إذ نسجل في الفريق الحركي تعدد البرامج والاستراتيجيات التي تدخل في إطار منظومتي الدعم والتماسك الاجتماعيين، إلى أن مردوديتها تبقى دون الطموحات والتطلعات كنتيجة حتمية، إذ تشتت الجهود والإمكانات مما يستدعي الانتقال من منطق التماسك الاجتماعي إلى خيار التنمية الاجتماعية وعمادها الاستهداف الشمولي للأسرة بكل مكوناتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بهذا الموضوع الذي نعتبره في غاية الأهمية، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، فيما يخص السياسات العمومية التي تستهدف دعم مكانة المرأة التي تشكل أزيد من نصف عدد ساكنة المغرب بـ 50.47% وفي بيانات البنك الدولي لسنة 2017، نسجل أن وضعية المرأة ببلادنا خلال السنوات الأخيرة عرفت تقدما ملموسا وراكت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية، متطلعين في الفريق الحركي إلى إغناء وتعزيز هذا الرصيد من خلال تقييم هذه الإجراءات التمييزية المبنية على الكوتا والعمل على كسب التحدي الأساسي في مسار تعزيز حقوق المرأة، ألا وهو النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللغوية والثقافية للنساء، لا سيما في ظل واقع المعاناة والفقر والهشاشة التي يعاني منها، خصوصا في المناطق القروية والجبيلية وشبه الحضرية.

وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى بلورة سياسات عمومية ناجعة تضع المرأة القروية والجبيلية في صلب اهتماماتها، مع التأكيد كذلك على استحضار مكانة المرأة الأمازيغية في هذا البرنامج والسياسات العمومية.

ثانيا، بالنسبة لوضعية الطفولة فرغم الجهود المبذولة لتحسين المؤشرات الأساسية المتصلة بحقوق الطفل، فإننا نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى مخطط عملي مبني على رؤية سياسية واضحة المعالم توفر الأرضية القانونية والمالية لتنزيل البرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى العناية بهذه الفئة، كالمخطط المندمج لحماية الطفولة، وبرنامج يقظة المتعلق بالعاملات القاصرات بالمنازل وتقليص نسبة الهدر المدرسي والحد من نسبة وفيات الأطفال الرضع، والتنزيل الفعلي للإلزامية التعليم الأولى وإدماجه تدريجيا في التعليم الابتدائي، دون أن ننسى الأطفال في وضعية الإعاقة بمختلف أصنافها كأولوية لدينا جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

بغيت نطلب منكم واحد المسألة، الله يجازيكم بخير، هو أنه المنح اللي كيتعطاو لهاد الجمعيات اللي هما متطوعين عندهم الإشكالية ديال الصرف ديال هذه المنح، ديال هاد العام ما كتجهيم حتى للعام الآخر، وبالتالي (La CNSS) ديال هاد العمال والعاملات اللي تيكونو في هذه الجمعيات كيلقاو المشكل ديال الصرف ديال هاد المستحقات ديالهم، وكيولي كيطلع عليهم واحد المبلغ كبير في (La CNSS) وهم لا ذنبا لهم في هذا.

فكنطلبو من السيدة الوزيرة، راه حاضرة الله يجازيها بخير، تتعاون مع هاد الناس اللي عاطيين الوقت ديالهم، وهاذو ناس اللي كيعانيو، لأتهم هما أباء لهاد الأطفال هادو، هما اللي كيتطوعو، وبالتالي هاد الجمعيات مادام الناس متطوعة، كنتمنى أن السيدة الوزيرة أنكم تتعاونو فيها.

كايئة مسألة أخرى اللي طلبناها من السيدة الوزيرة، هو أننا نمشيو لواحد الدراسة حقيقية، منين جاي المشكل؟ من الأول نلحو المشكل من الولادة، ماشي حتى يخرج الطفل معاق، عاد كنبقاو نعيشو معه المشاكل ديالو، راه كايئة إمكانية حاليا، أننا نلقاو ويمكن السيدة الوزيرة ديرواحد الدراسة في هاد المسألة، كايين الزواج ديال ابن العمومة، كايين بزاف ديال المشاكل اللي يمكن لنا نتخطاوها والطفل في البطن ديال الأم ديالو.

وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، راه يمكن نلقاو حلول كبيرة اللي قبل ما نطرحو في إشكاليات من بعد، وكنبقاو كتكون أموال باهظة، وما كيكونش الحل.

وبالتالي هاد الدراسة هادي، كنطلبو من السيد رئيس الحكومة يتعاونو السيدة الوزيرة باش تخرج للوجود.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحني:

...للحكومة للنهوض بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة، يسائلكم عن "السياسة العامة الحكومية في مجال حماية المرأة والأسرة وكذا الطفولة"؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل السيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة التي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه.

الحقيقة، غنقول لكم بصراحة، كندشكركم على هاذ السؤال، ولكن هو سؤال محير، جمعولي ثلاثة ديال الأمور، كل واحد فيهم خاصو سؤال.

أولا، ما تبقاوش تجمعوليا هكا المرأة مع ذوي الاحتياجات الخاصة التي كانت.

المرأة تحتاج لواحد المحور خاص باش نهضرو على المساواة فين كايئة، الجهود التي تمت، الخطة التي كايئة، المستقبل، إلى آخره، هذا مستقل.

الأسرة أيضا مستقل، الطفولة مستقل.

فلذلك أنا حيرني هاذ السؤال، ما عرفت كيف غادي ندير ليه والوقت قصير، ولذلك سأعطي رؤوس أقلام.

شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

وافقتم السيد الرئيس على هاذ المحور بالصيغة اللي طرحنا.

السيد رئيس الحكومة:

(أنا كنت مسافر، جاني، قالوا لي كذا قلت لهم كذا، ما عنديش أنا، ما عرفتش واش عندي أنا الحق أنا نرد).

طيب، السياسة الحكومية في مجال الأسرة، أنتم تعرفون بأن الأسرة لابد أن تحظى باهتمام خاص وكبير، واحنا بطبيعة الحال نعمل في إطار الإستراتيجية العامة لبلادنا في أن يدمج البعد الأسري في جميع السياسات العمومية وتنفيذ جيل جديد من الإجراءات من البرامج لمواكبة الأسر ومساعدتها على الحفاظ على استقرارها، وعلى أن تكون قادرة على أن تقوم بأدوارها، وخصوصا الدور ديال التنشئة الاجتماعية.

وهاذ البرامج هي داعمة واستباقية، أذكر منها بالخصوص:

أولا، تعزيز ودعم الوساطة الأسرية. وهاذي تتم بالخصوص عبر دعم مبادرات الجمعيات وتكوين الموارد البشرية فهاذ المجال، وإنشاء مراكز نموذجية.

ثانيا، إرساء وتطوير دعائم التربية الوالدية، وهذا أيضا بصدد إعداد إطار مرجعي للنهوض بالتربية الوالدية وتطوير برامج للتكوين في هذا المجال.

ثالثا، تحسين شروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وهو الذي قمنا به من خلال إصدار القانون رقم 83.17 بتاريخ 22 فبراير والذي غيرنا به شروط الاستفادة ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي والذي صدر من قبل في سنة 2010، في 13 دجنبر 2010، هاذ مشروع القانون صدر في 2018 والذي أضاف إلى مستحقي النفقة من الأولاد بعد انحلال ميثاق الزوجية كل من مستحقي النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم وليس فقط بعد الطلاق، مستحقي النفقة من الأم بعد وفاة الأم نفسها، مستحقي النفقة من الأطفال المكفولين والزوجة المعوزة المستحقة للنفقة.

وبالتالي تطور هذا الصندوق لا من حيث عدد النساء اللواتي يستفدن منه ولا من حيث عدد الأطفال ولا من حيث المبالغ المالية.

رابعا، هناك مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والتي تهدف إلى، عندها أهداف إستراتيجية واضحة، الحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة، توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية، تطوير المواكبة الأسرية والتوعية والتحسيس، الرصد واليقظة وتطوير الشراكة والبحث العلمي في المجالات المرتبطة بالأسرة.

يهدف إلى تقوية الإطار المؤسسي الذي يعزز هذا التمكين الاقتصادي، ولكن يمكن أن نقول بأن المغرب حقق نتائج مهمة في آخر تقرير أصدرته مجموعة البنك الدولي تحت عنوان "المرأة، المساواة والقانون"، حيث حقق المغرب 75.6 نقطة مقابل فقط 73.13 خلال النسخة الماضية، وهو ما يفوق المعدل العالمي المسجل بالنسبة لـ 190 دولة التي يشملها هذا التقرير، وكذلك يفوق المعدل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانيا، أحدثت جائزة تميز المرأة المغربية منذ 2015، هذه تمنح للأفراد والهيئات اعترافا لهم بمجهوداتهم في النهوض بحقوق المرأة، وتسلم بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمرأة المغربية، والذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة، وقد حدد مرسوم إحداثها مجالات التباري والتي شملت المجال الإبداعي والمجال التنموي والمجال الاجتماعي.

إلى حدود سنة 2019 تم تنظيم 5 دورات، تم تنويع 17 مبادرة نسائية، تبارين بمشاريع ومبادرات تصب في مجالات موضوعاتية، اجتماعية، تنموية.

- الدورة الأولى: التنمية الاجتماعية؛

- الدورة الثانية: التمكين الاقتصادي للمرأة؛

- الدورة الثالثة: إحداث المساواة النسائية؛

- الدورة الرابعة: المبادرات الاقتصادية الموجهة للعالم القروي؛

- الدورة الخامسة: الإبداعات الفنية لدعم قضايا المرأة.

وللإشارة ساهمت جائزة تميز المرأة المغربية في فتح آفاق جديدة واعدة للمتوجات وإحداث نقلة نوعية في مسارها المهني، وهذا أيضا هو آلية ووسيلة لاكتشاف عدد من الطاقات الإبداعية من النساء والمقاولات النسائية في مختلف المناطق، وخصوصا في المجال القروي، وبالتالي التعرف عليهن والتعريف بهن وترويجهن وتشجيعهن، هذا هو الهدف ديال هاذ الجائزة.

ثالثا، تعزيز شراكة مع الجمعيات:

وذلك في إطار إقرار معايير شفافية تمويل برامج الجمعيات، تم اعتماد طلبات العروض في مجال دعم المشاريع، حيث يتم منذ سنة 2012 الإعلان عن طلب عروض تقديم مشاريع برسم كل سنة مالية، تهم بالنسبة لملف المرأة دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء، دعم مراكز مناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

وتم في هذا دعم عدد مهم من الجمعيات، أكثر من 223 مركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، منذ إحداث هاذ الآلية بمبلغ إجمالي قدره 72 مليون درهم.

رابعاً، في مجال تعزيز مشاركة النساء في الولوج لمناصب المسؤولية: بطبيعة الحال، هذا دارت فيه دراسة منذ 2015 نحو حكومات

فيما يخص السياسة العامة في مجال حماية المرأة، وأنتم تعرفون بأن هذا المجال فيه عدد من المقتضيات الدستورية، فيه عدد من المقتضيات القانونية، والتي تؤمن وتعمل على النهوض بحقوق المرأة وحماية هذه الحقوق، ومن هنا اعتمدت سياسة عمومية هي الخطة الحكومية "للمساواة، إكرام 2" والتي كنت قد قدمت عرضاً إضافياً عليها في مجلس النواب منذ سنة تقريبا.

هاذ الخطة الحكومية "المساواة، إكرام 2" أتت بعد أن تم تنفيذ وتقييم الخطة الحكومية "إكرام رقم 1"، وجعلت هذه الخطة الحكومية 2017-2021 ضمن أولوياتها، خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء، وخصوصا النساء في وضعية هشاشة والنساء في العالم القروي، وعرفت سنة 2019 الشروع في إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق سنة 2030.

تشمل هذه الخطة مجالات معينة ذات الأولوية، فيها 4 مجالات موضوعاتية و3 مجالات عرضانية:

- تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا؛

- حقوق النساء في علاقتها بالأسرة؛

- مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛

- حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛

- نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبني على النوع؛

- إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛

- التزليل الترابي لأهداف الخطة "إكرام 2".

وإذا لاحظتم راه كايين واحد القضية درناها منذ البداية عند تأسيس هذه الحكومة، الوزارة المعنية كانت سميها "وزارة التضامن والأسرة والمرأة"، احنا حيدنا المرأة درنا المساواة، باش نعطيو واحد البعد جديد الذي يعني أنه الاهتمام بالمرأة في إطار واحد الأفق واسع جدا، يعني النهوض بحقوق المرأة ومساواة المرأة وإدماجها اقتصاديا.

تتضمن الخطة 23 هدف و83 إجراء، متعددة لا حاجة إلى الوقوف عندها، ولكن بعدها أرسينا آليات ديال التنفيذ ديال هاذ الخطة فيها اللجنة الوزارية للمساواة، والتي عقدت عدد من اجتماعاتها، 4 الاجتماعات وهي الآن بصدد الإعداد للاجتماع الخامس، وأيضا لجنة تقنية بين قطاعية مكلفة بتتبع تنفيذ الخطة وتتبع تنفيذ مختلف برامجها.

الآن أين وصلنا في تنفيذ هذه الخطة اليوم؟

أولا، في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، يمكن أن أقول أنه عندنا واحد المجموعة ديال الأهداف تحققت، ولكن أيضا أطلقت دراسة حول البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء،

العامة للدرك الملكي، والتي تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة والفعالة للنساء ضحايا العنف من استقبال واستماع، من توجيه، من إرشاد، حيث تم إحداث 88 خلية في المحاكم و99 خلية في المستشفيات العمومية إلى غاية يونيو 2019.

على المستوى الوقائي تمت مأسسة الحملات الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وهي حملات سنوية تحسيسية موجهة لعموم المواطنين والمواطنات في مجال محاربة العنف ضد النساء.

- إحداث وتدبير فضاءات متعددة الوظائف للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي وعلى المستوى المحلي، باعتبارها بنيات اجتماعية للقرب تقدم عدة خدمات لفائدة النساء في وضعية صعبة بشكل عام، وكذا النساء ضحايا العنف بشكل خاص من بينها خدمات الاستقبال، خدمات الدعم، خدمات المواكبة، وتوفير خدمة الإيواء المؤقت، المواكبة وتقوية القدرات، التحسيس بالتوعية بحقوق النساء، وقد تم إحداث 40 فضاء متعدد الوظائف وبرمجة 25 فضاء إضافي ما بين سنة 2019-2021؛

- تطوير المعرفة بظاهرة العنف ضد النساء، حيث عملت الوزارة الوصية على إنجاز البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء بهدف تحيين المعطيات وتطوير المعرفة بالظاهرة، وقد أعلنت الوزارة على النتائج الأولية لهذا البحث الوطني بتاريخ 14 ماي 2019؛

- إحداث "المركز الوطني للعنف ضد النساء" باعتباره آلية وطنية ثلاثية التركيب تضم إلى جانب القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع، جمعيات المجتمع المدني ومراكز البحث والدراسات الجامعية في هذا المجال، وتتمثل المهام الأساسية لهذا المركز الوطني للعنف ضد النساء في الرصد واليقظة من خلال تجميع المعطيات الإحصائية والمؤسسية وتعميق البحث والمعرفة بهذه الظاهرة وفتح النقاش حولها، وخلال مرحلته الأولى 2015-2018 أصدر المركز تقريرين سنويين متضمنين لمعطيات وتوصيات لمواجهة الظاهرة؛

- تفعيل وتطوير المنظومة المعلوماتية والمؤسسية بهدف التمكن من تجميع المعطيات وتوحيد مختلف البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني كما على المستوى الجهوي والمستوى المحلي.

هذا، وفي إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي، لاسيما الإجراءات المتعلقة بإطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، تعمل الحكومة على إعداد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وفق رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والالتزامات الدولية لبلادنا.

- أخيرا، سادسا، مجال نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، ذلك أنه هناك جهود تبذل في مجال مواجهة ومحاربة هذه الصور النمطية، حيث خصص

دامجة ومنفتحة، تعزيز مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، هذا تقرير في 2015 رصد هذه الظاهرة، رصد آليات تجاوز الإشكالات الموجودة، وتمت دورات تكوينية لتقوية قدرات النساء المرشحات لانتخابات أعضاء مجلس النواب أو البرلمان من قبل، ثم من بعد التشاور العمومي في مجال المشاركة في ترشيح النساء والمناصب ديال المسؤولية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نسجل بأن عدد النتائج مهمة، تعزيز مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، ارتفعت نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية بحوالي 7 درجات ما بين سنتي 2012 و2018، انتقلت من 31% سنة 2012 إلى 39% سنة 2018.

كما سجل تولي النساء لمناصب المسؤولية والمناصب العليا للوظيفة العمومية تطور مستمر، انتقل من 10% سنة 2001 إلى 22% سنة 2018، كما سجلت 15% بالنسبة للمناصب العليا وحدها.

ولوح المرأة إلى خطة العدالة، وذلك تفعيلاً للقرار الملكي السامي في 23 يناير 2018، القاضي بتمكين المرأة من ولوج خطة العدالة في إطار المساواة بين الجنسين، من خلال مشاركة النساء في مباراة لولوج خطة العدالة في ماي 2018، وقد بلغ عدد الناجحات في المباراة 279 امرأة بنسبة 37% من الناجحين لأول مرة، وهذا أيضا خطوة مهمة؛

خامسا، في مجال حماية النساء وتعزيز حقوقهن ومحاربة العنف ضد النساء:

في هذا المجال، أنتم شاركتكم معنا في إصدار القانون 103.13 يتعلق بممارسة العنف ضد النساء، الذي أعد وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، ونشر في مارس سنة 2018 بالضبط في الجريدة الرسمية، يحدد مقتضيات الأساسية المتعلقة بالتصدي لظاهرة العنف ضد النساء، وهي زجر مرتكبي العنف، الوقاية من العنف، حماية ضحايا العنف، التكفل بضحايا العنف، ويتضمن هذا القانون مجموعة من المقتضيات التي من شأنها حماية النساء من العنف.

وفي إطار تنزيل مقتضيات هذا القانون تم تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف في شتنبر 2019، ويتوخى من إحداث هذه اللجنة تعزيز مأسسة آليات التنسيق بين المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن باعتبار الصلاحيات الهامة التي أسندت إلى هذه اللجنة بموجب القانون، خاصة على مستوى ضمان التواصل، ضمان التنسيق بين مختلف التدخلات لمواجهة العنف ضد النساء، وأيضا أحدثت لجان جهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى بعض الدوائر القضائية لمحاكم الاستئناف، وذلك تنفيذاً لمقتضيات المواد من 13 إلى 16 من قانون محاربة العنف ضد النساء حول إحداث اللجان الجهوية المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

كما أحدثت خلايا ووحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف في عدد من الإدارات والمؤسسات، منها المحاكم، منها القطاعات المكلفة بالعدل، والصحة والشباب، والمرأة، والمديرية العامة للأمن الوطني، والقيادة

والمراسيم ذات الصلة بمجال حماية الطفولة نذكر منها: هي كلها لتعديل عدد من هذه المشاريع ديال القوانين ولكن بالخصوص منها مشروع القانون الجنائي الذي يتضمن العديد من المقتضيات المتعلقة بإعطاء الأولوية للمصلحة الفضلى للطفل وتعزيز حماية الأطفال، نتمنى أن يصدر هذا مشروع القانون الجنائي في القريب العاجل عن هذا المجلس البرلمان.

ب- حصيلة برامج الحماية الموجهة للنهوض بأوضاع الطفولة على مستوى الحق في الصحة والموجهة إلى الأطفال وإلى الأمهات، ذلك أنه تم القدرة على خفض وفيات الأطفال والأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بنسبة بلغت 38% وانخفض معدل وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة بلغت 36%.

أما معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة من 79 في الألف سنة 2019 إلى 22 في الألف سنة 2018 متجاوزا بذلك هدف التنمية المستدامة لسنة 2030، ذلك أن (Les ODD⁴) أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030، حدد هذا الهدف في 27 في الألف واحنا وصلنا ل22 في الألف، يعني هناك الهدف ديال 2030 وصلناه من الآن.

تحقيق نتائج مهمة في تعميم التلقيح والمكملات الغذائية، وهذا عمل طويل شاركت فيه أجيال من الأطباء ومن الحكومات أيضا، التلقيح الوطني والذي وصلنا فيه واحد المستوى متقدم جدا حوالي 95%، انخفاض مؤشر التأخر الناتج عن سوء التغذية ومؤشر النقص ما بين 2004 و2018 بمستوى ملحوظ.

وتندرج في هذا الإطار هاذ المبادرة الحكومية الأخيرة في التكفل المجاني لعلاج الأطفال دون السن الخامسة المصابين بالسرطان، والذين لا يتوفرون على تغطية صحية في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، وهذا واحد الإجراء مهم، شجاع، جريء أدخلناه أخيرا، وهذا غادي يعزز حماية الطفولة كثيرا.

ثانيا، في مجال الحق في التربية، هذا لا حاجة إلى أن أطيل فيه، حضرنا على التعليم طويلا هنا، اليوم البرنامج ديال تعميم التعليم الأولي والذي إن شاء الله، على حسب ما تحدثت مع وزير التربية الوطنية، منذ بضعة أيام غادي نحققه قبل الهدف اللي كان مقرر له هو 2027 وغادي نحاولو نحققوه قبل، عن طريق إسراع في البرنامج وبالخصوص الشراكة مع عدد من المتدخلين، واللي الحمد لله هم فاعلون.

وأیضا مواجهة الهدر المدرسي، في الابتدائي بالخصوص، تقلص الهدر المدرسي بشكل كبير جدا طيلة هاذ الثلاث سنوات الأخيرة، وأيضا هناك عناية بالأطفال في وضعية إعاقة عن طريق التربية الدامجة، واللي وصلنا الآن حوالي 770 قسم ديال التربية الدامجة اللي قفز بشكل كبير في ثلاث سنوات، وغادي احنا غادي نحاولو ندعمو أكثر توسيع

المحور الخامس من الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" لنشر مبادئ المساواة ومحو الأمية والتميز والصور النمطية المبني على النوع الاجتماعي وفق عدد من الإجراءات التي يتم تعزيزها حاليا، كما تسهر الوزارة على مواكبة أشكال المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام الذي تم إحداثه سنة 2014 والذي يعد آلية وطنية لتتبع ورصد صورة المرأة في الإعلام، في وسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت إلكترونية أو بصرية أو سمعية أو صوتية أو مكتوبة، وذلك من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لرصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة.

إذن هذه هي المحاور ديال الخطة الوطنية "إكرام 2" والتي حققت جزءا من أهدافها، وهي مستمرة وإن شاء الله لتحقيق باقي هذه الأهداف.

بالنسبة للسياسة العامة للحكومة في مجال حماية الطفولة، بطبيعة الحال دائما باقتصار الذي يسمح به الوقت.

لقد نص البرنامج الحكومي على تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025، وهي يعني البرنامج الوطني التنفيذي، وهي السياسة التي كانت قد أعدت سنة 2015، وأعد البرنامج الوطني التنفيذي لهذه السياسة العمومية بتاريخ 29 مارس 2016.

ومن خلال حصيلة نصف مرحلية للمنتجات المسجلة إلى غاية أبريل 2019، يتبين أن هناك تقدم في تنزيل هذا البرنامج بلغ نسبة 56%، وقدمت هذه الحصيلة في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها بتاريخ 30 أبريل 2019، ويمكن الحصول بسهولة على التقرير الذي نتج عن هذه اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تلك السياسات.

وقد أبانت هذه الحصيلة على وجود ديناميكية وطنية مشجعة تتميز بتعدد وتنوع برامج التدخل على المستوى الاجتماعي وعلى مختلف المستويات الأخرى، مكنت من تحقيق مجموعة من النتائج الواعدة، كما يتبين وجود انخراط عدد من المتدخلين وعدد من الفاعلين في تحقيق أهداف الإستراتيجية الخمسة للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

أ- على مستوى تعزيز الإطار القانوني:

تم إعداد ترسانة قانونية وتنظيمية مهمة، القانون 65.15 المتعلق بمؤسسة الرعاية الاجتماعية الذي صدر في أبريل 2017، القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي صدر في غشت 2016، القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين الذي صدر في غشت 2016، إضافة إلى إصدار مراسيمه التطبيقية، أصدرناها.

وفي نفس السياق، تم إعداد مجموعة من مشاريع القوانين

⁴ Objectifs de Développement Durable

في العمل والعمل على ردهم إلى أقسامهم، إلى الدراسة وإدماجهم في أسلاك التعليم المختلفة.

الحد من ظاهرة تشغيل الفتيات في سن مبكرة كخدمات البيوت، دعم الأنشطة الموجهة لتحسين ظروف عمل الأطفال في الفئة العمرية ما بين 15 و18 سنة، وهذا تمت فيه عدد من الأهداف مهمة جدا، وذلك أنه في هذا الإطار تتكون تنعولوا إلى إنجاز مفتشية الشغل، الزيارات ديال تفتيشية الشغل، والتي نحاول أن نقف فيه على هاذ الظاهرة وانتشال الأطفال بالتالي، وهذا انتشلت فيه مئات ديال الأطفال من ظروف العمل أوتم تحسين بيئة مئات آخرين.

حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، وهذا أيضا فيه خطة انطلق العمل بها في دجنبر 2019 في أفق ترصيد التجربة قبل إطلاقها في المدن الأخرى، انطلقت فواحد تجربة في جهة أو منطقة الرباط-سلا-تمارة خلال هذا الشهر الماضي، وإن شاء الله، في أفق تعميمها.

إحداث أجهزة ترابية مدمجة لحماية الطفولة، في إطار إحداث آليات ترابية متخصصة في مجال حماية الطفولة، أصدر القاضي الوصي منشورا تحت رقم 11/2019 بتاريخ 26 يوليوز 2009 بشأن إحداث أجهزة ترابية مدمجة لحماية الطفولة بثمانية أقاليم نموذجية، هي طنجة والرباط وسلا والدار البيضاء وأنفا مراكش والعيون ومكناس.

وقد تم إطلاق أول مركز بمدينة طنجة غادي يتم إطلاق المراكز الأخرى بطريقة مستمرة، وهي تهدف إلى وضع مسار مقنن يتكون من مجموعة من المراحل أهمها الرصد، تقديم المساعدة الفورية، التشخيص، المواكبة، التكفل الطبي، التكفل النفسي، التكفل القضائي، التكفل الاجتماعي، التكفل العلاجي، وإعادة التأهيل، إعادة الاندماج، تتبع وضعية الطفل مع تحديد سلة الخدمات الخاصة بكل مرحلة من مراحل مسار الحماية، معنى هذالك مسارتبداوه من البداية، وبطبيعة الحال هذا واحد المسار يندمج فيه عدد من المؤسسات، كل مسار عنده المؤسسة اللي مرتبطة به.

تحسين البنيات والخدمات الموجهة لحماية الطفل، وهي إما مؤسسة الرعاية الاجتماعية، ذلك أنه هناك مؤسسات متخصصة ومؤسسة الرعاية الاجتماعية خاصة بالأطفال، ويتم الترميم والتجهيز وتأهيل وإعادة النظر في عدد منها بالعشرات، توفير 94 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأطفال مرخصة إلى غاية متم 2018، يستفيد منها حوالي 1000 طفل وطفلة من الأطفال الأيتام والمهملين وأطفال الشوارع، الترخيص للجمعيات أيضا في هذا المجال وتوقيع الشراكات مع هذه الجمعيات ورفع قدراتها، إطلاق برنامج مواكبة للنهوض بتربية وتكوين الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، توظيف العاملين الاجتماعيين، وهذا تبجي مشروع القانون ديال العاملين الاجتماعيين اللي صادقنا عليه، إنجاز مرجع مهن وكفاءة العاملين الاجتماعيين في مجالات حماية الطفولة لرفع المهنية في هذا المجال، وأيضا تنظيم عدد

هاذ الأقسام ديال التربية الدامجة باش يمكن عدد مهم من الأطفال في وضعية إعاقة أن يقرأوا في نفس المدارس، في نفس الأقسام ديال الأطفال الآخرين، وهذا فيه التكييف وفي عدد من أسمو.

أدخلنا أيضا هاذ القضية ديال التكييف ديال الامتحانات الإسهادية بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة، ونجحنا فهاذ أسمو.. بدا منذ سنتين وكنطوروه سنة بعد سنة، كل سنة كنعمموه وكنطوروه وكندققو الآليات ديالو.

إذن هناك عدد من البرامج كلها تدخل في هاذ المجال ديال الحق في التربية.

حماية الطفولة عبر برامج اجتماعية داعمة، وهذا لا حاجة إلى أن أتوسع فيه، أنتوما عارفينها. أولا، البرنامج ديال "RAMED⁵"، نظام المساعدة الطبية اللي مسجلين فيه تقريبا اليوم 4 مليون ديال الأطفال اللي كيستفدو منو، انتقال عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج "تيسير" من 700 ألف تقريبا منذ سنة ونصف فقط إلى 2 مليون تقريبا خلال هاذ السنة الدراسية، عدد المستفيدين من برنامج مليون محفظة، وغيره كثير من دعم الأمل اللي هو برنامج اللي كييعني اليوم أكثر من 100 ألف أرملة، واللي كييعني أكثر من 170 ألف يتيم ويتيمة، كلهم هاذو من الطبقات الفقيرة والهشة جدا.

ارتفاع عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من برنامج دعم التمدرس بنسبة 139% بين 2015 و2018، ليصير اليوم إلى 113 ألف طفل على الأقل في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من الدعم في إطار الشروط المعلومة.

رابعا، حماية الأطفال في وضعية صعبة.

ذلك، أنه لا تزال تواجه بلادنا جملة من التحديات التي تعيق الحماية الاجتماعية للأطفال، ومن هنا حرصنا على إعداد جيل جديد من البرامج، وأطلقت مجموعة من الأوراش:

أولا، ورش ديال حماية الأطفال في وضعية الشارع، وهذا واحد البرنامج طموح أطلق وأعطيت له الانطلاقة الرسمية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم بمناسبة القمة الثانية لقمة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية (Africités) بمراكش، أعطيت الانطلاقة لهاذ البرنامج ويتم دعم مبادرات ومشاريع جميع الجمعيات العاملة في مجال حماية الأطفال في وضعية الشارع، حيث بلغ عدد الشركات الموقعة من 2016 ل2017 أكثر من 30 اتفاقية بدعم مالي يصل إلى 9 أو 10 مليون درهم تقريبا، ثم 11 اتفاقية أخرى سنة 2019 ب 2 مليون درهم ونصف.

محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وهذا عمل يومي يتم عن طريق التحسيس وعن طريق حملات الوقاية، عن طريق انتشال الأطفال

⁵ Régime d'Assistance Médicale

المغربية كان في صدارة اهتمامات العهد الجديد، وكذلك نتيجة للدينامية النضالية للمجتمع المدني على رأسها الجمعيات النسائية، لكن المعطيات والمؤشرات تؤكد أن واقع المرأة لازال يعرف جملة من الاختلالات الهيكلية فلا زالت النساء تهنان في معبر سببته، ولا زالت النساء تزوجن قاصرات.

السيد الرئيس،

الطفل يربي الطفل، ولا زالت نساء العالم القروي يعانين في صمت من قساوة المعيش والمناخ، ولا زال عدد الوفيات عند الولادة مرتفعا خاصة في المناطق القروية.

السيد رئيس الحكومة،

أبانت حكومتكم عن عجز كبير في كل الملفات كانت أكبر مهممش للمرأة في نسختها الأولى، بتكليف النساء بحقائب ثانوية، وتمادت في ذلك في نسختها الحالية بتقليص مجحف لعدد النساء في غياب كامل لمبادئ المناصفة التي نص عليها الدستور في الفصل 19.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت المرأة العمود الفقري للمنظومة الأسرية الوطنية، فالأطفال هم مؤشر صلابة الأسرة وتماسكها ونجاحها، وهم المنجم الحقيقية لكفاءات الأمة وضمنان استمراريتها، وقد كانت بلادنا من الدول السبابة للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والمصادقة على البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والمشاركة في الصراع المسلح.

بجانبا ذلك، تمكن المغرب من المضي قدما في مجموعة من البرامج المتعلقة في الحق في الحياة والحق في الجنسية والحق في الحماية والحق في التعليم، وذلك بفضل الالتزام الشخصي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، وجلالة الملك محمد السادس نصره الله والالتزام ميداني فعال لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل.

إلا أن رهان حماية الطفولة ظل وسيظل هاجسا وطنيا متجددا، وقد عملت حكومتكم على وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

السيد الرئيس:

شكرا.

انتهى الوقت، أسف، زميلك في الفريق مارس عليك العنف الرمزي.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

من الأيام التكوينية ومن الدورات التكوينية لعدد من العاملين في هذا المجال.

إذن يمكن أن أقول بأن هناك عدد مهم جدا من البرامج في المحاور الثلاثة، لخصتها تلخيصا، لأن كل واحد يستحق أن يكون محورا مستقلا بذاته، لكن نحن نؤمن بأن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان، النهوض بالمرأة واجب على المجتمع، حق دستوري للنساء وواجب علينا أيضا، الحمد لله، حقق فيه المغرب عدد مهم، اليوم المرأة المغربية توجد في جميع المجالات ديال النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي والنشاط الوظيفي وغيره، والنشاط حتى الأمني والعسكري.

وبالتالي، فنحن التزاما بهذه المقترضات الدستورية وانسجاما مع التزامات بلادنا الدولية والوطنية وتنفيذا للبرنامج الحكومي، إن شاء الله، سنستمر في توفير الضمانات اللازمة لتحقيق الأهداف فهاذ المستويات الثلاث وفق برامجها المختلفة، والتي أعطيت واحد النظرة ونبذة صغيرة عن كل منها.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نتنقل الآن إلى التعقيبات على الجواب اللي استمعنا له، وأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاه كمبر:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

إن الأسرة هي كلمة سرنجاح مسار التحول التنموي ببلادنا باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع كما عرفها دستور 2011، والحاضن التربوي الأساسي لكل الأجيال، وهنا نستحضر الدور الهام الذي تقوم به المرأة المغربية في الحفاظ على التماسك الأسري، وبالتالي المساهمة الفعالة في بناء الإنسان المغربي.

لذا، نرى أنه من الضروري أن يتم إيلاء الأهمية الكاملة لمفهوم الأسرة في النموذج التنموي الجديد بالنظر لوظيفتها المحورية في المجتمع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عرفت وضعية المرأة بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تقدما ملموسا بعدما راكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية، وذلك يرجع بالأساس لكون موضوع المرأة

السيد رئيس الحكومة،

وأنا أستمع إلى ردكم في الحقيقة أحس بنفسي وكأنني في غرفة مظلمة أبحث عن قبعة سوداء ولا أرى شيء.

أحد أمرين إما ما نقدمه نحن ماشي هو هناك، إما ما نسمعه ماشي هو هناك، لأن في الحقيقة أصاب بالدوران.

ولكن عموماً، السيد رئيس الحكومة، أود أن أبدأ مما صرحتم به في البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، حيث صرحتم بأن الحكومة سوف تعمل على إطلاق نموذج مغربي للوساطة الأسرية، وصرحتم كذلك على تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وذلك أساساً من خلال تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، والنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية وإحداث أجهزة ترابية مدمجة لحماية الطفولة، ووضع منظومات للمعلومات وتبوع والتقييم والمراقبة.

وكذلك، أضفتم أنكم ستخذون تدابير استعجالية من أجل التكفل بالأطفال المتخلى عنهم والمشردين وذلك أساساً عن طريق تعزيز دعم الدولة لمراكز متخصصة وإنشاء مراكز إضافية، كما وعدتم، السيد رئيس الحكومة، المحترم بالتكفل بالأيتام والأطفال المتخلى عنهم والأطفال في وضعية هشّة.

كما وعدتم بالعمل على تكريس صحة الأم والطفل كأولوية وطنية إستراتيجية، وذلك عبر تأهيل فضاءات الولادة المراقبة خاصة في العالم القروي، وإحداث أقطاب جهوية متميزة ومتعددة الاختصاصات لصحة الأم والطفل، وإحداث منظومة وطنية لتبوع وتقييم صحة الأم والطفل وتعميم تشخيص الأطفال حديثي الولادة بغية الكشف عن الأعراض الأولية لبعض الأمراض ثقيلة التكلفة وتأهيل فضاءات الولادة المراقبة في العالم القروي.

كل هذا، السيد رئيس الحكومة المحترم، حين نعاود القراءة الآن لهذا البرنامج المتفائل الطموح نصاب بخيبة أمل، لاسيما حين نقارن بين ما نعيشه وبين ما هو مسطر في هذا البرنامج.

حتى لا تقول دائماً أننا نبخس عمل الحكومة، نسجل باحترام عميق أن تتكلف الحكومة بعلاج الأطفال ما دون الخامسة لتحت إجراء تحيي عليه الحكومة، الأقسام الدامجة فيها مجهود، الهدر المدرسي فيه مجهود.

ولكن، أتساءل كم عدد عاملات المنازل اللواتي حصلن على عقد العمل أو على التغطية الصحية بغيت نعرف (La CNSS) شحال؟ درنا قانون يجب أن نتوقف، واحدة، هي التي حصلت على (CNSS) وهي في مدينة فاس.

ويلاحظ من معطيات رسمية للحكومة أن المؤشر الأكثر تجسيدا لإقصاء النساء هو معدل مشاركتها في سوق الشغل، إذ تشير معطيات

الرسمية إلى أن المعدل انخفض من 26.6% من سنة 2008 ليصل إلى 21.8% سنة 2018، ويلاحظ كذلك بمعطيات رسمية أن معدل مشاركة النساء في سوق الشغل لا يتعدى 18% سنة 2018 ما يعني أن حوالي 82% من نساء الحواضر عاطلات، السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

إن البطالة مؤنثة والفقير مؤنث والمرض مؤنث والهشاشة مؤنثة والمرأة المغربية أمام هذه النكبات والخيبات لم تعد قادرة على التحمل، وبالمناسبة أحيلكم على تقرير سنوي أعدته منظمة المرأة الاستقلالية، ووفاتكم بنسخة منه ستصلكم غدا أو بعد غد، فإنه تقرير أسود لا وضعية للنساء داخل هذا البلد العزيز.

كما أننا ندعوكم لتقييم آثار الصناديق التي رصدتموها للنساء للتخفيف من العبء عنها، فلا بد أن نتساءل: هل حققت أهدافها أم بقيت فقط هناك حبر على ورق؟ وحين يتعطل نصف المجتمع، السيد رئيس الحكومة، فالتوقعات ستكون كارثية ليس إلا.

السيد رئيس الحكومة،

رغم الجهود المبذولة من قبل الفعاليات السياسية، خصوصا النسائية منها وكذا المنظمات الحقوقية، وانخراط مؤسسات الدولة في الجهود الرامية إلى الرفع من مكانة المرأة وتمكينها، لاسيما من خلال تخصيص الترسنة القانونية وأجهزة وهيكل من شأنها تطويق ظاهرة العنف ومحاصرتها، إلا أن قضية العنف ضد النساء والتي أطلتم في الحديث عنها تبدو أعمق مما نتصور جميعاً، إذ لا زالت العديد من الانتهاكات تسجل بشكل يومي في حق الضحايا، بل فاقت نسبة العنف ضد النساء ما كانت عليه سابقاً، أي قبل القانون 103.13.

فحسب إحصائيات رسمية فإن العنف لحق بحوالي 7 المليون من النساء، السيد رئيس الحكومة، وهذا رقم يدعونا جميعاً إلى ضرورة البحث في الأسباب الحقيقية التي تقف وراء العنف.

إن ظاهرة العنف، السيد رئيس الحكومة، تطال الأسرة بكل مكوناتها، وتنتشر في الشارع وتوجد في المؤسسات التعليمية وأينما وليت وجهك، السيد رئيس الحكومة، ستجد عنفاً والعنف الذي يطال النساء والأطفال هو عنف جسدي وعنفي معنوي وعنفي اقتصادي ولم يفلت منه حتى الشأن السياسي للأسف، إننا أمام ظاهرة عنف مركب، فهل من مخرج لدى حكومتكم الموقرة؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الاهتمام بالطفولة وقضاياها هو اهتمام بشعب بأكمله، وهو تنزيل لمقتضيات الدستور، بل هو البوابة الحقيقية للتقدم والازدهار والوسيلة الفعالة للقضاء على الأمية والمرض والمدخل الحقيقي للتنمية المستدامة لبناء مجتمع المواطنة، حيث يشع التعاون والتضامن والتسامح وغرس القيم، الطفولة تتطاير الآن براءتها أمامنا بفعل الفقر

أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفتن في طريقة التعذيب، وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن: كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية؟

لذا، وجب علينا جميعا، كل من موقعه، مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة.

إننا نعتبر موضوع الطفولة موضوعا متشعبا ومعقدا، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تنامي بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة أطفال الشوارع وما يرتبط بها من ظاهرة أخرى كالتسول، والاستغلال الجنسي، وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن.

لذا، وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية، ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتداء أطفالنا في أحضان الشارع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

في الحقيقة الموضوع هو مترابط ومتشابك، وأنا سأتفاعل، السيد رئيس الحكومة، إيجابيا مع ملاحظتكم، لأن هذا الموضوع يستحق الكلام منا ساعات وساعات، وفي تعقيبي سألامس فقط الجانب المتعلق بالطفولة.

السيد رئيس الحكومة،

لست في حاجة لأن أذكركم بأن الدستور المغربي في مادته 32 قد أقر حماية قانونية للأطفال، بحيث نصت هذه المادة صراحة، "تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية"، عندنا المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد نفس المنحى.

لكن، ما نلاحظه اليوم كبرلمانيين، كحقوقيين، كمجتمع مدني، هو تنامي واحد الظاهرة التي تضرب بالحماية القانونية الدستورية، الظاهرة السيد رئيس الحكومة المحترم، هي تنامي ظاهرة كفالة الأطفال المغاربة من طرف الأجانب، هذا واحد الموضوع خطير، السيد رئيس الحكومة،

المدفع والهدر المدرسي والتشغيل غير اللائق والمرض المنتشر والمخدرات، وغير ذلك من أنواع الظلم الاجتماعي، لاسيما حين نجد طفلات عاملات بالمنازل وأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وطفلات تم تزويجهن وهن قاصرات، لاسيما من خلال ثقب كبير بمدونة الأسرة خصوصا في مادتها 19، وأمام انتشار تزويج القاصرات فإن بعض المناطق تزوجها فقط بالفاتحة.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيدة المستشارة المحترمة، نشكركم هذا فيه كفاية.

إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، مباحث عندو الوقت.

فريق التجمع الوطني للأحرار؟

المستشار السيد محمد اباحيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نشكركم على جوابكم، السيد رئيس الحكومة، إلا أننا نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية.

ودون التغاضي عن ما تم تحقيقه لصالحها، الذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني وإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور، كأسى قانون في البلاد، ترجمت فيه عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين التي أظرت عدة مجالات تهم المرأة، علما أن الطريق لأزال طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى 21% وكذا نسبة 17% في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء، نظرا لما يتيح من إحصائيات ومعطيات، علما أن هذه الظاهرة لازالت في حاجة لتضافر الجهود للقضاء عليها، والتي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما

وغيرنقول لكم عماش؟

هاته الظواهر تقض وقضت الحكومة السابقة، دارت واحد المجهود، وأحالت مشروع قانون يرمي إلى تعديل القانون المتعلق بكفالة الأطفال المهملين.

الحكومة الحالية، لا ندري لماذا عمدت إلى سحبه؟ ولازال لحد الساعة تحت الرفوف، والسيد وزير الدولة الجالس أمامكم يؤكد هذا المنحى، لأنه كان وزيرا للعدل وكان في المخطط التشريعي الذي عرضه على البرلمان، ونحن في المعارضة، قال بأن هذا من الأولويات، والسيد وزير العدل السابق هو من عمد إلى سحبه، وفي معرض جوابه تحت قبة البرلمان قال: بأنه بصدد وضع اللمسات الأخيرة، لأن الأمر في غاية الخطورة وسيتم عرضه على البرلمان.

احنا، كضيق اشتراكي، السيد رئيس الحكومة، بغيت نقول: بأن هاذ الناس يستغلون بعض المقتضيات، اللي السيد وزير الدولة يعرفها تمام المعرفة، ويخرقون صراحة المادتين الأولى والتاسعة من القانون 15.01 الذي جاء ليعدل الظهيرديال 1993، فهاذ المادتين تؤكدان على العلاقة الأخلاقية والاجتماعية لطالب الكفالة والقدرة على ضمان تنشئته إسلاميا.

السيد رئيس الحكومة،

أنا ما نقولكم شي بالله عليكم، بغيت نقول هذه الأبحاث كديرها النيابة العامة مشكورة، واش هي عندها المعرفة التامة بأن ذوك الأجنب مسلمين؟ لا أعتقد، كنعرفو حتى ذيك الطريقة والسيد وزير العدل راه ممارس، راه عندو قبعيتين، يمارس هذا العمل وكان وزيرا للعدل، واش هاذ الناس هاذو ملي كيجيو يديرو الطلب مسلم فعلا مسلم؟

احنا، السيد الرئيس، ما غنخوضش بما هو واقعي، بغيت نقول أن هذا الموضوع تحفه جملة من المخاطر التي تهدد بنية المجتمع المغربي مستقبلا، وبغيت نقول خاص الحكومة تتدخل، والبرلمان خاصو يدخل، وهذه مسؤولية ديالنا جميع.

المخاطر هو التغيير ديال العقيدة الدينية ديال الأطفال ديالنا، وكاينة الاستغلال الجنسي، السيد رئيس الحكومة، سواء كانوا هاذ الأطفال ذكورا أو إناثا.

واسمحوا لي نقول لكم إلى السيد رئيس المجلس اللي كيسير الجلسة أو واحد منا أو المجتمع المغربي وعمد دبا إلى نقراليوتوب وبشاهد الأفلام ديال الخلاعة اللي كدار على الأطفال الأجنب فما غيمكن لي شي نزيد نشرح هذا الأمر هذا.

كنقول للسيد رئيس الحكومة بكل احترام على أن هذا الأمر يثير بعض القلق والغموض، وأصبح ضروري من مراجعة القانون، لأن المبدأ العام عندنا هو أن القاعدة القانونية إذا استنفذت مهامها أو لا بقات هاد القاعدة القانونية لا تخدم المصلحة العامة، فالأجدر هو

إلغاؤها أو تعديلها.

أنا بغيت نقول المربط ديال الاتجار في البشر هو هاد الكفالة ديال الأطفال المغاربة من طرف الأجنب، وبغيت نقول بأن حتى هاذ الأجنب أنا جمعيتي واحد النهار في واحد الندوة فكرية يقع لهم خلط بين التبني وبين الكفالة، احنا كنعقولو لهم بأن مدونة الأسرة ولا الإسلام ديالنا لا يعترف بالتبني، المادة 149 من مدونة الأسرة كنعقول بأن التبني هو باطل، الله سبحانه وتعالى كيقول "ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله"، راه هاذوك الناس ملي كيديوه، لأن السيد رئيس الحكومة احنا ملي كيجي شي واحد يتكفل بشي ابن أو بشي طفلة عفوا، راه لا يلتحق ذاك الطفل بنسبه ولا يرثه، العكس ديال أوروبا.

فبالتالي الوضع هو خطير والأمر يتعلق بالاتجار بالبشر وكنقول للسيد رئيس الحكومة، لا الحكومة الحالية ما تحملتش المسؤولية ديالها، ولا البرلمان ما تحملتش المسؤولية ديالو، سواء الأغلبية أو المعارضة أو النقابات أو المنظمات المهنية، راه احنا غادي تصبح عندنا أقليات في المستقبل.

احنا، السيد رئيس الحكومة، دولة مسلمة، دولة إسلامية الفصل 3 كيقول الإسلام هودين الدولة، عندنا إمارة المؤمنين، احنا ماشي دولة علمانية أو لائكية، فبالتالي الحذر ثم الحذر.

ولا بد من عرض هذا المشروع في أقرب الآجال، لأنه هناك جمعيات تغناو.

وإذا اسمحتو، السيد رئيس الحكومة، اتصلو مع السيد وزير الداخلية ومع النيابة العامة غادي يعطيوكم عدد الجمعيات اللي كهمربو هاذ الأطفال واللي كيتعرضو للبيع والشراء.

وثانيا، هاذ الأطفال راه ما كيبقاوش في إسبانيا، ما عرفناش غدا تقدر تصبح عندهم شي جنسية ديال الهندوراس أو شي جنسية بوزية، الله أعلم بذلك، والجنسية المغربية لا تسقط عنهم، فمن دبا 30 ولا 40 سنة، إذا جاو حاملين ذيك الجنسية كيفاش غادي نديرو معهم؟

هاذو سيصطدمون مع بنية المجتمع المغربي اللي هي بنية إسلامية وسيصطدمون مع إحدى ثوابت الأمة اللي هو الإسلام، هذه مسؤولية مشتركة ديالنا جميع.

وبغيت نقول أن هوية الطفل تبدأ من الحفاظ على اسمه، وبلا ما نعطيكم الاسم، إذا اتصلتو بالسيد رئيس النيابة العامة إحداث السادة وكلاء الملك والسيد وزير الدولة راه عارف هاذ الشئ، كيرفضو مجموعة ديال الطلبات لأن هاذ الأجنب ملي كياخذ الطفل المرة الأولى يعمد إلى تغيير اسمه وغادي يبعد البحث اللي كيديروه الأجهزة الأمنية ديالنا وهي مشكورة على ذلك كيشوفو ذيك الأجنبي سبق لو خدا بنت أو ولد وغير لها الاسم ديالها "بيير" أو "جاك" وباغي ياخذ واحد آخر.

والسيد رئيس الحكومة خاصكم تشوفو، عدد الطلبات اللي المغاربة

ما نزنش واش وصلتو للمستوى ديال ذاك الشئ اللي دارت الحكومة في مجال التعيين في المناصب العليا، الأرقام واضحة وشاهدة، فلذلك عينوا أكثر، عينوا أكثر هادي بيدكم.

طيب، بغيت أيضا إذن بغيت نهي الأستاذ علمي على المداخلة ديالو فهاذ الموضوع ديال الأطفال الذين يتكفلون بهم أجنب، ونقول له بأن أغلب الأمور التي قالها أنا متفق معك والسيد وزير الدولة أيضا متفق معك وقالها ليا، شكرا على هاذ المداخلة هذا موضوع فعلا مؤرق، موضوع يحتاج إلى كل العناية، وتنوعك باش، إن شاء الله، أنا والسيد وزير الدولة نتناقشو في هاذ الموضوع، ونشوفو السيد وزير العدل بطبيعة الحال والقطاعات الحكومية اللي معنية، ونشوفو أيضا متدخلين آخرين، راه ماشي فقط الحكومة، كايين النيابة العامة، كايين جهات أخرى اللي يمكن تدخل في الموضوع، نحاولونديرو واحد النقاش، ونشوفو ماذا يمكن أن نقوم به في هاذ المجال، أي حاجة اللي بيدنا واللي يمكن نقومو بها، إن شاء الله، في المستقبل غادي ندرسو وتنشرك على المداخلة ديالك.

فيما يخص العنف ضد النساء، أنا كنعقول بأن ما قمنا به راه قليل من الدول، قليل من الدول عبر العالم اللي عندها قوانين خاصة بمحاربة العنف ضد النساء ومن بينها المغرب، غير هذا راه مهم، وهذا قانون متقدم، هاذ القانون راه متقدم، ودرنا الآليات ديالو، لأن القانون هو ينص على بعض الآليات ودرنا الآليات كونها، وهي تشتغل الآن ودرنا الأجهزة الترابية، الأجهزة المحلية في مختلف الإدارات، مختلف المحاكم، مختلف إلى آخره، وتتشكر الجميع، الأمن الوطني، الدرك الملكي، راه عدد من الإدارات انخرطت في هاذ المجال وتنشكرهم، فلذلك هناك عمل مهم تنقومو به.

ولكن، غير صحيح أن العنف ضد النساء يزيد في المغرب، لأن أش عندنا؟ عندنا البحث اللي كان تدار في سنة 2009 اللي دارت المندوبية السامية للتخطيط، كهضر على 62.4% والبحث اللي دار سنة 2015 كهضر على 54.4%، فهناك تراجع، ولكن تراجع طفيف ما كافي، خاصنا باقي خاصنا نخدمو أنا متفق معك، باش ما نتعارضوش، فهمتني، فلذلك سنعمل إن شاء الله، على أن تكون عندنا أسمو..

بالنسبة لحماية الطفولة، أنا متفق مع الإخوان اللي كيقولوا بأن هناك باقي عمل خاص يدار في مجال حماية الطفولة، ولكن راه البرامج اللي عرضت وذاك الشئ اللي عرضنا الأرقام ديالها، بالمبادرات ديالها عملية، راه شي حاجة مهمة جدا، مهمة جدا.

هاذ البرنامج ديال "مدن بدون أطفال الشوارع" اللي الآن بدأ، إن شاء الله، وهو طموح وتنمناو يحقق الأهداف ديالو، راه غادي يكون عندو واحد التأثير مهم جدا، دابا احنا بيدنا فهاذ التجربة نموذجية بمجرد ما تقدم ونخرج منها غادي نعممو هاذ التجربة.

وأيا هاذ القضية ديال انتشار الأطفال من محلات العمل ديالهم

المسلمين بغا يتكفلو، بغا يديرو الحسنة، الطالبات ديالهم كيمشيو للرفوف وكنعطيو الأسبقية للأجنب، والسيد وزير الدولة راه عارف هاذ الموضوع بالتفصيل، وفي إحدى أجوبته بمجلس النواب لما كان وزيراً للعدل راه استفاض في معرفة هذه الوقائع فبالتالي المسؤولية عليكم، كنعقول الهوية ديال الطفل ينبغي أن تكون مقدسة بدءاً من الحفاظ على اسمه.

احنا الأسماء اليوم اللي خاصهم يحملوهم المغاربة هي الأسماء الأمازيغية العربية فقط، ووزارة الداخلية مشكورة بالتعليمات اللي أعطت للسادة ضباط الحالة المدنية بقبول تدوين الأسماء الأمازيغية ما بقاش عندنا مشكل مع اللغة الأمازيغية اليوم بعد دسترتها بدستور 2011.

كنظن، السيد رئيس الحكومة، هاذ الموضوع راه غادي يكون عندو تداعيات سلبية مستقبلاً ماشي دبا، راه سنصطدم بأقليات من دبا 30 عام و40 عام إلى سكتو وما جاش هاذ مشروع القانون وما نضتوش دقتو هاذ الطريقة ديال كفالة الأجنب ديال الأطفال المغاربة.

شكرا السيد رئيس الحكومة على حسن استماعكم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة، تفضلوا.

مازال لكم بعض دقائق للتفاعل مع التعقيبات اللي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلاً للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا جميع الملاحظات ديالكم على الراس والعين.

ولكن، أنا نقول واحد القضية يمكن الحكومة مقصرة في بعض الجوانب ولكن اليوم آخر تقرير ديال البنك الدولي كيعطي للمغرب موقع متقدم في هذا المجال، أعلى من المتوسط العالمي فيما يخص وضعية المرأة، ودخل المغرب في السنة الماضية 9 إصلاحات مبرمجة وهو متقدم بين الدول العربية والشرق الأوسط، متقدم إفريقيا، ماشي الأول متقدم، وأعلى من المتوسط في النقطة، لا عالمياً ولا عربياً ولا إفريقيا، أكثر من هاذ الشئ، أعلى من المتوسط عالمياً هذا تقرير موضوعي.

ولكن أكثر من ذلك، أنا بغيت نقول راه أنا ما عندي مشكل تنتقدو الحكومة، ما عندي مشكل، ولكن أظن بأن المرأة في ممارستها للعمل السياسي وممارسة المسؤولية كتبدا من داخل الأحزاب السياسية من المركزيات النقابية، من هيئة المجتمع المدني، أعطيوها مواقع أكثر، رئيسة فريق، رئيسة لجنة، ديرو مناصفة نيابة الرئيس ديالو... لأن من هنا تبيداو إلى بداو من هنا من بعد كيبانو هذوك النساء، أسمو.. تيتولوا مسؤوليات أكبر، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، يالاه تنافسو معنا

عليه، هذا هو اللي يمكن نديروه، الباقي راه إما تشريعي وإما قضائي.

بالنسبة للنهوض للاقتصاد بالنسبة للمرأة، النهوض الاقتصادي ديال المرأة احنا عاطينوا اهتمام كبير جدا، اقتصاد المرأة، ولذلك هناك دعم للجمعيات المشغلة فهاذ المجال ديال المرأة المقاولة لدعم هاذ التوجه، وهناك هاذيك جائزة "التميز" اللي هي كتحاول ما أمكن تبرز هاذ الطاقات النسائية في مجالات متعددة سنويا، هناك عدد من الجهود الأخرى، نطوروهاذ الجهود إن شاء الله.

أنا استقبلت الجمعية ديال النساء المقاولات جوج ولا ثلاثة ديال المرات، وقت ما طلبولي يشوفوني على شي برنامج، على شي حاجة أنا كنتقبلهم، لأن كنتعرف بأنه هذا واجب علي أولا.

ثانيا، دعم هاذ التوجه مهم جدا، لأن احنا نريد فعلا أن نسعى نحو المناصفة كما أكد على ذلك الدستور وندعمنا على الله نتعاونو، نتعاونو جميعا، الأحزاب السياسية أيضا عندها مسؤولية في هذا المجال، وإلى قامت بهاذ المسؤولية ديالها، راه كثير من الأمور غادي تساهل إن شاء الله، وغادي توصل إلى نهايتها بالطريقة السليمة، لنرفع رأس بلدنا عاليا.

مرة أخرى، ربما التدخلات في هاذ السؤال الثاني كانت شوية أقل تشاؤم من التدخلات في السؤال الأول مزيان، كان تطور شوية الخطاب.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا. شكرا لكم جميعا على مساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

باش ندخلهم، بطبيعة الحال احنا ما يمكنش نراقبو كلشي مرة وحدة، ماشي دولة بوليسية كتراقبو، ولكن عندنا فين ما كانت شي شكاية ولا كانت شي شك ولا شي حاجة، كايين مفتشين، راه كيمشي أول مفتش ديال الشغل إلى مشى لشي مكان ولاحظ تم كنتدخلو، وكما قلت هناك عشرات الأطفال انتشلوا من البيئة ديال العمل ورجعناهم للدراسة، وهناك أيضا عشرات أكثر من مائة ديال الأطفال اللي كايين تدخل لتحسين الإطار ديال العمل ديالهم.

إذن هناك جهد كيتم، يمكن نقولو هاذ الجهد خاصنا ندعموه أكثر، أنتوما كتعرفو حتى مفتشي الشغل عندنا راهم محدودين، العدد ديالهم محدود، الوزير دائما يطالب باش نزيدهم باش يكونو في مستوى أن يقوم بالمهام ديالهم كما يجب، وهاذ الشيء إن شاء الله نخدمو عليه في المستقبل.

ابقى هاذ القضية ديال زواج القاصرات، أنا ما عندي مشكل مع أستاذة للاخديجة، مشكل ديال زواج القاصرات، أنا متفق معك، إلى كان شي حاجة مانديرو نديروه، ولكن أنتم تعرفون هناك مدونة الأسرة صادقت عليها جميع الفرق بإجماع، كتطبق، تقولي ثقب أسود، ثقب أبيض، دير جيب التعديل ديالها وعدلوها، لأن هذا عمل تشريعي، والعمل الثاني هو عمل قضائي، لأن هو اللي كيعطيه الإذن، فلذلك ما دخل الحكومة؟

دابا هذا دائما أنا هاذ السؤال كنطرحوه وكنطرحو على راسي، وكنقول كايين الجهات اللي توجهو لها وأنتوما عارفين فين مستوى التدخل؟ على جوج ديال المستويات، إلى كان شي حاجة اللي مخالفة للقانون احنا نتدخلو عن طريق الأجهزة المكلفة بذلك، فهمتني؟ أو كان شكايات نديروها أو كان شي حاجة، كايين شي حاجة ديال الوقاية، أجهزة وقاية، أو برامج ديال الوقاية أو التحسيس يمكن هذا نتعاونو

محضر الجلسة رقم 265

التاريخ: الثلاثاء 02 جمادى الآخرة 1441هـ (28 يناير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس النصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 37.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 من محرم 1393، 2 مارس 1973، المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية؛

2- مشروع قانون رقم 38.11 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية؛

3- مشروع قانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

4- مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي؛

5- مشروع قانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي؛

6- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من قانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 11 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 28 يناير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جواب.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد على الساعة السادسة مساء مع جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنة 2018، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وذلك بقاعة الجلسات بمجلس النواب.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

استهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حول "الإصلاح الجامعي الجديد"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وموضوعه: "النظام الجديد للتعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبطء السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لأننا نرى أن نظامنا الجامعي هو في حاجة إلى إصلاحات حتى يتمكن من مواكبة الأنظمة الجامعية الدولية، وحتى يتلاءم مع أحدث الأنظمة الجامعية وخاصة الأنظمة الجامعية الأنكلو سكسونية، لكن السيد

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع بداية الدخول الجامعي لهذه السنة، يكون إصلاح التعليم الجامعي بالمغرب قد دخل سنته الثانية، وإن كانت الضرورة العلمية تقتضي انتظار عقد من الزمن لتقييم هذه التجربة والحكم عليها بالنجاح أو الإخفاق.

السيد الوزير،

ما هي دعائم هذا الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد الذي تعتمون تنزيله بمختلف ربوع المملكة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي، موضوعه "التخوف من نظام البكالوريوس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.
السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

الأخوات، الإخوة،

السيد الوزير،

عديد من الأسر والطلبة والأساتذة أصبحوا يتخوفون من النظام الجديد ما تسمونه "بالبكالوريوس".

فكيف توضحون لهؤلاء الإيجابيات؟ وإذا كانت هناك سلبيات نكبو على إصلاحها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس، موضوعه: "النظام البيداغوجي الجديد".

الوزير، الإصلاح الذي تقدمتم به ويتعلق الأمر بنظام البكالوريوس، تواجه تحديات حقيقية، ليس فقط على مستوى الأهداف والمضمون، وإنما على أو ما يتعلق بكيفية تنزيل هذا الإصلاح وكيفية مواكبة مراحل الانتقال.

بناء على ذلك، أتوجه إليكم السيد الوزير، بمجموعة من الأسئلة تتعلق بتحديد مضامين هاذ الإصلاح الجامعي الجديد، وبيان ماذا أعدت وزارتك مقصد مواكبة وقصد تنزيل هذا الإصلاح الجامعي الجديد، خاصة ما يتعلق في مجال الاستثمار بالبنيات التحتية وتوفير الموارد البشرية الضرورية.

ونسائلكم السيد الوزير، عن تحديد وبيان آثارهاذ الإصلاح الجامعي على مستقبل الطلبة المغربية؟ وكذلك تحديد آليات والكيفية اللي كيزمنها هاذ الإصلاح الجامعي فيما يتعلق بمواجهة الهدر الجامعي؟ وكيفية متابعة ومواكبة الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على الدبلوم البكالوريوس أي الآليات اللي كيزمنها هاذ الإصلاح الجامعي لقصد إدماجهم وقصد مواكبتهم؟

وشكرا السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني، موضوعه: "الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول ما يلي:

ما هي الخطوط العريضة للإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد؟

وما هي التدابير المتخذة لنجاح تنزيله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث، موضوعه: "دعائم الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد".

إحداث العديد من اللجان والآليات، ووضع تصورات وبرامج متنوعة رامية إلى الإجابة على معضلات قطاع التعليم، ويكفي أن نذكر بعض الآليات المحدثة منذ 1957 إلى يومنا هذا، من قبيل "اللجنة العليا للتعليم" و"اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" و"المجلس الأعلى للتعليم" و"اللجنة الملكية للتربية والتكوين" و"الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، ثم المخطط الاستعجالي، وصولاً إلى بلورة الإستراتيجية الوطنية للتربية والتكوين 2015-2030، والتي يعتبر قانون الإطار أهم آلية تشريعية وقانونية لتنزيلها.

وفي إطار تفعيل مقتضيات هذا القانون، وخاصة اعتماد نظام بيداغوجي يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية، نساثلكم السيد الوزير عن رؤية وزارتك لقطاع التعليم العالي والإجراءات التي تعتمدون اتخاذها لتفعيل النظام البيداغوجي الجامعي الجديد؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير الآن للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإصلاح الجامعي الجديد، لديكم 21 دقيقة للإجابة على الأسئلة والرد على التعقيبات.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر والامتنان على طرحكم هذا السؤال، الذي يكتسي طابع الأنية والراهنية، وهو امتداد للنقاش العميق والمسؤول، الذي تميز به الاجتماع مع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، أواسط الشهر الجاري.

لا بد من الإشارة بهذه المناسبة أيضا أن الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد هو وليد سياق ومركزات موضوعية، وقد تم إرساؤه وفق مقاربة تشاركية، شملت كل الأطراف المعنية والفاعلة في هذا المجال منذ السنة المنصرمة.

التذكير أيضا أن مقتضيات القانون الإطار للتربية والتكوين رقم 51.17 نصت على ضمان الدولة مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته، وبطبيعة الحال يشمل هذا المقتضى ديال المجانية أيضا هاذ نظام البكالوريوس الجديد، كما أن الإصلاح المرتقب سيبي نظام الإجازة والماستر والدكتوراه المعمول به حاليا، لكن سنعمل على تطويره وتجويده، استجابة لمتطلبات المجتمع وسوق الشغل، وجعله آلية للارتقاء بمهارات الطالب وتحسين قابليته للتشغيل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

السيد الوزير،

هل وفرت الوزارة ما يكفي من الشروط البشرية والمادية لإنجاح الإصلاح النظام البيداغوجي الجديد؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس، موضوعه: "دواعي اعتماد نظام البكالوريوس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي دواعي الإصلاح الجديد؟

ثم أشنوهي الحظوظ ديال النجاح ديالو على أرض الواقع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع، موضوعه: "مستجدات النظام البيداغوجي الجامعي الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السيد الوزير،

يعتبر قطاع التعليم من أكثر القطاعات العمومية التي عرفت سلسلة من الإصلاحات المتتالية خلال 60 سنة الماضية، حيث تم

التحصيل البيداغوجي بسبب اختلاف لغة التدريس بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، ولا سيما في الشعب العلمية والتقنية؛

ضعف المستوى المعرفي في المواد الأساسية، خصوصا بالنسبة لبعض شعب البكالوريا؛

عدم تملك مجموعة من الطلبة للكفايات الأفقية والحياتية والذاتية بما فيها الريادة، بما فيها العمل بالفريق، بما فيها الحس النقدي؛

عدم استثمار الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لتطوير التعليم العالي؛

ضعف انخراط الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في تحديد الحاجيات والمساهمة في بلورة وتطوير المسالك؛

ضعف المردودية الخارجية للمنظومة مما ينعكس على صعوبة الولوج للاندماج في سوق الشغل، حيث تشير إحصائيات سنة 2018 للمندوبية السامية للتخطيط أن نسبة البطالة تهم هذه الإجازة الأساسية بـ 20%.

إنطلاقا من كل هذه المعطيات، بات ضروريا إرساء نموذج جديد مبتكر، هندسة بيداغوجية جديدة، في انسجام تام مع محاور خارطة الطريق التي رسمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب 20 غشت 2018، من أجل ملاءمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل، وتيسير اندماج الخريجين في الحياة العملية.

وتفعيلا أيضا للمقتضيات الواردة في القانون الإطار والتي تنص على ضرورة اعتماد نظام بيداغوجي يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية وينفتح على التجارب الدولية، وقد تم تحضير هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية-قلت-بإسهام جميع الفاعلين بالجامعات، ونظمنا السنة المنصرمة يومي 2 و3 أكتوبر في مراكش لقاء وطني تحت شعار "الجامعة المتجددة رهان للتأهيل الأكاديمي والاندماج المهني" التي شارك فيها تقريبا أكثر من 700 أستاذ بين رؤساء، عمداء، رؤساء شعب، نقابات، وكان الحمد لله الخلاصات ومخرجات هذا اللقاء هو ضرورة إرساء نموذج جديد مبتكر لتجاوز هاذ المشاكل وهاذ النواقص.

دواعي الانتقال إلى النظام الجديد:

أولا، هو تحسين قابلية التشغيل لهاذ الشباب لخريجي الجامعة المغربية وتطوير روح التنافسية لدى الطلبة بتمكين هاذ الطلبة من التملك من اللغات الأجنبية، من الكفايات الحياتية من تنمية الثقافة العامة لديهم؛

ثانيا، الرفع من المردودية الداخلية، المردودية الداخلية هي نسبة الإشهاد خاصة بمؤسسات الولوج المفتوح، كيف يمكن أن نحول هاذ 87% التي اليوم هي الحلقة الضعيفة إلى قوة الجامعة المغربية، كيف يمكن أيضا أن نحسن الحركة الدولية للطلبة من خلال انفتاح

قبل التطرق للإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، لابد من التذكير أن المغرب اعتمد منذ سنة 2003 إصلاحا بيداغوجيا، ارتكز على نظام ما نسميه بـ "الإجازة ماستر دكتوراه" في إطار تدويل التعليم العالي وجعله في إطار المنظومة الدولية لمنظومة التعليم العالي، إلا أنه وبعد مرور 17 سنة من العمل بهذا النظام، كشفت خلاصات عدد كبير من الدراسات والتقارير بما فيها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الأعلى للحسابات، وكذا التقارير المنجزة من طرف الجامعات على ضرورة تطوير هذا النظام، نظرا للإكراهات المتعددة التي تم الوقوف عليها والتي سوف أخصها، وهي كالتالي:

أولا، طلب اجتماعي في تزايد مستمر، عدد الحاصلين سنويا على شهادة البكالوريا في ارتفاع مستمر، على سبيل المثال من 2015 ل 2019 نسبة 22% ديال الزيادة، ضغطا كبيرا على المؤسسات ولا سيما المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، اليوم هذه المؤسسات تحتوي على 87% من مجموع طلبة المملكة؛

إشكالية التوجيه وعدم ملاءمة المدخلات مع العرض البيداغوجي لسلك الإجازة. ليكن في علمكم أن على مستوى التعليم الثانوي، شعب العلوم والتقنيات تقريبا العدد ديالها أكثر من 60% ديال التلاميذ في حين لا يوجد أي انعكاس لبنية حاملي شهادات البكالوريا بين الثانوي والمسجلين في التعليم الجامعي، ولا سيما بمسالك العلوم التي لا تتعدى 15%. 35% ديال الحاصلين على البكالوريا العلمية يفضلون التسجيل في ميادين العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛

مردودية داخلية ضعيفة، إحباط كبير في السنوات الأولى الجامعية، على سبيل المثال: نسبة الإشهاد في 3 سنوات أي الفترة القانونية للإجازة لا تتجاوز 15%؛ 9% في العلوم، 13% في العلوم القانونية والاقتصاد، وأقل من 18% في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 16.5% من عدد الطلبة يغادرون سلك الإجازة في الأسس الأول بدون اجتياز الإمتحان الأول للسنة الأولى، تقدر النسبة الإجمالية للانقطاع عن الدراسة بعد 3 سنوات 4 سنوات، 5 سنوات 47%، 47% من الطلبة يغادرون الجامعة بدون الحصول لا على الشهادة ديال (DEUG¹)، لا الشهادة ديال الإجازة؛

متوسط عدد السنوات للحصول على الإجازة اليوم هي ما بين 4 سنوات ونصف و5 سنوات، دون احتساب الهدر الجامعي المتطور؛

الكلفة المالية لهذا الهدر الجامعي تقدر بتقريبا 3 مليار و700 مليون ديال الدرهم هي الكلفة ديال الهدر الجامعي الهائل التي اليوم كاي في الجامعة المغربية؛

من جهة أخرى أبانت مختلف تقارير المؤسسات الوطنية والدراسات الميدانية واللقاءات التشاركية التي قامت بها الوزارة عن ضعف مستوى

¹ Diplôme d'Etudes Universitaires Générales

منظومة التربية والتكوين الوطنية على النماذج الدولية، باعتماد اليوم
هاذ البكالوريوس هو الشهادة الأكثر تداولاً في العالم:

برمجة سنة تكوينية تأسيسية من أجل ضمان انتقال سلس بين
التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، وذلك عن طريق تأهيل الطلبة
للاستجابة لمستلزمات النجاح الجامعي؛

اعتماد نظام للتوجيه، اليوم ما عندناش واحد النظام اللي تيوجه
الطلبة بين البكالوريا والاستقطاب المفتوح؛

تعزير وحدات اللغات؛

برمجة وحدات الكفايات الذاتية؛

اعتماد نظام الأرصدة القياسية هذا هو المقتضى الجديد أيضا،
اليوم كل وحدة لها واحد العدد ديال الأرصدة القياسية وهاذ الأرصدة
القياسية هي واحد (devise) دولي باش يمكن هاذ الطالب يضمن هاذ
الأرصدة ديالو ويتنقل عبر الوطن وعبر العالم؛

إعطاء أهمية أكثر للعمل الشخصي للطلاب؛

إعطاء أهمية أكثر للتعليم عن بعد والتعليم بالتناوب؛

اعتماد نظام دراسات وتقييم مرن وإتاحة التكوين بسلك
البكالوريوس؛

إمكانية الحصول على شهادة البكالوريوس في أقل من 4 سنوات،
كل طالب حسب القدرات ديالو يمكن لو إما 3 سنوات ونصف أو 4
سنوات أو أكثر بفضل هاذ الأرصدة القياسية؛

كما، أيضا ستمكن هذه الهندسة البيداغوجية الجديدة من تعزيز
دور الشعب، الإلتقائية بين الشعب، كان تيكون عندنا مسلك لكل
شعبة، اليوم جميع الشعب يمكن لهم يبلوروا واحد المسلك واحد اللي
في إطار هذه الإلتقائية وفي إطار هاذ تعدد الاختصاصات، ونحن اليوم
بصدد، ان شاء الله، تنظيم واحد اليوم وطني لاعتماد دفتر الضوابط
البيداغوجية، اللي هذا الدفتر اليوم هو في إطار المناقشة على المستوى
ديال الشعب، وعمما قريب إن شاء الله سيتم بلورة أيضا المسالك،
وغادي تكون واحد العمل ديال التقييم والاعتماد طول هذه السنة
باش، إن شاء الله، شهر شتنبر المقبل سنبتدي بهذا النظام البيداغوجي
الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات المستشارات والمستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بطبيعة الحال في
حدود الوقت المتبقى لمختلف الفرق، ونبدأ بالكلمة للفريق الدستوري

الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

السيد الوزير،

نشكركم على هذا تشخيص المعطيات وعلى الأهداف اللي بينتو
اللي كتسعاو لها من وراء هذا الإصلاح الجديد لنظام البكالوريوس،
لكن السيد الوزير، السؤال الأساسي هو كيفية التنزيل، لأن كتعرفو
دبا كاين اكتظاظ في الجامعات، خصوصا الشعب اللي تكلمتو عليها،
القانون والاقتصاد ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت من فضلك.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم القيم واستحضارا لواقع التعليم العالي
بالمغرب، وانسجاما مع المنظور الحركي الذي اعتبر دائما إصلاح
المنظومة التعليمية بجميع مراحلها رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية
والاقتصادية ببلادنا، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات
والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير، نثمن في الفريق الحركي إصلاح النظام
البيداغوجي الجامعي، تفعيلاً لمضامين الرؤية الإستراتيجية لإصلاح
التعليم 2015-2030 وتزيلا لمقتضيات القانون الإطار الذي اعتبرناه،
إبان مناقشته، المدخل الأساسي لإصلاح كل مكونات التعليم، بما
فيها التعليم الجامعي الذي يعرف وفق مضامينه البيداغوجي الحالي
إكراهات وصعوبات وتعثرات؛

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي أن الأهم في هذا الإصلاح ليس هو
الانتقال من نظام الإجازة ثلاث سنوات إلى نظام البكالوريوس 4
سنوات، وإنما أهميته تكمن أساسا في المحتوى البيداغوجي للنظام
الجديد، إذ نتطلع فعلا إلى أن يوفر عرضا بيداغوجيا متنوعا، وبمعايير
دولية ويطور التكوينات والمسالك الحالية من أجل الحصول على تعليم
دامج في سوق الشغل، ومنفتح على محيطه الاقتصادي والاجتماعي.

كما نتطلع، السيد الوزير، إلى نظام بيداغوجي جامعي يتجاوز
إكراهات النظام الحالي، المتمثلة أساسا في الاكتظاظ في المؤسسات
ذات الاستقطاب المفتوح التي تسجل سنويا 87% من مجموع الطلبة

مدعوة أكثر من أي وقت مضى للدفع بقاطرة الإصلاح البيداغوجي الجامعي إلى الأمام، والهوض بمشعل العلم على مستوى النوع والجودة والعمل على تكوين مندمج وإعداد الطلبة للاندماج في الحياة العملية، دون إغفال مسألة عقلنة البحث وتطويره من أجل خدمة أهداف سلمية وقضايا وطنية ثابتة وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة.

وبالتالي، سنكون معكم وإلى جانبكم في هذا التوجه البيداغوجي الجديد، الذي سيفتح بكل تأكيد، آفاقا واعدة لبنات وأبناء المغاربة من أجل تعليم متطور وراق، يساير الدول الرائدة في هذا المجال، وهي مناسبة كذلك نثمن فيها المجهودات التي تقومون بها للارتقاء بهذه المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مشكور على التوضيحات التي رفعتي وواحد المجموعة ديال الأفكار اللي كانوا الناس يتخوفو منها، ولكن الفريق الاستقلالي لابد أن يطرح عدة ملاحظات:

أولها، عدم إشراك الشركاء الاجتماعيين في هذا التغيير أو في هذا المشروع؛

ثانيا، هناك إصلاح أو تغيير مفاجئ، ما كانش واحد سابق إخبار، سابق إعلام، بحيث أن جاء هاذ الشيء ونزل، احنا كنا ماشيين ومشى الفريق الاستقلالي بنجاح في قانون الإطار، وكنا كنترقبو إصلاحات، والحمد لله، راه احنا تنحسو بأن هناك إصلاحات كبيرة، غير أن هاذ نظام البكالوريوس جعل الناس تتخوف، وفعلا عندهم الحق يتخوفو، السيد الوزير، لأن الجهل بالشيء عدوله، أن الإنسان ما تيعرفشاي، فهناك الظروف اللي تتعيشها الجامعة اليوم هي ظروف لا تبشر بالخير، الظروف اللي تتعيشها الجامعة لا من حيث الاكتظاظ، لا من حيث المواد، لا من حيث هاذ الشواهد.

اليوم، غادي يكون عندنا بكالوريوس معترف به دوليا، ميزان، غادي نتفتح على اللغات ميزان، غنفتحو على الثقافة ونحاولو نتجنبو التخصص ميزان، ولكن راه تيخص واحد التعبئة شاملة في صفوف المدرسين، الأساتذة الجامعيين خاصنا نشوفوهم ونشوفو ظروفهم باش نحفزوهم، الطلبة كذلك.

الحاصلين على البكالوريا وكذلك الهدر الجامعي، إذ نسجل للأسف انقطاع 47.2% من الطلبة عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة.

كما نتوسم في هذا النظام الجديد، العمل على تطوير القدرات اللغوية والرقمية للطلّاب والإشهاد عنها، مع التأكيد على ضرورة إيلاء الأمازيغية المكانة اللائقة بها كلغة رسمية في هذا الإصلاح المرتقب؛

ثالثا، السيد الوزير، قناعتنا في الفريق الحركي راسخة أن المدخل الأساسي لنجاح هذا الإصلاح الجامعي المنشود هو الاهتمام بالعنصر البشري، هيئة التدريس والأطر التربوية، عبر الاستجابة لمطالبهم المادية والمهنية المعقولة، وإرساء نظام أساسي متوافق حوله واعتماد المقاربة التشاركية لضمان انخراطهم في هذا الإصلاح.

وفي هذا الإطار، نقترح إعطاء الأهمية اللازمة للتواصل وللتعريف بمستجدات هذا الإصلاح وبإيجابياته، كما نعتبر أن البوابة الرئيسية لهذا الإصلاح هو مرجع القانون 01.00.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس انتهى الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في نفس الإطار، الذي جاء في جوابكم، والذي أشكركم عليه، أهنتكم كذلك على الحيوية والنشاط والمجهود الجبار الذي تبذلونه في هذا القطاع، جاء سؤالنا الذي أردنا من خلاله المساهمة في النقاش العمومي الدائر اليوم حول الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، الذي يسعى إلى معالجة الواقع الجامعي الحالي وتوفير البنات والوسائل الضرورية والأطر الكافية والمؤهلة، لأن ضعف المردودية أضى أمرا تطبع معه المجتمع المغربي بداية بالتعليم الأساسي إلى غاية التعليم العالي، ما بات يشكل عائقا أمام أي مشروع للتنمية والعصرنة.

الأمر الذي تطلب إدخال إصلاحات جذرية وعميقة على منظومتنا التعليمية، متجاوزة بذلك كل المزايدات السياسية، خدمة واستثمارا في القضية التعليمية، بالرغم من أن هذه الإصلاحات تبقى مهمة في حد ذاتها وجد إيجابية من حيث طموحاتها وتسطيرها للأهداف، لكن الإشكال المطروح يكمن في التنزيل والأجراء والتطبيق.

السيد الوزير،

طرح هذا السؤال جاء انسجاما مع قناعاتنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، بضرورة الارتقاء بمستوى الجامعة اليوم، التي أصبحت

ثانيا، أن نمكن الطلبة من التنقل في التخصصات، من التخصص الممهن إلى التخصص الأساسي أو بالعكس من التخصص الأساسي إلى التخصص الممهن.

كذلك، السيد الوزير، اليوم، الأمر قائم على الاختيار (la sélection) ونريد أن تنتقل إلى التوجيه. صحيح، هل التوجيه الذي سننتقل إليه توجيه وتعميق المعارف إلى آخره، هل ستمكنا فعلا من أن نخرج على هاذ المنطق الحالي ديال تقسيم الجامعة المغربية أفضاء التعليم العالي إلى شق ينتج مناصب الشغل و شق مطلوب و شق منبوذ لا ينتج إلى الهدر الجامعي ولا ينتج للأسف الشديد إلا ظواهر مشينة، لا تخدم نهائيا نظامنا التربوي في التعليم العالي في شيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا.

بالفعل، السيد الوزير، لا أحد يجادل في ضرورة إصلاح منظومة التكوين الجامعي اللي كي يعرف اختلالات كبيرة، وذكر تو البعض منها، وضعية التعليم تسائلنا اللي هي في الواقع هي امتداد للوضعية المزرية للمنظومة التكوينية والتعليمية ككل.

ذكرتو نسبة الهدر الجامعي 34% فقط هم الذين يحصلون على الإجازة دون احتساب عدد السنوات؛

إشكالية الجودة؛

ضعف المستوى المعرفي لدى الخريجين؛

غياب نظام التوجيه وما يسمى بالتسجيل (par défaut) يعني كأخر حل في هاذ المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛

الشرح اللغوي وعدم توفر التكوينات والكفايات الأفقية كيما سميتها، وبالتالي ضعف الإدماج في الحياة المهنية، ولكن بالمناسبة هاذ الإدماج راه ما يمكن لو يتحقق إلا بالانخراط الفعلي والمسؤول للفاعلين الاقتصاديين؛

كذلك، الفساد وسوء التدبير اللي كتعرفو الجامعات.

الآن جيتوبهاذ النموذج جديد الذي يروم إصلاح بيداغوجي، يعتمد هاذ الدبلوم الأكثر تداولاً في العالم، بغية معالجة هاذ الاختلالات.

ولكن، العديد من المعنين السيد الوزير، تيشكو في النجاعة ديال هاذ الحل، على اعتبار أن الإصلاح يجب ألا يقتصر على الهندسة

تبقى لي سؤال ضروري تيشغل اهتمام الناس، اليوم هاذ الناس اللي دخلو اليوم في السنة الثانية أولا في السنة الأولى أو لا هاذ العام غيتخرجو، واش غادي يشملهم؟ وكيفاش غادي يتأقلمو؟ وهاذاك المستوى ديال 3 سنين دبا غادي تولى 4 سنين، العام الأولى أشنو غادي يكون فيها؟ الأسر المغربية تريد أن تفهم ماذا سيحدث من تغيير؟ وكيف؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما أعتقد أننا سنختلف على التشخيص، وما أعتقد أننا سنختلف على الطموح، لأننا نشترك في الطموح أيضا، لكن هل هاذ النظام الجديد سيجيب على الأعطاب الكبرى التي يشهدها النظام الحالي؟

أولا، في نظري يجب أن نقف على الأعطاب الكبرى والتي هي تشكل شروط نجاح أي مشروع.

المسألة الأولى، وللأسف الشديد جامعتنا المغربية التي كانت بمنأى لعقود عن شهية الفساد، أصبحت اليوم وكرا للفساد في عدة جامعات، للأسف الشديد، وكل الأطراف، هذا مدخل من المداخل الكبرى التي يجب التركيز عليها لإنجاح أي نظام.

المسألة الثانية، إشراك الأساتذة الباحثين، أعتقد بدون الأساتذة الباحثين، بدون أن يكونوا طرفا فاعلا في الموضوع، لا يمكن لهاذ المشروع أن يجد صداه لدى الجميع.

المسألة الثالثة، السيد الوزير، الإشكالية كيف تنتقل من الإشكالية القائمة على وجود جامعة والتي من المفروض أنها هي الفضاء الذي ينتج المعرفة، للأسف الشديد بلدان العالم كلها، الجامعة هي التي تنتج المعارف الكبرى.

اليوم، احنا جامعتنا لا تنتج معارف كبرى، بالعكس احنا عندنا مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود هي التي تتبوأ الصدارة، وهي التي يتوجه إليها الجميع وهي التي في نفس الآن تنتج مناصب الشغل، لذلك كيف تنتقل من هاذ الواقع إلى واقع تكون فيه الجامعة هي التي تحتضن مؤسسات التعليم العالي؟

جاء الوقت لتحتضن الجامعة كل مؤسسات التعليم العالي، لنستطيع، أولا، كسر الجدران القائمة بين المؤسسات، ونستطيع،

أولا، نشكركم على الإيضاحات التي تقدمتم بها وعلى الجهود المبذولة وأتمنى صادقة أن تحقق هذه الإصلاحات التي تعتمون القيام بها نتائج إيجابية تعيد للجامعة المغربية مكانتها، لأنها مع كامل الأسف أصبحنا أمام تخمة في البرامج وآليات الإصلاح، فرغم الكم الهائل من الإصلاحات والبرامج التي جاءت بها الحكومات المعاقبة، إلا أن النتائج ظلت جد محدودة ولم تكن كافية، وذلك راجع في اعتقادنا إلى افتقاد الحكومات المتعاقبة للجرأة في تقديم الأجوبة الحقيقية عن الأسئلة والقضايا الكبرى والجوهرية التي تهم هذا القطاع، من قبيل وظيفة المدرسة والجامعة العمومية وإشكالية لغة التدريس والاختيار البيداغوجي والمجانبة، وغيرها من الأسئلة الشائكة المرتبطة بمنظومة التعليم العالي، بالإضافة إلى أن جميع تلك الآليات والبرامج كانت محكومة بهاجس الكلفة المالية وأثرها على الميزانية العامة للدولة.

السيد الوزير،

تعتمون اعتماد نظام البكالوريوس وفرض 4 سنوات من الدراسة في سلك الإجازة، وهو ما كان معمول به قبل اعتماد نظام الوحدات، قبل أن تقر الوزارة بفشل هذا النظام، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل، هل أصبحت الجامعة المغربية بمثابة مختبر تجارب لتجريب العديد من الأنظمة التعليمية، دون أن نلمس أي نتيجة إيجابية؟

بل العكس تماما، فما نسجله هو إضعاف الجامعة المغربية وتحولها إلى مصنع لإنتاج العاطلين، وهذا ما تؤكده الأرقام التي أعلنتم عنها، حيث أكدتم أن 47% من الطلبة يغادرون الجامعة بدون شهادة، 16.5% من الطلبة يغادرون الجامعة بعد مدة من انطلاق السنة الجامعية، دون اجتياز امتحانات الأسدس الأول، وأكدتم أيضا أن نسبة الإشهاد لا تتجاوز عتبة 20% بشكل عام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات والمستشارون،

أولا كيفية التنزيل؟

السيد المستشار تطرق إلى إشكالية الاكتظاظ، الاكتظاظ أنا بالنسبة لي ما كنشوفوش كأمر سلبى ولكن كقوة، لأن اليوم الرأسمال البشري هو القوة، هاذ الشباب المغربي هو القوة، إن شاء الله اللي غادي تقوم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لهذا لابد من التأهيل ديالو ولا بد من الرفع من القدرات ديالهم، الاكتظاظ يعني في مسلك

البيداغوجية في حد ذاتها، وفي وسط هاذ الهندسة غير على التعليم الجامعي، بقدر ما تنتقاسمو معكم الأهمية دالكفايات الأفقية الذاتية واللغوية وذلك الشيء على مستوى الاندماج في الحياة المهنية، بقدر ما نؤكد على التوازن اللي خاصويكون وعدم تغليب منطق هاذ الكفايات على مضمون المنظومة التعليمية أي التخصصات.

لذلك، احنا في الاتحاد المغربي للشغل تناكدو على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية الحقيقية مع الحركة النقابية، سواء على مستوى التعليم الجامعي أو التربية الوطنية، أخذا بالاعتبار التوجيه اللي ت يتم في المسارديال الثانوي، اعتماد كذلك هاذ المقاربة مع الهياكل الجامعية من مجالس الجامعات، ولجن المؤسسات والدوائر، ضمنا لانخراط الأساتذة الباحثين وكسب رهان النجاح.

كذلك، كنا نتأملو السيد الوزير احنايا في اللجنة، كنا قلناها لكم، باش هاذ الإصلاح يبدأ بواحد الجامعة نموذجية ولا بأقسام نموذجية، ولكن ارتأيتم غير ذلك.

والآن، تناكدو على ضرورة التنزيل السليم لهاذ الإصلاح، فبالإضافة إلى الملائمة ديال المسارات واعتماد المؤسسات ما بين النظامين القديم والجديد، لابد من توفير الوسائل المادية والبشرية، خاصة على مستوى التأطير، وكذلك على مستوى الإداريين وكذلك الموارد البشرية، قلتها الموارد البشرية، وخاصة فهاذ الخصائص المهول اللي تتعرفو الجامعة، تتعرفو بأن 1941 أستاذ غادي يتحالم على التقاعد ما بين 2018 و2020.

ومن تم، كذلك ضرورة إيلاء أهمية قصوى وكبرى لتكوين المكونين، وبلا ما ننساو، السيد الوزير، دمقرطة الولوج إلى المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود واعتماد الشفافية في التوجيه ضمنا للمساواة وتكافؤ الفرص ما بين الطلبة.

آخر نقطة إلى سمحتي، هي هاذ (l'électrochoc) اللي بغيتو هذا.. لن يؤدي إلى التنمية إذا ما تمت إعادة النظر في المنظومة التكوينية في شموليتها، بدءا بالتعليم الأولي، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

معذرة انتهى الوقت.

ونمر إلى كلمة فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجات كمبر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم الحمد لله متقدمين في النظام الأساسي ديال التعليم العالي في الدرجة الاستثنائية، في إعادة النظر في القانون 01.00، فاتحين واحد الورش كبير موازاة مع هذا الورش البيداغوجي، لهذا هاذ العمل في استمرار تام.

أيضا هاذ الأمر اللي تطرق لو السيد المستشار هو هاذ الصورة النمطية للتعليم الجامعي، اليوم احنا خاصنا نديرو واحد القطيعة مع هاذ الصورة النمطية على التعليم الجامعي، جات الفرصة باش نخلق واحد الدينامية أخرى واحد الصورة أخرى وواحد الإرادة لإصلاح عميق لهذا الإصلاح الجامعي، غادي نبدأ بالإصلاح البيداغوجي ونستمر على جميع المستويات.

توفير الموارد البشرية هذه السنة الثانية اللي غادي نوفرو 1400 منصب مالي، باش نرفعو من نسبة التأطير ولاسيما في الاقتصاد والحقوق، توفير الموارد الإدارية أيضا، اليوم كان عندنا واحد الخصاص، لأن واحد العدد ديال الأطر الإدارية كتمشي وما كتعوضش، فاش كنمنحو المناصب المالية للجامعات كيوظفوا الأساتذة وما كيوظفوش الأطر الإدارية.

أهمية الأطر الإدارية في هذا الإصلاح، توفير الموارد المالية، لابد ما تكون واحد الميزانية مصاحبة ومواكبة لهذا الورش الإصلاحية الكبير، لماذا هذا الإصلاح؟ الإصلاح بعد 17 سنة قلت، 17 سنة ديال النظام (LMD²).

واليوم عندي واحد التساؤل واش غادي نديرو القطيعة مع (LMD) أبدا، (LMD) سيتم تطويره وتجويده، غادي يولي اسميتو في عوض (Licence, Master, Doctorat). (Bachelor-Master-Doctorat)، بإضافة هذه المستويات، هذه السنة إن شاء الله غادي نطلقو في الباشلور، السنة المقبلة غادي نطلقو في الماجستير، أيضا إعادة النظر في الماجستير ولاسيما في مساطر الانتقاء على مستوى الماجستير، وأيضا من بعد الدكتوراه، باش غادي نكونو درنا الإصلاح شامل في التعليم العالي.

إشكالية البطالة، إشكالية البطالة الجامعة ما عندها مسؤوليتها بوحدها في إشكالية البطالة، إشكالية البطالة هو مشكل اقتصادي محض، خاصنا نديرو التنمية الاقتصادية باش يمكن لنا نجلبو هاذ الخريجين، 300.000 تقريبا ديال الخريجين الجامعة المغربية وديال التكوين المهني.

إحداث مناصب الشغل، نحدث تقريبا واحد 100.000، كايئة واحد المفارقة كبيرة، لابد من واحد (la croissance) ديال 7% إذا بغينا نخلقو مناصب الشغل اللي يمكن لها تجلب هاذ الخريجين.

أنا كنعقول كما يقال من لم يتقدم يتأخر، هذه فرصة سانحة بالنسبة لنا، باش نغيرو، المجتمعات تتغير، المجتمعات كايئة واحد

كايئة واحد 2000 طالب، هذا هو الاكتظاظ.

ولكن عدد الطلبة في التعليم العالي هو تقريبا اليوم يتجاوز مليون، فاش كنعقارنو هذا العدد مع تونس، تونس مقارنة مع عدد السكان كيتجاوزونا، مع الجزائر اللي تقريبا حتى هما 34، 35 مليون، عندهم مليون و200 ألف طالب.

لهذا، بالنسبة لنا سيتم تنويع العرض التربوي لتقليص عدد الطلبة في كل مسلك، اليوم في الحقوق والاقتصاد عندنا 3 ديال المسالك فقط، في النظام الجديد إن شاء الله سوف يتم توسيع هذا العرض التربوي، كايئة القانون عريبة، قانون فرنسية والاقتصاد، في العلوم الحققة كايئة 6 ديال المسالك أيضا سيتم تنويع وتوسيع هذا العرض التربوي باش نقلصو من عدد الطلبة في كل مسلك، أيضا يتم اعتماد مبدأ الفترة الانتقالية.

احنا اليوم هذا البكالوريوس هو سوف يهم الطلبة حاملي البكالوريا برسم سنة 2020 هما اللي غيببدأو السنة المقبلة إن شاء الله، الطلبة اللي في نظام الإجازة غادي يستمرو بالنظام القديم ديالهم، بعض الطلبة عبرو على الرغبة ديالهم ديال الإفراغ ديالهم فهذا النظام الجديد، سيتم أيضا الاستجابة لهذه الطلبات لكل فئة على حدة.

أيضا، الحفاظ على المكتسبات في نظام الإجازة، ننتقل إلى نظام بيداغوجي جديد باكالبوريوس ولكن نحتفظ بكل المكتسبات ديال نظام الإجازة، بما فيها ما نسميه بالمعاوضة (la compensation) بين الوحدات، بما فيها الاستدراك، نحتفظ بالنقطة العالية بالامتحان النهائي والامتحان الاستدراكي، بما فيه إعادة تسجيل أكثر من مرة في الوحدة، هذه الامتيازات كاملة سيتم الاحتفاظ بها، وأيضا تطوير ومنح مكتسبات أخرى.

السنة التأسيسية، اليوم احنا ما جيناش اخدينا نموذج ثلاث سنوات وزدنا سنة رابعة فقط، لا أبدا احنا جينا باش نقويو القدرات ديال الطالب، باش نمحوه أيضا مهارات وكفايات أخرى، لأن اليوم المشغل بالنسبة لهذا الطالب الخريج ديال الإجازة الأساسية يفتقد واحد العدد ديال المهارات، هذه هي المناسبة لمنحه هذه المهارات.

لهذا، أنا قلت بفضل هذه الأرصدة القياسية كل وحدة تساوي واحد الرصيد قياسي، يمكن لهذا الطالب حسب القدرات ديالو يدير هاذ البكالوريوس في 3 سنوات ونصف، لأن غادي تكون واحد السنة، واحد الفصل صيفي باش يمكن الطالب ياخذ فيه اللغات والمهارات والكفايات الحياتية والذاتية، وأيضا التدراب الميدانية.

عدم إشراك الشركاء الاجتماعيين، السيد المستشار المحترم، اللقاء ديال مراكش ديال السنة المنصرمة كانوا فيه النقابتين ديال التعليم العالي متواجدة، وساهمو في الأوراش ديال هذا اللقاء الوطني وأيضا كان عندهم واحد الأثر على مخرجات هذا اللقاء الوطني، واليوم أيضا نحن نشغل بقاء متواصل معهم، لا في طي هناك تسوية الملف المطلي، لأن

² Licence - Master - Doctorat

الظروف، درنا واحد المطعم جامعي، الإقامة ديال مدرسة العلوم التطبيقية بالحسيمة، وكانوا في 2016 مدة 3 ديال الأشهر استفادوا من الإطعام في هاذيك المدرسة، الطاقة الاستيعابية ديال هاذ المطعم هو 500، عدد المسجلين غير في المدرسة ديال المهندسين 1000، اليوم إلى بغينا نوكلو جميع الطلبة ديال مدرسة المهندسين ما غنستطعوش.

لهذا، كانوا استفادوا من تلك 3 الأشهر ومن بعد ما بقاوش تياكلو، هاذ الشي في 2016، ما فهمتش أشنو هو أسباب النزول ديال هاذ السؤال اليوم حاليا؟ علما أن جميع كليات علوم التقنيات تيمشيو للأحياء الجامعية فين كاين المطاعم الجامعية وتيسفادوا من هاذ الخدمة.

اليوم عندنا مشروع متكامل ومندمج في الحسيمة، هو في آيت قمر، بناء واحد المركب جامعي اللي فيه (ENCG³) فيه كليات متعددة التخصصات ونقل، إن شاء الله، كلية العلوم والتقنيات ومدرسة العلوم التطبيقية إلى آيت قمر، باش نخلق. واحد المدينة جامعية على واحد البقعة ديال 54 هكتار، غيكون حي جامعي وغيكون، إن شاء الله، ذيك الساعة الخدمة ديال الإطعام الجامعي.

شكرا لك السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أعتقد أن أسباب النزول واضحة جدا، وكاين طلبة ما تيسفادوش من الإطعام الجامعي، أليس هذا سببا كافيا لترح هذا السؤال؟

ننتظر منكم، السيد الوزير، أنكم تقدموا لنا الحلول لهاذ الإشكال، كاين إشكال في 2016-2017 بشكل مؤقت، ونعطيك سبب النزول أنه بعد الاحتجاجات اللي خاضوها الطلبة ديال (FST⁴) ديال الحسيمة، واش المسؤولين ديانا لا يتحركون إلا بعد الاحتجاجات وبعد الإضرابات وبعد المطالبة بالحقوق؟

أنا صراحة، السيد الوزير، أتفاجأ من...

المطلوب، السيد الوزير، هو التفكير في إيجاد حل لهؤلاء الطلبة ديال (FST)، أما المركب الجامعي راه يبعد ب 20 كيلومتر اللي تنهضرو عليه ديال آيت قمر، ما بين بوكيدارن وآيت قمر، كاين 20 كلم، في أفق أن يتم التنقل وهاذ الإجراءات كاملة اللي غادي دار، الآن عندنا مؤسسة

³ École Nationale de Commerce et de Gestion

⁴ Faculté des Sciences et Techniques

الانتظارات كبيرة وكثيرة.

نحن بصدد بناء حقيقي لإصلاح شامل اللي كيبدا من التعليم الأولي، التعليم الأولي انطلق، تعميم تعليم أولي ذي جودة، جميع المستويات كتعرف الإصلاح بفضل القانون الإطار اللي ساهمتو في المصادقة عليه، التعليم الأولي من 4 سنوات إلى 27 سنة.

التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي والتكوين المهني، هذا هو الورش خاصكم تصبرو معنا واحد الشوية، لأن اليوم احنايا المنتوج ديانا هي الناشئة، هو المواطن خاص لابد واحد العدد ديال السنوات باش نقطفو الثمار ديالها كاملين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل دائما مع قطاع التربية الوطنية، والسؤال الثامن موضوعه: "توفير الإطعام الجامعي لطلبة كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل سيدي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعاني طلبة كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة من غياب مطعم جامعي خاص بالكلية.

لذا، نساثلكم عن الإجراءات المعمولة في هذا الإطار لتوفير وتمكين هؤلاء الطلبة من حقهم في الإطعام الجامعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غير للتذكير بأن ما كاينش شي كلية العلوم والتقنيات في المغرب اللي عندها مطعم جامعي، ما كندبروش مطعم خاص للكلية، كاين مطعم جامعي مع الحي الجامعي.

هاد الظاهرة ديال الحسيمة غادي نذكرك بأن كانت في واحد

الجامعية في آيت قمرة، لأن سيتم أيضا تحويل كلية علوم التقنيات والمدرسة العلوم التطبيقية إلى آيت قمرة، وتما غادي يستأفدو بالإيواء والإطعام، لأن غادي يكون أيضا فهاذيك 54 هكتار واحد الحي الجامعي وواحد المطعم اللي غادي يمكن يقدم هاذ الخدمة لجميع الطلبة. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه: "تقوية دور المراكز الجهوية للاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، مرت تقريبا سنة على صدور القانون الجديد المتعلق بإحداث المراكز الجهوية للاستثمار كمؤسسات عمومية بصيغتها الجديدة، نظرا لأهمية هاذ الورش على المستوى التنموي في بلادنا وعلى مستوى التنمية الجهوية، نسائلكم اليوم عن يعني تعطوننا يعني حصيلة أولوية ديال سنة من تنزيل هاذ القانون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد نور الدين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

هي فعلا إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار كانت دازت واحد المقاربة فريدة وشاملة، بدأت فعلا تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بإصدار قانون 47.18، وهاذ ماغترجعش للمحاور ديال الإصلاح ديال القانون، لأن تتعرفوه مزيان، ولكن بالموازاة مع اعتماد القانون وفي انتظار باش يخرج التعديل ديال القانون التنظيمي ديال تعيين المدراء ديال هاذ المؤسسات العمومية الجديدة، قمنا بواحد العدد ديال الإجراءات،

قائمة وتخرج طلبة ديال كلية العلوم والتقنيات ديال الحسيمة، ما عندهومش إطعام جامعي.

فبالتالي المطلوب، السيد الوزير، من الوزارة أن تفكر في حل هاد الإشكال، ما عندهومش حي جامعي، ما عندهومش المطعم، فبالتالي أعتقد أن، السيد الوزير، أنه يكون تفكير في هاذ الإطار لإيجاد حلول جذرية لهذا الإشكال.

تنتغتم خاصة أنني ما نتحتاج طبعنا نذكركم، السيد الوزير، لأن المعاناة المادية ديال الطلبة نعرفها جميعا، وأغلبننا أبناء ديال الجامعة المغربية نتعرفو الإكراهات اللي كاينة على المستوى المادي، لأن أصلا حتى الفئة التي تستقطب هذه الجامعات أو هذه الكليات هي ديال أبناء المنحدرين من الأسر الفقيرة والهشة والمتوسطة في العموم.

فبالتالي، خاص التفكير في إيجاد حل لهذا الإشكال، وأغتنم، السيد الوزير، الفرصة لأنني وأنا أطلع على.. في الحقيقة هذا ماشي مشكل غير مع قطاع ديال التربية الوطنية، مجموعة ديال السادة والسيدات الوزراء، اغتنمها فرصة فيما يتعلق بالجواب على الأسئلة الكتابية اللي تتوصلو بها، عندنا مشكل، أنا عندي الآن من 20 يوليوز 2018 كابين سؤال مازال ما تجاوب عليه.

مجموعة من الأسئلة عندي هنا لائحة، السيد الوزير، لم نتوصل بجواب بشأنها كتابية، وهذه الرسالة من خلال، نتغتم هذه الفرصة ديال هاذ السؤال من خلالكم، السيد الوزير، والرسالة اللي مجموعة من زملائكم وزميلاتكم في الحكومة للتفاعل، لأنه أنا بالنسبة لي أعتقد عدم الجواب عن السؤال الكتابي هو تبخيس للمؤسسة التشريعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

كما قلت السيد المستشار، اليوم الخدمة ديال إيواء والإطعام على المستوى الوطني كنستجيو إلى 60%، 340 مليون ديال درهم غير هي الكلفة ديال الإطعام.

اليوم، ما تيجمعناش المشكل لإدخال كلية العلوم والتقنيات ديال الحسيمة، ولكن واحد العدد ديال المؤسسات واحنا اليوم نتحدثو جوج ديال الأحياء الجامعية سنويا وكل حي بالمطعم ديالو، لهذا ما يمكنش نحلوا هاذ المشكل بهاذ السرعة.

كما قلت لك، الحل بالنسبة للحسيمة هو البناء ديال هاذ المدينة

تكون كل يعني الإمكانيات متوفرة وتكون الإرادة عند المسؤولين ديالها ما غاديش يستطعو، يدعمو القطاع الخاص في هاذ المجال.

ثم كاين أيضا هاذ الشيء والشركات ديال القطاع العام والقطاع الخاص، تنمى أنه القانون الجديد اللي غادي يصدر، غادي يأهل هاذ المستثمرين فهاذ المجال.

ولكن كتبقى أيضا الموارد البشرية، السيد الوزير، مهمة جدا بالنسبة لهاذ المراكز، لأن تعطاتها اليوم اختصاصات كبيرة، ذلك للجان الجهوية الموحدة اعطت اختصاصات كثيرة، بعض الأحيان يعني كتكون في صعوبة أننا مثلا، نعطيكم مثل ديال الدراسات ديال البيئة، فاش كيمشي شي مستثمر يقدمها، لا اللجنة عندها الإمكانيات أنها تدرسها ولا قطاع البيئة أصبح يعني عندو الإمكانية أنه، لأن هذا من اختصاصو أنه يقوم بالعمل ديالو، وبالتالي المستثمر كيبقى شوية تالف، كاين اختصاصات، كاينة عند بعض القطاعات الحكومية خاصها تستمر فيها، ولكن هاذ المراكز خاصها تعطها واحد الإمكانيات مادية هائلة، يعني كبيرة جدا وبمستوى كبير باش يمكن توابك الاستثمارات وباش يمكن ماشي فقط تجبها المستثمرين وتعطي الرأي ديالها ولكن تحفز المستثمرين وتوري لهم أشنو هي الأفكار اللي يمكن أيضا ينميوها الجهات ديالهم، لأنهم في حاجة إليها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار،

ما كنتجي حتى شي حاجة مرة وحدة، اليوم مشينا بالرقمنة ديال المسار ديال المستثمر، ولكن احنا متفقين معك بأنه القطب ديال التحفيز وديال إعطاء المعلومات، خاص واحد الوقت باش يمكن لنا نبدأ ونعطيو هذيك المعلومات.

اليوم، مثلا في إطار الرقمنة، راه احنا دخلنا في الرقمنة ديال كل ما يخص الوعاءات العقارية، باش يكون عند المركز الجهوي للاستثمار يكون عندو المعلومة باش يمكن لو يتفاعل مع المستثمر.

حاجة أخرى، القضية ديال المشاريع ديال الدولة على صعيد الجهة، أظن بأنه أحسن جواب هو اللاتمرکز الإداري، لأنه غادي يمكن باش ننزلو القرار والصلاحيات في القطاعات الوزارية عبر التنسيق ديال السيد الوالي.

منها تحديد وتوصيف الخدمات المقدمة من طرف المركز، منها إعداد المخطط التنظيمي لهاذ المراكز، منها تعزيز الموارد البشرية والمالية لهاذ المراكز، منها انتقاء وتعيين المدراء، ولكننا نتدناو غير في شهر غشت الماضي، غير تمكنا باش يكون المصادقة على القانون التنظيمي مباشرة بعد ذلك تم تعيين المدراء.

منها أيضا إعداد مشروع قانون 55.19 ديال تبسيط المساطر اللي حتى هوراه جاي في الطريق، ومنها حالما تم تعيين هاذ المدراء، تم عقد المجالس الإدارية ديال جميع المراكز وتمت المصادقة في الدورة الأولى ديال دجنبر على المخطط التنظيمي وعلى أنظمة التدبير وعلى برامج العمل ديال الميزانية ديال 2020، وباشرت اللجان الجهوية مباشرة عقد اجتماعاتها كما محدد في القانون مرة كل أسبوع، وبتدارس ديال معالجة الملفات.

وتم إطلاق منصة إلكترونية لأنه مع الإصلاح كانت الرقمنة، كتتمكن المستثمر باش يتبع الملف ديالو عبر هاذ المنصة ويشوف مراحل الدراسة والمآل ديال كل ملف وملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

بالرجوع لآخر ما تكلمتو عليه على المنصة المتعلقة بالمعطيات المتوفرة أو التي توفرها هاذ المراكز للمستثمرين أو الحاملين للمشاريع أو أفكار مشاريع، فعلا، بالدخول للبوابات الإلكترونية ديال هاذ المراكز الجهوية للاستثمار اليوم، كاين واحد النقص في الحقيقة اليوم مازال في المعلومات، لأن كاين معلومات عامة ولكن المستثمر كيبغي يعني تفاصيل أكثر ودقة أكثر حول الجهة اللي باغي يمشي يستثمر فيها، حول القطاعات يعني المحفزة وحول التحفيزات أيضا المتوفرة داخل هاذ المراكز، يعني حتى القانون راه كيتكلم على واحد المجموعة، يعني تفاصيل كثيرة ديال المعطيات، المستثمر كيخص توفر لو واحد المعطيات كثيرة.

وإن كان هذا متعلق بهاذ المراكز الجهوية للاستثمار ما كينفيش أنه الدور ديالها ما يمكن يكون قوي إلا بتواجد واحد جوج ولا ثلاثة ديال المكونات أخرى اللي حتى هي مهمة، من خلالكم كنسولو حتى الحكومة أنها تهتم بها، هو الاستثمار يعني العمومي المحفز للاستثمار الخاص، لأن هاذ المراكز كتدعم وكتعاون وكتواكب المستثمرين الخواص على المستوى الجهوي، ولكن المستثمر ما كيمشي حتى كتكون واحد الاستثمارات جهوية عمومية محفزة أيضا، مع الأسف مازال اليوم كنشوفو على المستوى الجهوي كاين جهات كتستافد وجهات لا تستفيد من ثمار ديال الاستثمارات العمومية، هذا لن يساعد هاذ المراكز، رغم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه: "مواجهة البرد والثلوج بالمناطق صعبة الولوج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من أجل مواجهة موجة البرد والثلوج في المناطق صعبة الولوج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

هاذ السؤال كيرجع بصفة دورية، ولكن ما كايين حتى مشكل نعاودو نجابو عليه.

ماكاينش اليوم عزلة، لأنه عزلة لا مجالية ولا حتى هاتفية، احنا أعطينا 150 هاتف عبر الأقمار الاصطناعية للدواوير اللي فيها إشكال ديال التواصل.

فيما يخص المخطط، هو مخطط وطني، هاذ عشر سنين واحنا كل عام كيتم التجويد ديالو والتحيين ديالو، وهاذ المخطط غير كيبدا فصل الشتاء كيتم التعبئة ديال واحد للجنة وطنية 24/24 ساعة، ديما واقفة حاضية باش إذا كان أي مشكل في شي بلاصة كنطرقوله، وهاذ العام إلتأمت للجنة الوطنية في 15 نونبر وحددت العدد ديال الدواوير اللي يمكن لها تكون فيها هذه الإشكالية ملي يكون الثلج هي 1753 دوار، في 232 جماعة على 27 إقليم.

أشنو هي الإجراءات؟

- تحسيس المواطنين؛

- ضمان التموين العادي؛

- إحصاء النساء الحوامل، باش يمكن تكون واحد الاستباقية؛

- التكفل بالأشخاص بدون مأوى، اليوم عندنا، باقي عندنا 1570

شخص اللي مازال يقطنون بالمأوى، كانت 3000 في الأول ديال الحملة؛

- تخصيص الحطب ديال التدفئة؛

- تعبئة 2480 من الأطر الطبية؛

- برمجة 745 وحدة صحية متنقلة؛

- تعبئة 465 سيارة إسعاف؛

- تعبئة أزيد من 1480 آلية لإزاحة الثلوج؛

- وضع 1003 من سائقي الآليات رهن الإشارة؛

إلى غير ذلك من الإجراءات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة حتى واحد ما كينكر المجهودات اللي قامت بها الوزارة يعني لفك العزلة، كما قلتوما بقاتش العزلة، ولكن هناك كايين مجموعة من المشاكل وغير الأسبوع اللي فات هاذي يومين ولا 3 أيام توفي مواطن شداتوا العاصفة الثلجية.

وبالتالي كايين إشكال، باقي خاص يدارو مجهودات، كايين مشاكل لأن كاسحات ديال الثلوج ما كنتعتقدش بأنها كافية، والطرق اللي كيتم التركيز عليها هي الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية، ولكن ذيك (les pistes) ذيك الطرق الصغيرة ما كنتعتقدش بأنها تحظى بنفس الاهتمام وخاصة في حينه، لأن كايين إشكالية.

وهاد الكاسحات أيضا ما كتوصلش في الوقت، لأن كايين صعوبة الوصول حتى بالنسبة للكاسحات، لأنها محطوة يمكن رهن إشارة العمالات وماشي رهن إشارة الجماعات، ومن المفروض أنها تكون رهن إشارة الجماعات.

كايين، قلتو درتو مجهود فيما يخص شبكة الاتصال، ولكن لحد الساعة كايين زملاءنا ملي كنتصلوهم في الوقت اللي كايكون الثلج، راه ما كنتصلوش أننا نتواصلو معهم، وبالتالي كايين أيضا إشكالية، وهذا عندو مشاكل لأن ما غاديش يمكن لهم لا يتواصلو مع الكاسحات ولا مع الإسعاف، ولا إلى كان شي واحد عندو شي مشكل لا قدر الله.

كايين المواد الغذائية كتقومو بمجهود فعلا، ولكن كايين بعض الجماعات اللي ما كتوصلش بهذا المساعدات والأغطية وهذا، وكايين إشكالية أيضا هاذ الشي كيدفع للغلاء فهاذ المواد الغذائية، وخصوصا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه: "ظاهرة ترويج المخدرات في صفوف التلاميذ".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل أستاذ.

المستشار السيد الحسين العيادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يشهد محيط المؤسسة التعليمية ترويجا واستهلاكا لجميع أصناف المخدرات، ونظرا لما لهذه الآفة الخطيرة على مستقبل الشباب.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، نحن في فريق العدالة والتنمية عن إستراتيجية وزارتك، بطبيعة الحال، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية، عن إستراتيجية الوزارة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة، حفاظا على مستقبل شبابنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، هذا موضوع ذو راهنية وموضوع مهم، لأنه كائنة وعي بالخطورة ديال هاذ القضية، كل سنة في بداية السنة الدراسية تيتتم الاجتماع على الصعيد الوطني، وتقوم اللجان الإقليمية للأمن باجتماعات أسبوعية، وتيتم في هاذ الاجتماعات الأسبوعية إدراج نقطة تأمين محيط المؤسسة التعليمية وحماية التلاميذ من استهلاك المخدرات وجميع السلوكات الإنحرافية.

ومنذ بداية الموسم الدراسي 2020/2019 تم إطلاق حملات تحسيسية لفائدة التلاميذ في مدارس عمومية لتوعيتهم بخطورة الإدمان على المخدرات، وخصوصا هاذ المخدرات الكيماوية، هي اللي دبا على الصعيد العالمي، هاذ الجيوب المهلوسة هي اللي غادية وتتأخذ واحد.. كايين تحول في الأرقام على الصعيد العالمي، نمو في الأرقام.

تم تحسيس ديال 221.000 تلميذ وتلميذة ينتسبون إلى 2278

في مواد التدفئة وعلى رأسها قنينات الغاز اللي كيوصل الثمن ديالها لشي حاجات قياسية.

كايين أيضا والنقطة المهمة هي ديال التمدريس الأطفال في هذه الظروف، ضرورة تكييف الزمن المدرسي مع هذا، ماشي يكفي أننا نقول لهم ما تمشيوش للمدرسة في هذا الوقت، لأن كايين هدر مدرسي، كيخص السنة تكون موزعة بشكل أنها تحترم هذه المواقيت هذه بالنسبة لهاذ الأطفال.

وكايين التدفئة أيضا، واش كايينة متوفرة بالنسبة للحجرات ديال الدراسة.

هاذ الشي، السيد الوزير، ما بقاش مقبول أن تكون غير برامج مرحلية خاص استراتيجية وطنية للنهوض بهذه المناطق وإدماجها في التنمية، لأن هذه المناطق تتوفر على موارد وبالتالي كيخصها حقها من التنمية، ماشي دائما، وكايين صناديق، صندوق ديال التنمية القروية وهذا، وكايين كوارث تتوقع ودائما الدولة كترجع لجيوب المواطنين بحال اللي تزداد بالمرسوم على المواطنين في إطار التأمين اللي تزداد على المواطنين بمرسوم ماشي حتى بشي حاجة أخرى، وبالتالي كيخص واحد الإستراتيجية وطنية لفك العزلة على هاذ.. قتلوما كايينش عزلة ولكن على الأقل للنهوض بهذه المناطق حتى تحظى بجميع الخدمات الأساسية، وتكون يعني فعلا الناس المواطنين تما يحسوا براسهم مواطنين بكامل المواطنة ماشي مواطنين من درجة ثانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

فيما يخص التواصل إلى عندكم شي دوار معروف أعطينا السمية ديالو ونعطيوه هاتف نقال ديال (satellite)، باش ما يبقاش هاذ الإشكالية هاذي.

ما يمكنلناش حطيتو واحد السؤال ديال التنمية، احنا تنذاكرو على موسم البرد، تنقومو، إلى هاذ العمليات ما بانوش لكم كافيين، ولكن هذا تعجيز، ملي تمشيو تهمضرو على التنمية، التنمية راه هاذي المشاكل ديال الحكومة كاملة، ماشي المشاكل غير ديال وزارة الداخلية.

آلية الكسح كايينة ماشي غير عند العمالة، كايين عند الجماعات، واحنا أعطيناها، كايين مشكل ديال السائق، حتى السائقين اللي مشاو للتقاعد درنا معهم عقد وجبناهم باش يكونوا جديدين وفهاذيك الحالات القاسية، حتى هم تيعانيو نفس، البرد والثلج، هذا راه حالة متواجدة في أي بلاصة.

التلاميذ المسجلين ديال الثانويات يعتبرون استهلاك المخدرات هو أمر عادي.

لذلك، أمام خطورة هذه الآفة على مستقبل الأجيال الصاعدة، نطالبكم السيد الوزير، بمجموعة من الإجراءات، بطبيعة الحال بتوافق مع القطاعات الحكومية المعنية ب:

- تشديد المراقبة الأمنية عبر المعابر التي تدخل منها هذه المخدرات؛

- اليقظة الأمنية الدائمة وليس من خلال الحملات الموسمية؛

- منع بيع السجائر بالتقسيط بالقرب من المؤسسات التعليمية، لأن هنا كتبدا الخطورة؛

- والتصدي لواحد الظاهرة جديدة وهي ظهور محلات تجارية تباع المواد الغذائية، تباع السجائر بالتقسيط داخل المؤسسات التعليمية، وبالأخص المؤسسات التعليمية ديال القطاع الخاص، لأن كايين صعوبة ديال المراقبة ديالها من طرف الأمن، الإطلاع على ما يعني ذلك الأمور التي كتروجها فيه خطورة، وبالتالي يجب المنع ديالها؛

- كذلك باتفاق، نطالبكم باتفاق مع المؤسسات الحكومية الأخرى ببلورة برنامج وطني عاجل للوقاية والتحسيس بهذه المخاطر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا متفقين معكم بأنه خاصنا يكون تشديد ديال المراقبة قبل الوصول، وهنا هاذ العملية راه كنقومو بها يوميا، ليل نهار، باستمرار، وكتعرفو ملي كيدخلوهاذ الحبوب المهلوسة، عندنا إشكالية فهاذ الباب هذا، ولكن راه احنا.. والأعداد ديال الأطنان ديال هاذ المواد هاذي التي كيتم الحجز ديالها كتصاعد باستمرار.

فيما يخص هاذ القضية ديال البيع داخل المؤسسات التعليمية، هاذي أنا غادي نطرق لها مع المصالح باش نشوفو أشنو هي... يكون عندنا واحد الإحصاء شامل باش نشوفو كيفاش.

برنامج وطني شامل، احنا كاملين متفقين معكم على هاذ القضية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه: "ضعف الموارد المالية للجماعات الترابية

مؤسسة تعليمية، وحسب الإحصائيات المتوفرة فقد توجت جهود مصالح الأمن والدرك الملكي منذ 5 شتنبر ديال هاذ العام إلى غاية بداية شهر دجنبر بإنجاز حوالي 1000 قضية مرتبطة باستهلاك وترويج المخدرات، قدم بموجبها 1030 مشتبه أمام العدالة، من بينهم 969 مستهلك وتم حجز 4 كيلو ديال مخدر الشيرا، 39 غرام من المعجون و7 غرام من الكوكايين 4 غرام من الهيروين و498 وحدة من الأقراص المهلوسة.

ولكن الاقتصار، كما جاء في التدخل ديالكم، على المعالجة الأمنية لوحده ليس بالكافي، لأنه كايينة حالات العود على الإدمان، وهنا خاص يتوجب تضافر الجهود مع كل الفاعلين، وكايينة هناك اجتماعات مع وزارة التعليم أو مع القطاعات الأخرى، وأظن بأنه حتى دور الأسرة ودور الحي هو دور مهم جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى المعطيات التي اعطيتونا.

بالفعل، لم تعد المؤسسات التعليمية في المغرب في منأى عن مروجي المخدرات بجميع أشكالها وأصنافها، سواء التقليدية منها أو العصرية، بحيث أصبح كل تلميذ، كل طالب، هو مشروع زبون لهذه العصابات، الأمر الذي كيشكل واحد التهديد حقيقي على المجتمع ومعاناة كبيرة لأسر التلاميذ، المدارس ما بقاتش هي مكان للتربية والتكوين والتحصيل العلمي كما كانت فقط، بل أصبحت وجهة مفضلة لمروجي المخدرات، نظرا لأنها بالنسبة لهم هي سوق خصبة لترويج سمومهم.

الأجهزة الحكومية المختصة رغم المجهودات التي كتقوم بها المهمة، وهذا كيتضح من خلال عدد الموقوفين والمقدمين أمام المحاكم، ولا من خلال عدد المحجوزات يعني سواء بالمدارس أو خارج المدارس أو بربوع الوطن، هي محجوزات كبيرة.

إلا أن هاذ الظاهرة هاذي هي مستمرة وفي ارتفاع، وهذا ما يتضح من خلال التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المتخصص في المخدرات والجرائم، والذي أكد في تقريره الأخير على أن تعاطي المخدرات، مع الأسف القوية، هو في ارتفاع في أوساط تلاميذ الثانويات بالمغرب، لم يعد كذلك حصرا على الذكور بل حتى الإناث، وكايين مجموعة من الأرقام التي جات فهاذ الجانب.

كذلك مع الأسف، كايين في التقرير ديال المرصد الوطني للمخدرات والإدمان من خلال استطلاع للرأي، التي أكد على أن نصف عدد

50 مليار وقسمتها على 7 سنين وقسمتها على 15 مليون نسمة غادي تعطيني تقريبا 500 درهم أخرى، هاذي اللي تتمشي لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ناهيك عن البرامج ديال (PAGER⁵) و (PNR⁶)، لكل واحد فيه ملايين ديال الدراهم واللي الوزارة تتساعد الجماعات الترابية اللي عندها نطاق قروي كبير بإمكانيات جد مهمة، حيث تمت تعبئة مثلا 2 مليار فيما يخص الكهرباء القروية و650 مليون درهم 3 مليار تقريبا فيما يخص الماء الشروب، إلى غير ذلك.

الإشكالية اللي تطرقت لها، السيد المستشار المحترم، هي أنا تظن بأنه الجماعات الترابية في العالم القروي المهمة الأولية ديالها هي خاصها تقوم بواحد التشخيص، يكون تشخيص ناجع ديال أشنا هي الاحتياجات ديالها، وتما الدولة تتجي تتواكها باش يمكن بتضافر جميع الجهود نخرجو واحد... تكون عندنا تنمية شاملة في هاذ المناطق، ريثما تنهى الموارد ديال الضريبة على القيمة المضافة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات القيمة، بطبيعة الحال أنتوما واعون بالمشكل اللي تعاني منه الجماعات القروية جيدا.

أولا، في الفريق الحركي نطالب بمجموعة من الإجراءات:

أولها، أن مسار الجماعات الترابية عرف تطورا كبيرا ببلادنا، لأن جهود كبيرة بذلت لتطورها، لا من حيث الهيكل ولا من حيث الوظيفة، خاصة في مجال تعزيز اختصاصات عبر التأطير القانوني.

إلا أن توسع هذه الاختصاصات لا يوازيه نفس الجهود لتعزيز مواردها المالية، سواء ما تعلق منها بالميزانية المرصودة لها أو ما يتعلق بمواردها الذاتية المحدودة جدا، بل المنعقدة في العديد من الجماعات، خاصة القروية منها، حيث تعيش مجملها على الحصيصة المخصص لها من القيمة على الضريبة المضافة والموجهة في غالبية لتأدية تكاليف التسيير وأجور الموظفين، وهو ما يؤثر سلبا على المهام والأدوار المنوطة بها، من حيث حجم الاختصاصات، السيد الوزير.

ثانيا، بناء على ما سبق، نسجل السيد الوزير أن مراجعة النظام المالي للجماعات أضحي مستعجلا، لا من حيث طريقة احتساب أحاصيص القيمة المضافة ولا من حيث معايير توزيعه، والتي تظل غير منصفة للعديد من الجماعات، خاصة القروية، علما أن هذا النظام أصبح متجاوزا في ظل التوجهات الإستراتيجية لبلادنا، والمتمثلة في خيار

بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السي حمية.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين،

تعاني الجماعات الترابية بالعالم القروي من ضعف بنيوي على مستوى الموارد المالية، نظرا لعدم وجود مداخل ذاتية ومتناسبة مع المهام الموكولة إليها، مما يعيق تنفيذ مخططاتها التنموية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة لتحسين وضعية هذه الجماعات، خصوصا إذا ما علمنا أنها تعلم دور مهم في تقريب الإدارة من المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الموارد المالية هي اللي كتخصص للجماعات الترابية ككل، هي ماجية من الضريبة على القيمة المضافة، كاي واحد الاستقراري المبالغ المالية المخصصة لهذا.. من طرف الضريبة على القيمة المضافة، واللي تتجعل بأنه ما يمكنلناش فهاذ السنوات الأخيرة باش يمكن لنا واحد النموديال هذا..

ولكن مع ذلك، فالعالم القروي كاي اهتمام ديال الحكومة ككل بالعالم القروي وبلاستثمارات اللي تنقوموها في العالم القروي.

هنا عندي واحد الأرقام غير باش نعطيكم، إلى أخذت غير الضريبة على القيمة المضافة اللي كتخصص للجماعات الترابية في الحضري وفي القروي، أقل من 300 درهم للمواطن في العالم الحضري، تقريبا 400 درهم في العالم القروي، هاذي اللي تتمشي من الحصة ديال الضريبة، الجماعات الحضرية عندها مداخل أخرى فعلا، الجماعات القروية عندها غير هذاك..

ولكن بجانب هاذ 400 درهم تقريبا إلى اخذت غير 50 مليار ديال البرنامج الوطني ديال التقليص من الفوارق الاجتماعية، شديت

⁵ Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable des populations Rurales

⁶ Plan National de l'Eau

الجهوية المتقدمة.

السيد الوزير،

الجماعات القروية المتواجدة في العالم القروي هي تلعب دور مهم ومهم جدا وخصوصا في تقريب الخدمات من المواطنين وفي استقرار ساكنة العالم القروي بمكانها، وبالتالي وجب التفكير في دعمها ماديا والرفع من الحصص المخصصة من القيمة المضافة، حتى تعكس الاختصاصات الموكولة لها بموجب القانون على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في بضع ثواني السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

تنمية الموارد المالية ديال الجماعات الترابية، كايين واحد الباب اللي احنا غادي نطرقو لو هو التطرق للضريبة لا للضرائب المحلية، لأنه الجماعات الترابية ما بقاتش جماعة قروية وجماعة حضرية، ولات جماعة ترابية عندها إما نطاق قروي كبير، ولكن كل جماعة قروية راه عندها واحد النواة حضرية اللي يمكن يكون فيها الضريبة يمكننا ننعشو الموارد الضريبية ديال الجماعات الترابية، واحنا راه واحد القانون راه غادي نجيو به مستقبلا لهاذ القضية هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه: "الفرص الاستثمارية على ضوء التخطيط المجالي على مستوى الجهوي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، في البداية لابد أن نوه بنجاح المناظرة الوطنية للجهوية، وأهمية التوصيات المنبثقة عليها لإنجاح هذا الورش المهيكل. وفي هذا الإطار، نستحضر توصيات الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل رفع جاذبية الجهات وخلق تنمية مجالية مستدامة، ونذكر منها:

- التقائية الاستراتيجيات الوطنية وتنزيلها الجهوي؛

- إشراك القطاع الخاص في بلورة وإعداد البرنامج التنموي الجهوي حتى يتمكن الاستثمار العمومي من تحقيق مردودية سوسيو اقتصادية على المقاولات والمواطن؛

- إرساء مفهوم الأفضلية الجهوية في الصفقات العمومية للتمكين من تشجيع نسيج للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتسريع وتيرة الاستثمار وضمان حكمة جيدة في التنفيذ، التسيير والصيانة؛

وهنا نثمن دور ديال الحكومة لأن جاءت بالمشروع ديال القانون اللي هو في طور المناقشة في مجلس المستشارين.

- إعادة الهندسة في منظومة المناطق الصناعية وكذا الوعاء العقاري المخصص للاستثمار؛

- العمل على بلورة عرض جهوي متكامل لمؤهلات الجهة (offre globale)، وتعزيز التسويق المجالي (marketing territorial)؛

- تفعيل اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والعمل على بلورة مؤشرات أعمال جهوي، (Doing Business regional).

دون أن ننسى تفعيل الأوراش المتعلقة بميثاق اللاتمرکز، إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ميثاق الاستثمار والجبايات المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

معنا السيد وزير الصناعة يقدر يجاوبو.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الشي اللي قلت هنا كلو متفق معك، ما عندي ما نقول، فعلا الجهة هي المجال الأنسب للتنمية الاقتصادية والتخطيط المجالي، هاذي ما فيها نقاش، والتخطيط المجالي هو آلية مهمة لتحديد الحاجيات والتوجهات الإستراتيجية.

وفي هاذ المجال هذا، تكلمت على الدور ديال الجهة، هذا دور مهم وأساسي، لأنه الجهة، الاختصاص المهم ديالها هو التنمية الاقتصادية، ولكن بجانب الجهة كايين الدولة على صعيد الجهة، الدولة من خلال القطاعات الوزارية اللامركزة، ومن خلال المراكز الجهوية للاستثمار ومن خلال التنسيق ديال السادة الولاة على صعيد الجهة.

نمر للسؤال الموالي موضوعه: "ضرورة مراجعة السياسات العمومية للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السي ميارة تفضل.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة وعلى الرغم من الميزانيات الهامة المرصودة فيما يخص التقليل من الفوارق الاجتماعية والمجالية، إلا أن هذا التقليل يسير ببطء.

ألا تفكرون، السيد الوزير، في إعادة النظر ومراجعة السياسات العمومية الرامية إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال راه تهم الحكومة ككل، ولكن مع غادي نحاول نجواب على هاذ السؤال، كايين برامج وسياسات مهمة اللي أبانت على النجاعة ديالها وعلى النتائج ديالها المهمة، وإلى اخذيت، تكلمتو على تقليل الفوارق المجالية والاجتماعية، في المجالية كايين نتائج جد مهمة لا في الطرق، كل عام كايين واحد البرنامج طرقي مهم جدا 1500 كيلومتر إلى اخذيت الإمكانيات 15 مليار في (PNRR2⁷) و36 مليار في برنامج تقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية الحالي اللي هو على مدة 7 سنين، الكهيرة وصلنا ل 99%، الماء حسب إلى واش نحتسب هذوك الأنظمة اللي ماشي اللي محلية ما بين 70 حتى ل 96%، إلى قلنا 70% البرنامج اللي تم التوقيع ديالو أمام صاحب الجلالة نصره الله غادي يمكننا باش نوصول 99% لأنه كايينة فيه 7860 دوار اللي غادي يتم الربط ديالها بالشبكات ديال الماء، هذا فيما يخص الفوارق المجالية.

فيما يخص الفوارق الاجتماعية، هنا تهضرو على الصحة، تهضرو على التعليم تهضرو على الرياضة تهضرو على واحد العدد ديال القطاعات الاجتماعية، اللي إشكالية أصعب، لأنها خاصك توصل هاذ الخدمات ماشي هذو ماشي بنيات تحتية خاصك توصلهم للدواوير

وفي إطار هذه المراكز الجهوية للاستثمار، القانون الجديد أعطاهما اختصاصات مهمة في مجال التحفيز الاقتصادي، هضرت حتى على التسويق، تحفيز اقتصادي تقديم وتسويق عرض ترابي لجلب الاستثمار.

وهذا بتناسق مع السؤال اللي تطرح قبل من طرف السي مكوي، احنا هادي خاصها شوية ديال الوقت، راه احنا كنعملو عليها، وهنا ما يمكناش نعملو عليها إلا بإشراك الفاعلين الاقتصاديين في عين المكان، لأنه باش تكون واحد الإحداث ديال واحد القاعدة ديال المعطيات ديال فرص الاستثمار، وباش يتم وضع رهن المستثمرين المعلومات المتوفرة، هذا ما يمكنش يكون بلا القطاع، وأحسن دليل على هذا هو ضمان تمثيلية القطاع في مجلس الإدارة ديال المركز الجهوي للاستثمار، هذا ماشي غير صورية هادي غادي يكون عندو مكانة، ولكن واحنا اليوم خدامين حتى على واحد القضية أخرى نتجربو فيها في واحد 8 ديال الأقاليم هي واحد اللجنة إقليمية للتنمية الاقتصادية أو تنمية الشغل واللي فيها الفاعلين الاقتصاديين حتى هما معنا، كنخدمو على هاذ القضية هادي، إلى .. غادي نعموها على جميع التراب الوطني إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

احنا، السيد الوزير، نثمن العمل اللي تتقوم به وزارة الداخلية ومشروع الجهوية والتزليل ديالو في إطار التنمية الاقتصادية للجهات، وكيف تتعرفو فالقطاع الخاص بغى يلعب الدور ديالو لأنه مسؤول حتى هو في إنجاح هاذ الجهوية، وكنظن لأن حان الوقت بأن كانت واحد النماذج التنموية اللي تدارت في الولاية ديال 2015 ل 2021 وجاية الولاية الثانية فتتظن بأن إشراك القطاع الخاص في هاذ الولاية الثانية غادي يكون مهم، ما خاصوش يكون في واحد الإطار اللي هو هيئة استشارية كيف جا في المادة 117، ولكن يكون كأنه فاعل مهم وفي صلب التوجه الاستراتيجي ديال الجهة، لأن كيف تتعرفو الاستثمار العمومي، السيد الوزير، مهم فيه هو أنه يعطي واحد المردودية اقتصادية، واحد المردودية اجتماعية، باش يمكن يكون واحد التوافق في إطار الجهات فيما يخص التنمية المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذا رغبتكم في ذلك، شكرا.

⁷ Programme National des Routes Rurales

وتوصلهم ل...، وهنا خاص المقاربة ربما باش نتفاعل مع السؤال ديالكم خاص المقاربة تبدل ولا تنقح، ونعطيككم كمثال المقاربة اللي غاديين فيها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، احنا مشينا للدواوير باش نديرو التعليم الأولي، ولكن ما مشيناش لو بالطريقة التقليدية، مشينا لو عبر فاعلين جمعويين اللي مكنونا باش.. وعبر تأسيس المجال هو الدائرة، هبطنا من الإقليم للدائرة باش يكون واحد المجال اللي يمكن لنا نضبطوه. وهنا كيدخل التعليم الأولي، كيدخل الوسطاء الجماعتيين فيما يخص الصحة، كيدخل دور الطالبة، كيدخل دور الأمومة، كيدخل النقل المدرسي، كيدخل الدعم المدرسي، هاذو كلهم وسائل عبر فاعلين جمعويين باش يمكن لنا باش نوصلو وخاصنا نقلبو على طرق أخرى بحال القافلات المتنقلة ديال وزارة الصحة، عبر المدارس الجماعية، عبر.. لأنه خاصنا نتأقلمومع واحد المجال اللي هو فيه التضاريس، صعب اللي ما يمكنناش نطبقو نفس الطريقة اللي كنطبقوها في المدن والقرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذه تعني الالتقاء ديال السياسات العمومية ديال الحكومة ككل، ولكن السيد الوزير أنا باغي نربطها ب 2 الحوايج أساسيين، أولا هو الإمكانيات المادية، وثانيا حتى الشطر القانوني.

فيما يخص الإمكانيات المادية من أجل تقليص ديال الفوارق المجالية، هنا يجب أن نشير على أنه في 20 سنة الأخيرة أقل معدل نمو حققناه هو كان السنة الفارطة والتي ما تجاوزناش فيه 2.3، بالتالي هذا عائق حقيقي.

العائق القانوني والتي جزء كيغنيتكم انتوما في إطار وزارة الداخلية، السيد الوزير، هو القضية ديال صندوق التأهيل الاجتماعي والتي لحد الساعة كنتسنا والمراسيم التطبيقية ديالو، هو القضية ديال الصندوق ديال التضامن فيما بين الجهات، والتي باقي المعايير ديال التوزيع ديال الحصص ما واضحاش باش يمكن حتى الجهات تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، هو عدم التناغم ديال السياسات العمومية، ونعطيك مثال باش هذه القضية نحددوها نوعا ما، وعلى أنه في إطار الصندوق ديال محاربة الفوارق الاجتماعية والتي الأمرين بالصراف هم العمال والولاية، يمكن يبرمجو طريق هاذيك الطريق يمكن في السنة اللي قبل كان مبرمجة من طرف الجهة، هدر الزمن على الجهة، وبالتالي على أنهم في السنة يمكن يحققها الآخرين، بالتالي على أنه عدم

التناغم هذه السياسات لا بين المجالس ولا من بين حتى الصناديق اللي تحدث من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية هو اللي كيايدي أولا للبطء وكيايدي كذلك حتى إلى عدم جدوائية مجموعة من المشاريع لأن ما كتكونش في وقها، هذا جانب.

الجانب الآخر المتعلق كذلك في المجال حتى القانوني ديال هذه القضية هو هاد الشي ديال المجال ديال التنمية البشرية، واحنا كنعيشو جيل جديد من المشاريع ديال التنمية البشرية ومهم جدا، ولكن مهم كذلك على أنه هذا المجال ديال الجانب ديال التنمية البشرية يكون كذلك متعلق بالإنسان، وما تكونش وزارة الداخلية فقط هي اللي كتدير برامج اللي خاصها ديرو وزارات أخرى والبرامج ديال الوزارات الأخرى.

انتوما الآن تكلمتو على المجال ديال التعليم والمجال ديال الصحة والمجال ديال كذا، هذه أشياء خاص كل وزارة تكون قادرة على أنها تكون جزء من هذه البرامج ديال التنمية البشرية وما تكونش فقط وزارة الداخلية تقوم مقام هذه الوزارات فيما يخص هذه البرامج. كايين كذلك هذه القضية المتعلقة أساسا بالعجز في مجال البنيات التحتية والأساسية والتجهيزات والتي مرتبطة أساسا بمدى قدرة حتى الوزارات المعنية على أنها تكون جزء من هذه الالتقائية ديال السياسات العمومية، وما نبقاوش فقط بعض المجالس كتدير الخدمة اللي خاص تدير وزارة التجهيز، أو خاصها تدير وزارة النقل، أو خاصها تدير وزارات أخرى.

إذن هاد عدم الالتقائية في برامج السياسات الحكومية هو اللي أدت لهذا التعطيل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، ولكن في بضع ثواني، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

كايين ما يتقال، ولكن مع الأسف ما كايينش الوقت، فيما يخص التنسيق كايين واحد النظام جغرافي اللي كيمكنا اليوم باش نعرفو فين هي الطرق اللي تدارت والتي ما تدارتش باش ما يكونش واحد التضارب بين الجهات الممولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل دائما مع قطاع الداخلية، والسؤال السابع والأخير موضوعه: "تداعيات منع الرحل من التنقل".

ثانياً تنسهرو على ضرورة الاحترام اللي كاين اللي تتحدى ولا كيحي واحد الاستغلال عشوائي كيبداو يدخلو للمناطق الفلاحية ديال الناس وشجر أركان وهذا وبتهور وشي مرة تيجيو مسلحين، إذن احنا كوزارة الداخلية وعبر السلطات المحلية مضطرين باش نحافظو على الأمن، لأنه تبدلات ما بقاش ذاك الترحال التقليدي ولي واحد الترحال عصري ما عارفش واش هذا هو الترحال ديال اليوم وهذا الشي اللي اعطى الله، وهذا علاش.. ترحال (de point Zéro) تيعرفو فين كاين النبتة وعندهم (GSM⁸) والكاميو ولكن غنقلو ما غنخلو حتى حاجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، السي عادل.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الوزير،

تتعرفو بأن الحزام الجبلي ديال جهة بني ملال-خنيفرة الأطلس المتوسط أن راه مجموعة ديال الناس المعيشة دياهم وهي الرعي، وكاين، السيد الوزير، الغلاء ديال الأعلاف وقلة المياه هاذ الناس تيضطرو أنهم يجيو في شاحنات باش يمشيو يتنقلو لأماكن أخرى اللي فيها الكلا وفيها العشب باش هاذ الناس يراعوا أنهم تكون تكاليف شوية ما غالياش بزاف.

ولكن، السيد الوزير، اصطدمو كيف ما قلتي في جهة بني ملال-خنيفرة مؤخرا كان واحد الصراع بين مجموعة ديال الرحل والسكانة ديال بني ملال، اللي لولا تدخل السلطات الأمنية ورجال الدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة لكان الأمر غادي يكون شوية خايب السيد الوزير.

ولكن الحل ديال هاذ الناس أش غادي نديرو معهم السيد الوزير؟ كاين قانون الإطار اللي تينظم هاذ الرحل 113.13 المتعلق بالترحال وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، هاذ الناس عندهم الثلج، خاصهم يمشيو لشي بلاصة اللي يراعوا، واش ما يمكنش السيد الوزير تكون واحد اللائحة ديال أماكن مخصصة لهاذ الرعي؟

هاذ الناس هاذو نقولو لهم بأنهم راه هاذ الوقتة ديال الثلج أنكم غادي تمشيو لهاذ البلاصة وهاذ البلاصة، ولكن احنا ما تزهوش.. كلامك صحيح السيد الوزير، ما تزهوش الرعاة كاملين، كاين حتى هما الناس اللي تبتعدوا على الأراضي الخاصة ديال الناس والأشجار المثمرة دياهم، ولكن من الضروري، السيد الوزير، هاذ الناس نلقاو لهم واحد الحل، الحل هو أنهم يجب التأشير على هذا القانون 113.13 بلجنة مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل سيدي عادل.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

بالإضافة إلى المشاكل المتعددة والمعاناة المتنوعة التي يشتكي منها الرحل في مختلف مناطق المغرب، هناك مشكل جديد طغى على السطح مؤخرا مرتبط بالمنع من التنقل من منطقة إلى أخرى، وخاصة بجهة بني ملال خنيفرة.

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن أسباب هذا المنع وتداعياته على هذه الفئة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يخص هاذ الحالة الواحدة احنا اللي لقينا، لقينا حالة هاذ العام 8 ديال الشاحنات، 1000 راس، 80 شخص، كاميووات غادي يمشيو من بلاصة لبلاصة، هذا ما بقاش ترحال هذا ولي ترحال (intensif) ولي ترحال عصري ولا سميوه كيف ما بغيتو.

الترحال التقليدي ماشي هو هذا، الترحال التقليدي تيكون تعايش بين تيتخاوى اللحم بين الناس اللي غادين منطقة لمنطقة، هاذك الشي علاش تيكون واحد التدبير اللي هو شوية أمني لأنه علاش؟ هاذ التدبير الأمني باش يمكن لنا نسهرو على ضرورة الاحترام ديال المسارات، غنرجعو لها ونتفادوا الاصطدامات لأنه بحال هاذ العام غير في 2019، في منطقة سوس هي اللي تيقوع فيها بزاف ديال الحالات، تم تسجيل 32 حادث مرتبط بالترحال الرعوي وتسجيل 12 حركة احتجاجية واللي كانت تتطلب تدخل ديال السلطات باش تحاول تلقى شي حلول حبية ولا شي مرات تيتتم كنضطرو نستعملو القوة العمومية باش نفرقو بين باش نتفادوا واحد..

من ناحية تدبير المجالات الرعوية، احنا شريك مع وزارة الفلاحة ومع المندوبية السامية للغابات، لأنه كاين واحد التدبير كنبداو تنحدو أشنو هي المجالات الرعوية وأشنو هي المراعي اللي مفتوحة لها..

⁸ Global System for Mobile

والغابات، باش هاذ الناس يلقاو الوقتة، لأنه خصهم يمشيو يراو لمدة ديال 3 أشهر، السيد الوزير، وغادي نكونو أننا ما نوقعوش في المشكل اللي وقع السنة الماضية لمجموعة ديال المواشي ديال الناس اللي ماتو، شفنا (les medias) وجميع القنوات، السيد الوزير، تيبينو بأن الناس تتلقى واحد السيد عندو 100 رأس ديال الغنم، هذا هو الرأس مال ديالو، السيد الوزير، هذا باش تيعيش، هو مناش تيوكل الدراري، مناش يقتات يوميا، إلى هاذ الناس جاء الثلج وبقاوتما راه غادي يموتو لهم المواشي، وغادي نكونو أننا زدنا كرسنا من الفقر وزدنا من شدة الفقر.

لذلك، السيد الوزير، نطلب منكم أنكم تعطيو تعليماتكم لتأشير هذا القانون 113.13 المتعلق بالترحال وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

أنا ذاك الشيء لي قلت متفق معك، التأشير على هذا القانون راه احنا قمنا بإحداث لجان إقليمية، في القانون كايئة غير لجان جهوية، باش نتدخلو ويتم التحديد لهاذ المسارات وهاذ الأماكن، ولكن هاذوك الرجل، هاذوك اللي تيديرو الترحال (de point zéro) يقدرو هما يوجدو أماكن ويكربوها، لأن هاذوك عندهم إمكانيات، ولكن هذا اللي قلت عندهم 100 رأس وهذا، هذا خاص الدولة تساعده باش يلقى واحد البلاصة فين يمشي يري بالغنم ديالو، ولكن راه احنا المدير الرئيسي هو وزارة الفلاحة، احنا نتأطرو، نتساعدو باش نتفاداو الاضطرابات بين السكان ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وموضوعه: "إحداث مناطق صناعية لتشجيع الاستثمار الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لازالت بعض المدن تفتقر للمشاريع الصناعية، باعتبارها عاملا من عوامل جلب الاستثمار وتوفير المزيد من فرص الشغل، إذن ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي تنوون القيام بها من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث مناطق صناعية، تعود بالنفع العام على سكان هذه المناطق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

للإشارة ملي بدا التسريع الصناعي لحد الآن وجدنا 850 هكتار جديدة، كانت عندنا 575 موجودة، الآن زدنا 850 هكتار صناعية.

المهم وهو المستقبل، المستقبل غادي يتغير تماما، اللي تيبين حاليا وهو الدول المتقدمة ما بقاتش تتشري المواد اللي تصنع في بلدان اللي كتلوث، إذن المغرب عندو واحد الخصوصيات، لأن الطاقة المتجددة، الحمد لله، اليوم في المغرب موجودة، ويمكن لنا نشوفو التسريع الصناعي في المستقبل بواحد الرؤية جديدة.

إذن الآن عندنا 850 هكتار جديدة وعندنا إستراتيجية للمستقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم.

سبب طرحنا لهذا السؤال يتجلى أساسا في إصرارنا في عدة مناسبات على ضرورة إحداث مناطق صناعية، خاصة بالمقاوالات الصغرى والمتوسطة، لتشجيع الاستثمار الخاص بتوفير وعاء عقار لها

النسيج الاقتصادي ديال بلادنا، احنا كنشتغلو الآن في مناطق صناعية في بلدان كقلعة السراغنة 53 هكتار، جرسيف 31 هكتار، طرفاية 70 هكتار، طاطا 10، الراشيدية 9 والسامرة 26، كيف شفتو هذا الأسبوع اللي توقع أمام صاحب الجلالة نصره الله وهو هذه الاتفاقية اللي غادي تعطي واحد الدعم للمقاولات الصغرى والجد صغرى، هاد الشي اشتغلو عليه الجميع أكثر من سنتين.

النتيجة، الحمد لله، الآن هاد المشروع أعطى الانطلاقة ديالو، احنا كنواكبو جميع الشركات الكبرى لأن هي لازم منها، وصعب أننا نديرو الشركات الكبرى ضد الشركات الصغرى، الشركات الكبرى تخلق مناصب الشغل، وكتعطي (Business) وتعطي فرص باش يشتغلوه هذه الشركات الصغرى، عندنا (Maroc PME) هاد الوكالة اللي كتواكب المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، واحنا كنتمناو أنه الاقتصاد المغربي النسيج المغربي يكون فيه هاد القاطرات الكبرى اللي كنشوفو في طنجة، في القنيطرة، دبا في الدار البيضاء، في أكادير، وإن شاء الله في مدن أخرى، وهذه المنظومات كتلقى هذه القاطرات والشركات الصغرى والمتوسطة، ولزام أنهم يواكبوا بعضهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وموضوعه: "فك العزلة عن المناطق المحاصرة بالثلوج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال. السي المربوح تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عند كل فترة تساقط الثلوج ببلادنا، نتساءل عن ما تقومون به لمواجهة خطر العزلة في المناطق الجبلية.

حول هذا الموضوع، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بالمدين المتوسطة، هذا الاستثمار يسعى في هذه الظرفية التي تتسم بالعمولة الاقتصادية والتنافس الشديد في قطاع الصادرات إلى إحداث المزيد من فرص الشغل وتنوع مصادر الدخل الوطنية، وستعمل على استيعاب كل الطاقات المعطلة من جهة.

ومن جهة أخرى، ستواكب الإستراتيجية الوطنية الجديدة الخاصة بالتكوين المهني، فنظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه المناطق الصناعية والتي ستشكل إطارا جذابا للعديد من الشركات والاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث ستكون بكل تأكيد قاعدة صناعية تساهم في استقطاب التكنولوجيا المتطورة وخلق فرص شغل جديدة تلبي حاجيات الشباب المغربي، على منوال ما قمتم به من مجهودات كبيرة لدعم مشاريع إطلاق مناطق صناعية حرة بمختلف ربوع المملكة وتقديم المشاريع الاستثمارية والتجارب الناجحة في هذا الميدان، على المستويين العربي والدولي، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على تطور الفئات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة عبر استقطابه للاستثمارات الخارجية الكبرى.

السيد الوزير،

إن الإشكال المطروح اليوم يكمن في التنوع الشديد للوظائف الأصلية للمتدخلين قد تكون بعيدة عن مجال التهيئة الصناعية، مما يؤدي إلى التضحية بقواعد التهيئة الصناعية لصالح التجربة الخاصة بقطاع كل متدخل، إضافة إلى نقص الخبرة الكافية وشح الموارد المالية بالنسبة للجماعات الترابية، ما يعد عائقا بنيويا أمام تطور أية تهيئة صناعية حقيقية.

لذلك، لا بد من تهيئة مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وخصوصا في جهة درعة-تافيلالت، التي تفتقد إلى مثل هذه المشاريع إسوة بالجهات المحظوظة في إطار العدالة المجالية.

إن قناعتنا الراسخة وإيماننا العميق داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة تشجيع الاستثمار الخاص وتوطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية لمكافحة البطالة، باعتبارها الآلية الوحيدة لتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى أنها ستساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا.

احنا متفقين تماما أنه الصناعات الصغرى والمتوسطة مهمة جدا في

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الموضوع ديال التدخل في الفصل الشتوي، كما لا يخفى عليكم أصبح مخططا وطنيا، باعتبار أن فيه متدخلين كثير، ولا أدل على ذلك أنه في هاذ الجلسة أحد الفرق المحترمة طرح السؤال على وزارة الداخلية، إذن هناك مخطط وطني يتطور سنة عن سنة في الحقيقة لأنه منذ عشر سنوات، يعني سنة عن سنة كيقوع فيه واحد التراكم، فبالإضافة إلى ما تفضل به زميلي سابقا، فيما يتعلق بالتدخل على مستوى الخدمات الصحية: الإيواء والإغاثة والقضية ديال توزيع العلف، توزيع الحطب، غنركز على ما يتعلق بوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، لأنه نحن نتدخل أساسا على مستوى المحاور الطرقية.

اللي مهم يعرفوه السادة المستشارين أنه عندنا تقريبا 5000 كيلومتر موزعة على 27 إقليم اللي كتعرف بطبيعة الحال تدخلات حثيثة لفك هذه الطرق، وتنعبأو ليها فيما تقريبا واحد 8 ديال الطرق وطنية و 51 طريق جهوية و 21 طريق إقليمية، وتدخل كذلك في بعض الطرق غير المصنفة، وكنعبأو حوالي 1480 آلية لإزاحة الثلوج، 1003 من سائقي الآليات، وتنتعاقدو مع بعض سائقي ديال الآليات، وغير هاذ المسألة هاذ ولينا الآن ونتمنى على الله عزوجل، على أن هاذ القضية ديال الثلوج تستمر، ولت واحد التأقلم حتى مع هاذ الوضع الجديد، خاصة على مستوى السائقين ديال الآليات، لأن هذه آليات من نوع خاص، فيها واحد الشوية ديال الخطورة، إذن خاصها تجربة، راه من بين 2018 حتى 2019 غير في المناصب المالية اللي تعطت لنا كان عندنا 35 سائق في 2017، 40 سائق في 2018، هاذ السنة ديال 2019 اخذينا 100 سائق باش هاذ المهنة هاذ اللي هي مهنة صعبة ما تضيعش.

ثم على مستوى تعزيز الأسطول السنة ديال 2018، 30 وحدة اللي ضفناها للآليات، وهاذ السنة ديال 2019، 33 آلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحوامر بوج:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة مجهودات ملموسة على أرض الواقع، وهاذ المجهودات

ثمرت ديال المصالح الحكومية ما نكروهاش، السلطات المحلية، ولكن كذلك الاهتمام المستمر للبرلمان والمرافعة الدائمة والمستمرة للمنتخبين بهاذ الموضوع، ذاك الشي علاش كل العام كيرجع هاذ السؤال.

الثلوج، السيد الوزير، هي الماء، والماء هو الحياة، وما أحوجنا إلى وفرة المياه، (نحي بالمناسبة البرنامج الملكي الأخير، فيما يخص التعبئة الشاملة للمياه للعقود المقبلة).

المياه هاذي ديال الثلوج، السيد الوزير، تستفيد منها ساكنة السافلة قبل الأعالي التي تعاني منها، ولذا وجب نوع من التضامن المجالي، ولدينا اقتراح، في فصل الشتاء والثلوج، لما لا تفكرون ونفكر جميعا في توفير غاز التدفئة للساكنة المعنية مجانا لمدة معينة؟ وبذلك عصفورين بحجرة، لأنه بذلك نخفف الضغط على الغابة، خصوصا فيما يخص حطب التدفئة، واللي حتى هو الآن أصبح غالي.

السيد الوزير،

إلى غير هاذك الغاز اللي كيتستعمل في الضيعات الفلاحية بدون أي وجه حق يتعطى لهاذ الساكنة ربما ما يبقى حتى شي يحطب يتقطع في الغابة وغادي يلقاو الغاز للتدفئة ديالهم.

كذلك، فيما يخص الجماعات الترابية، بعد هاذ المجهودات اللي هي أعطت الثمار ديالها علاش ما نفكروش جميعا في هاذ المشكل ديال فك العزلة الفترة ديال الثلوج من عين المكان؟ يعني الجماعات الترابية أو مجموعات الجماعات الترابية هي اللي تتكلف في فك العزلة من الداخل باش تخرج للطريق الوطنية وانتوما تكلفو بالطرق الوطنية كما أشرتكم السيد الوزير.

إذن، نقترح تعميم تجهيز الجماعات بكاسحة الثلوج بصفة نهائية باش نتهناو من هاذ المشكل، وإلى اقتضى الحال لأنه كاين مشكل الاختصاصات إلى اقتضى الحال التعديل ديال الميثاق الجماعي باش يدخل هاذ الشي بوضوح وبصراحة في الاختصاصات الذاتية أو الاختصاصات المشتركة للجماعات الترابية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

غير للإنصاف فيما يتعلق بالحطب ديال التدفئة حيث عندي هنا نقول لك الرقم تقريبا 26.000 طن اللي توزعت هاذ السنة، وتوزعت حوالي 8500 وحدة من الأفران من نوع معين، هاذ المسألة ديال

ديال الحافلات. فقط بغيت غير نعاود نذكر بالأرقام فيما يتعلق بأسباب حوادث السير وهذا مهم لأنه موجه حتى للرأي العام الوطني.

فيما يتعلق بالعامل الفردي-وأنا قلت هاذ المسألة هاذي-للأسف الشديد، 95% ديال حالات حوادث السير مرتبطة بالعامل البشري، العامل البشري بشكل انفرادي 65%، العامل البشري زائد الطريق 24%، العامل البشري زائد العربة 5%، والعامل البشري زائد الطريق زائد العربة 1.25%، فيما يتعلق بالعامل ديال الطريق زائد العربة 0.25%.

طيب إلى امشينا للحافلات، وهذا مهم جدا، فيما يتعلق بالحافلات إلى اخدينا سنة 2017 كانت النسبة داخل الحضري والخارج الحضري، يعني نسبة ما تتسبب فيه الحافلات من حوادث السير: 0.32%، في 2017: 0.31%، وفي 2018: 0.37%، مع ذلك الحوادث التي قد تتسبب فيها الحافلات عادة تتكون التدايعات ديالها كبيرة لأنه بحال ذاكشي اللي وقع في تازة ولا ذاكشي اللي وقع في واد.. أشنوتنديرو احنا؟

- أولا، كايين تنظيم ديال مراكز الفحص التقني في إطار شبكة ديال الفحص التقني، عندنا 4 شبكات، وهذا لضمان السير الفعال لهذه المراكز؛

- عندنا نظام معلوماتي خاص بكل شبكة يمكن من تخزين جميع بيانات محاضر المراقبة التقنية، بما فيها معطيات أجهزة المراقبة وإرسالها لقاعدة البيانات الخاصة المحدثة بالوزارة في أجل لا يتعدى 6 أيام، وعندنا إمكانية تتحكمو فيها مركزيا؛

- العمل بالحامل المؤمن لمحاضر المراقبة التقنية لتفادي أي تزوير؛
- تكثيف عمليات الافتحاص المفاجئ، واحنا الآن تقريبا وصلنا ل 1700 إفتحاص اللي درنا لهاد اسميتو.. وفيها بطبيعة الحال تعزيرات، راه كايين اللي تمنع كفاحص تقني ما يمارسش طول الحياة، كايين اللي تمنع 10 سنوات؛

- والقيام بفحص مضاد للحافلات بالقرب من مراكز المراقبة التقنية عن طريق استعمال المراقبة التقنية الفجائية بواسطة المحطات المتحركة للمراقبة التقنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

الجماعات الترابية هاذي فكرة احنا طرحناها في وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وتنقولو ربما خص واحد النوع من الآليات اللي خاصين بالجماعة لأن أنت تتعرف بأن كاسحات ديال الثلوج هي آليات كبيرة جدا، وبالتالي وبطبيعة الحال بالطرق الوطنية والطرق الجهوية والطرق الإقليمية بعض المسالك تحتاج إلى نوع آخر من الآليات لما لا؟ على كل حال تنظن الإشكال ماشي إشكال الاختصاصات هو إشكال هو كايين جوج الإشكالات عند الجماعة، الإشكال الأول هو الإمكانيات المادية والإشكال الثاني هو القدرة التقنية على تدبير هاذ سميتو.. وإلا فاحنا نتحاولو أن هاذ الآلية تكون قريبة على كل حال من هاذ المناطق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه: "فعاليت منظومة الرقابة التقنية لحافلات نقل المسافرين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدة والسادة،

السيد الوزير، من بين الأسباب المباشرة في ارتفاع معدلات حوادث السير، نجد اهتراء الحافلات وتردي حالتها الميكانيكية. لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مدى فعالية منظومة الرقابة التقنية على حافلات نقل المسافرين وسبل تعزيزها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

اعطيتوني فرصة باش نرجع لهاد الموضوع ديال السلامة الطرقية واللي ثارني في السؤال ديالكم هو الربط المباشر ما بين الحوادث والقضية

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

نجاوبك واحدة واحدة، فيما يتعلق بتجديد الحظيرة احنا خدامين فيها، هذه السنة راه خصصنا لها تقريبا واحد 25 مليار ديال السنتم، وتقريبا هذه السنة العدد ديال الطلبات ديال التجديد تقريبا عادل ذيك 4 و5 سنوات اللي مضت، لأن بسطنا المسطرة ورفعنا من القيمة ديال المنحة.

فيما يتعلق بالنقل المزدوج، النقل المزدوج هو عادة، ماشي عادة، في الحقيقة هاد الشي اللي كايين في (la procédure) الطريقة ديال اسميتو.. تتجينا احنا الطلبات من لجان إقليمية اللي تيتأسوها السادة العمال، ملي تتوصل لجنة النقل احنا تنسهبها القضية، لأننا تنقولو بمقدار ما ترخصو النقل المزدوج بمقدار، بطبيعة الحال، ما نتجاوز هاذ الإشكال ديال السيارات اللي ماشي اسميتو..

فيما يتعلق بالطرق عاود طرح علي السؤال ونجاوبك على هاذ الطرق اللي قلت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه: "معالجة ما كشف عنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الزملاء والزميلات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

هناك أخبار عن تقرير صادر عن مؤسسة رسمية حول وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، وقد قدمت أرقاما ومعطيات صادمة حول كيفية تدبير هذه المؤسسات التي تأوي على الخصوص أطفال متخلى عنهم، والذين هم في

احنا كنشكروكم، السيد الوزير، على الدعم ديالكم والتجديد ديال الطاكسيات وكذلك الطرق السيارة اللي تبذل فيها واحد المجهود وبعض الطرق الأخرى، ولكن السيد الوزير، راه مازال كايين خصاص في هذاك التجديد ديال الطاكسيات وكذلك الطاكسيات الصغار، وكايين كذلك، السيد الوزير، السيارات اللي هما بدون ترخيص، وهادو هما اللي تيخلقو واحد المشكل اللي كيمشيو للجماعات القروية اللي كتشوف واحد السيارة اللي هازة واحد 2 على اليسار ديال الشيفور، و3 ولا 4 على اليمين، و7 في الخلف، و2 ولا 3 كايين في الكوفر (coffre)، راه كايين واحد المشاكل اللي هي هاذيك الطاكسيات اللي هما بدون رخص، اللي خاصها تشاف فمهم وتحل فيه المشكل جذري، نعطيهم رخص باش نقصو من هذه المشاكل اللي هي كايينة.

السيد الوزير،

وحتى في الحافلات الناس كتطلب رخص باش تدير حافلات جداد لأن دبا كايين حافلات اللي هما كايين فمهم مشاكل، ما نقولوش بأن كلشي راه زوين، راه كايين الحافلات اللي ما عندوش الفحص التقني ديالهم في المستوى المطلوب، وهما اللي كيخلقو مشاكل ديال الحوادث، احنا ما تنقولوش المراكز ديال الفحوصات كلهم ما خدامينش مزيان، ولكن واحد العدد ديال المراكز اللي هي ما كتديرش خدمتها، وتيقول لك "رحم الله من عمل عملا وأتقنه"، إذا خاصنا ناس اللي يكونو يحلو حل جذري بهذه المناسبة هذه.

واحنا، السيد الوزير، بهذه المناسبة ديال الطرق كايين واحد الطريق من برشيد للسوالم، اللي كايين فيها دبا، كايين دبا شركة ديال (ECOPARC) كانت دارت شراكة معكم واللي غادي تكون من برشيد حتى لبومعيزة، ولكن من بومعيزة حتى للسوالم راه كايين مشكل، الطريق اللي كانت مزاحمة 2 طوموبيلات كيمشيو مزاحمين، ما يقدرهو سميتو.. دبا كايين 167 (usines) اللي غادي تكون ما بين برشيد وسيدي المكي غادي تخلق واحد المشكل إذا ما كانتشاي غادي نديرو غير، تزداد فيها غير واحد 3000 ولا 5000 غتكون فيها 15.000 عامل، غادي نزيديو غير واحد 2000 ولا 3000 سيارة اللي غادي تكون.

إذن خاصنا واحد، احنا هذا تنبيه لكم، السيد الوزير، وكايين الطريق ديال جماعة أولاد سعيد، كايين الطريق ديال الكارة، كايين واحد العدد ديال الطرق اللي هي خاصها تصلح وتزيد، لأن هذه الطرق هما اللي كيخلقو مشاكل ديال اسميتو..

هذا، السيد الوزير كتننبيه، ننبهكم لهاد الشي، احنا ما كتبخسوشاي المجهودات ديالكم اللي كتديرو ولكن بغينا حلول جذرية في هذا الباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وضعية اجتماعية صعبة، وكذلك الأشخاص المسنين المتخلى عنهم وكل من هم حاجة للرعاية الاجتماعية.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة:

ما هي التدابير الحكومية لتقديم العناية الكافية لهذه الشرائح المعوزة وذات الاحتياج الكبير بما يحفظ كرامة الإنسان؟

هل للحكومة التقائية في السياسات الاجتماعية بالنسبة لهذه الملفات والقضايا الاستعجالية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار.

أولا، طرحتمو أسئلة كثيرة من غير السؤال اللي عندكم في النص، ولكن ما كاين باس.

بالنسبة للموضوع اللي هو موضوع السؤال، هل أن هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات في موضوع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، طبعا أكيد أنكم اطلعتم على التقرير، ولكن أتمنى أن تكونوا قد اطلعتم على التقرير كامل، لأن اللي جاء في السؤال هو واحد الشق، وهو كاين شق من الجواب في مستوى آخر من التقرير.

نبغي نأكد أن اليوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية هي مؤسسات اللي مفتوحة في وجه الأطفال في وضعية صعبة، في وجه الأشخاص المسنين، طبعا، اللي هم في وضعية صعبة، في وجه الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء في وضعيات صعبة، وفتة أخرى من المتسولين أو المشردين.

نبغي نأكد أن اليوم عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلادنا هو عندنا 288 مؤسسة اللي تضم أشخاص في هاذ الوضعية، وإلا فإن 1155 اللي نتكلمو عليها فيها 77% اللي هم دور الطالب والطالبة، يعني المؤسسات جعلت كداعمة للتربية والتكوين لهاذ الفئات، وماشي بالضرورة تتعكس الهشاشة الاجتماعية.

طبعا، هاذ المؤسسات كاين التقرير أشار إلى بعض الموارد المخصصة في المجال ديال الإطعام أن فيها ضعف، وفي نفس الوقت أجاب في فقرة أخرى أن هاذ الضعف اللي كاين على مستوى الإطعام، لأنه مرتبط بكون الموارد ماشي فقط غير الموارد اللي تتاخذها من عند الدولة، ولكن

تتعتمد كذلك على المحسنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة أنه الموضوع ديال السؤال لم نخرج على مضمونه، لأنه مناقشة التقرير في مستوى ديال تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات في جلسة أسئلة شفوية وفي حيزه الضيق يصعب، ستأتي فرصة لذلك، ولكن نريد بالأساس أن أستغل الفرصة لنطلب من السيدة الوزيرة تنوير الرأي العام بخصوص ما تقوم به الوزارة فيما يخص هذا الشق الاجتماعي الأساسي والمهم، باعتبار أنه موضوع إنساني عميق، وكذلك أننا الشارع نحن نعيش في مجتمع، والمجتمع طبعا، كما تعلمون السيدة الوزيرة، نلاحظ مجموعة من الأشياء التي تصدمنا جميعا بدون استثناء.

عندما ترى مثلا شيوخ نساء أو رجال في الشوارع، في هاذ الجو القارس، أطفال مشردين، بمعنى ذلك يحز في النفس، ثم كذلك وأعمق من ذلك هو أننا نتساءل في الحقيقة بشكل عام هو هذه الرعاية وهذه المؤسسات واش هادوك الناس اللي فيهم مرتاحين؟ واش كاينشي حد اللي كمهرب من شي حاجة ما لايقاش؟ إذا كاينة واحد المسؤولية ديال المجتمع، مسؤولية الحكومة، مسؤولية الجميع، فيما يخص هذا الموضوع باش نشوفو فيه بواحد الشوفة ديال الرحمة أكثر من السياسة، هذا هو الأساس والعمق ديال الموضوع، أما أننا ناقشوا تقرير في ذاك المستوى غادي تيجي فرصة أخرى اللي غادي نقدر نتكلمو فيه بعمق.

أما الموضوع الذي نثيره في هذه اللحظة ونحن نرى ذلك في المجتمع هو أننا نلفت الانتباه وأنا تكون واحد الاطمئنان لأنه لساننا هو لسان العديد من الناس الذين يرون من هذه المعضلة أنها في الحقيقة مقلقة وصادمة، لذلك، السيدة الوزيرة، ذلك مبتغانا وليس شيئا آخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

بهذه المؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزير للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

طبعاً السؤال عن المراكز الاجتماعية الكبرى ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الكبرى هو لا يخرج عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ككل، لأن هاد المؤسسات الكبرى كتشكل تقريبا 47 مركز، وتمثل 4% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومن حيث الطاقة الاستيعابية تقريبا كتشغل 11% من الطاقة الاستيعابية، هذه الطاقة الاستيعابية التي العدد الكبير في مؤسساتنا هم الطلبة والطالبات، دور الطالب ودور الطالبة وأقل من 300 التي هي مرخص لها التي هي مؤسسات فيها هذه الأوضاع التي هي أوضاع هشة.

طبعاً، هذه المؤسسات هي كذلك تخضع اليوم خاصة المؤسسات الكبرى يمكن كنتكلمو على بعض المدن تحديداً، هذه المؤسسات اليوم كاي واحد البرنامج يستهدفها من أجل تجاوز بعض الوضعيات الصعبة، خاصة على مستوى البنيات التحتية المناسبة والموارد البشرية التي تشتغل، وهنا قانون العمال الاجتماعيين غادي يكون إضافة نوعية على مستوى توفير الأطر البشرية القادرة، لأن اليوم العمل الاجتماعي، صحيح الشق التطوعي فيه شق مهم، ولكن لا بد من الاعتماد كذلك على المهنية، لأن الجودة لا يمكن أن تكون الجودة بدون المهنية، والمهنية هي واحد المجهود تبتقام عن طريق التطوير الذاتي وعن طريق التكوين.

فإذن لا بد من استثمار هاد المناسبة باش نقولو أن الناس التي في الميدان تيقومو بمجهودات كبيرة تيستحقو منا كل التحية وكل التقدير، وطبعاً المؤسسات التي فيها مشاكل دورنا أننا نتعاونو جميعاً باش نتجاوز هاد الإشكالات، لأن في نهاية المطاف هادوا أشخاص في وضعية صعبة يمكن الظروف جعلتهم في هذه المؤسسات فضروري توفير الحماية والرعاية اللازمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه المعطيات.

في الحقيقة احنا لما نتحدث عن المراكز الاجتماعية الكبرى

هو فعلاً هذا موضوع فيه بعد إنساني عميق جداً، وبالتالي هذا البعد الإنساني هو الذي يجعل من قيم التضامن والتكافل التي كايئة عند المغاربة كتجعل أن مجموعة ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية هي في جزء، كايين واحد الجزء الذي كيتسير عن طريق التعاون الوطني التي وصلت الميزانية المرصودة 160 مليون ديال الدرهم ولكن جزء كبير ما كيتمش الاحتساب ديالو لأنه عبارة عن هبات عينية يتم تزويدها، وهذا واحد التكافل والتضامن عند المغاربة وغادي يبقى دائماً.

طبعاً، تساءلتو واش كايئة التقائية بين السياسات الحكومية المعمولة، نعم هناك حرص وإرادة والبرنامج الحكومي كان واضحاً، واليوم أطلقنا في مدينة الرباط الجهاز الترابي المندمج الخاص بالطفولة التي هو جهاز كيتضمن الالتقائية بين كافة المتدخلين لحماية الطفولة، وملي كنفولو حماية الطفولة، احنا كنتكلمو على حماية مستقبل المغرب.

طبعاً دور الرعاية الاجتماعية ما يمكن لناش نتكلمو بالتعميم، دور الرعاية الاجتماعية باش ما نظلموش ماشي الوزارة ولا الحكومة، ولكن باش ما نظلموش الأشخاص التي كيشغلو فيها بكل تفاني، كايين مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي من صنف متميز جداً وأنا زرت بعضها ووقفنا على هاد الشيء، وكايين مؤسسات عندها صعوبات.

وبالتالي فاحنا اليوم كنيشتغلو على مخطط من أجل الاشتغال على 3 ديال الأضلع، المستوى الأول هو استكمال الترسانة القانونية عبر إخراج المراسيم التطبيقية للقانون 65.15، المستوى الثاني هو البنيات التحتية، وهذا غادي يتعمل فيه واحد العمل كبير ومهم، والمستوى الثالث هو مستوى الموارد البشرية والتطوير ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونمر إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، وموضوعه: "وضعية المراكز الاجتماعية الكبرى".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبطس السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة سؤالنا هو حول وضعية المراكز الاجتماعية الكبرى التي في الحقيقة أنها تحتوي فئات مختلفة وذات خدمات في الحقيقة متنوعة أيضاً.

نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات المتخذة لتجويد الخدمات

كنتكلمو على مراكز اللي فيها في الحقيقة فئات مختلفة، فيها المسنين، فيها الأشخاص في وضعية إعاقة، فيها المشردين، فيها المهملين، فيها الوضعية الصعبة، فيها في الحقيقة فئات مختلفة.

وهنا لما نتكلمو نقولو فئات مختلفة أننا تنجمعوهم في مكان واحد أحيانا رجالا ونساء، وهذا لا يمكننا أن نتحدث ونستحضر الحالات، وعندنا مراكز أنا ما بغيتش نذكرهاذ المراكز باسمها، وإلا فيها إشكالات في الحقيقة ذات طبيعة أخلاقية، تربوية، تدييرية، وهنا بغيت نثمن الكلام الذي أشير إليه قبلي هو أنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات أنه أشار فيما أشار إليه إلى إختلالات، قد تكون إختلالات تدييرية عندها علاقة بالتدبير المالي، أيضا محاسبائية وماشي إختلالات فقط، أحيانا مشى وصل حتى الحديث على إختلالات وهذا إشكال اللي يمكن لنا نستحضره اليوم السيدة الوزيرة، وأنا نستحضر أيضا هنا إلى أي حد خصنا نحاولو نعملو جميع على تفعيل هذه التوصيات اللي وردت في هذه التقارير، وإن كان تقارير سابقة ولكن ما زالت الحالة مستصحبة إلى حد الآن.

نعم، السيدة الوزيرة، في الحقيقة لما نتكلمو على المؤسسات، فعلا كان تدار واحد التقرير لواحد المرحلة سابقة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني وضمناها هاذ المراكز، مزيان أن هاذيك التوصيات أن اليوم نشتغلو على التفعيل ديالها، وخصوصا ما تعلق بمعايير وجودة الخدمات في هذه المؤسسات.

اليوم ما بقاش مطلوب أن نقدمو خدمة، ولكن نقدمو خدمة ذات طبيعة إنسانية، خدمة ذات طبيعة حقوقية، خدمة اللي يمكن تكون ذات جودة عالية، وهذا مهم اليوم يكون في هذه المراكز، لأن الأشخاص اللي هما تما باغين هاذ الشئ، ولكن اليوم أيضا نثمن أن الحكومة اليوم جات بالقانون اللي تكلمتو عليه قبل قليل 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، اليوم فيه واحد مجموعة النصوص التنظيمية اللي خاصنا، السيدة الوزيرة، نتقول نفعلوها، أهمها أن بعض هذه المراكز الكبرى فيها ناس اللي هما اليوم متقاعدین عندهم معاشات ومع بعض معاشات هؤلاء تصل إلى هذه المؤسسات.

اليوم، مزيان نمشيو في المقتضى ديال نخرجو هاذيك المؤسسات اللي تيمكن يحدثوها أشخاص معنويين أو ذاتين اللي يمكن يقدمو بها خدمة بعوض بالمقابل، وهنا غادي يلقاو ناس لأن كايين إما الميسورين وإما الناس اللي عندهم أسرما بقاوش قادرين أنهم يرعاو الآباء ديالهم أسميتو، وهذا واقع الآن بدا تينمو عندنا، نلقاو لهم فرصة فين هي جهة تحتضنهم ومؤسسات اللي يمكن تكون، وغيرها من النصوص التنظيمية، نتمناو أنكم تعجلو بالإخراج ديالها السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا.

هو فعلا موضوع استكمال الإطار القانوني والتنظيمي، نحن نشتغل على إخراج النصوص القانونية، النصوص التنظيمية المتبقية وتتعرفو أن 65.15 هو من القوانين اللي عندو نصوص تنظيمية تقريبا 23 نص، اليوم كايين اشتغال حثيث على الإخراج بتنسيق مع الفاعلين لأن فيها نصوص مرتبطة بتدابير غير مرتبطة بالوزارة لوحدها ولكن مرتبطة بالشركاء والفاعلين، واحنا اليوم في المراحل المتأخرة لها.

طبعاً، الإطار التنظيمي والقانوني مهم، ولكن كذلك الإطار مرتبط بالتكوين والعمال الاجتماعيين اللي هو كذلك القانون اليوم في مرحله الأخيرة مهم جدا وسيشكل إضافة نوعية.

فعلا، التكفل عن بعد، اليوم واللي كايين في إطار المراسيم أمر مهم لأن كايين تحولات اجتماعية وثقافية واليوم الخدمة الاجتماعية لا بد من تطويرها،

بل نحن اليوم نشتغل كذلك قلت على الإطار القانوني والبنيات التحتية أنها تكون مناسبة والتكوين والمعييرة نعم في إطار الجودة.

اليوم، ما يمكنش نتكلمو على هاذ المؤسسات دون وضع علامات الجودة، علامات الجودة في الحماية الاجتماعية، وهاذ الأمر ممكن الاشتغال عليه، خاصة أننا في إطار جهوية متقدمة وفي إطار الجهوية، هذه المراكز وضعها الطبيعي هو أن تجد مكانها في الخريطة الجهوية، ما يمكنش فقط على المستوى المركزي، ولكن لا بد أن تدبر جهويا بتضافر مختلف المنتخبين والسلطات العمومية، لأن بالمقاربة الترابية يمكن نجابو على العديد من الإشكالات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 266

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الآخرة 1441هـ (28 يناير 2020م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع دقائق، ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة الخامسة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عامة مشتركة مخصصة لتقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لعرض حول أعمال المجلس لسنة 2018.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مرحبا بكم، مرحبا بكم وباسم السيد الرئيس والبرلمانيون أشكركم على حضوركم وعلى انضباطكم، طبقا لما جاء به الدستور ومقتضيات الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة منه، حيث يقدم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عرضا عن أعمال المجلس برسم سنة 2018.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد إدريس حطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة النواب، والمستشارون المحترمون،

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

ويأتي هذا العرض تفعيلًا للاختصاصات التي أسندها دستور المملكة لهاته الهيئات، بحيث تقدم المؤسسة العليا للرقابة من خلال نظرة حول تدبير المالية العمومية من طرف الجهاز التنفيذي، بما يساعد المؤسسة التشريعية على القيام بأدوارها الرقابية إزاء العمل الحكومي، وبالتالي فإن هذه المحطة من شأنها أن تساهم في تعميق النقاش العمومي ببلادنا، حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

وكما تعلمون، فإن المحاكم المالية تمارس بحكم القانون اختصاصات تتميز بتعددتها وباختلاف طبيعتها، من اختصاصات قضائية، تتوخى التأكد من احترام الضوابط الجاري بها العمل، ومعاينة كل إخلال بها عند الاقتضاء، واختصاصات غير قضائية تهدف أساسا تقييم مستويات النجاعة والفعالية والاقتصاد في تدبير الأجهزة العمومية للعمليات المالية، وكذا تحقيق الأهداف المنتظرة من البرامج والسياسات العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

أصدر المجلس الأعلى للحسابات في يوليوز 2019 تقريره السنوي المتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم 2018، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك، نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره خلال شهر سبتمبر الماضي بالجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك عملا بمقتضيات المادة 148 من الدستور.

وهكذا، تميزت برمجة أشغال المحاكم المالية خلال سنة 2018 بالرفع من عدد المهمات الرقابية المنجزة الذي وصل إلى 274 مهمة رقابية مقابل 160 خلال السنتين الفارقتين، وكذا بتنوع مجال تدخل المحاكم المالية، ليشمل مجمل القطاعات العمومية الحيوية، مع ارتفاع في عدد مهمات التقييم الأفقي للبرامج والسياسات العمومية

وتتجلى حصيلة أشغال المحاكم المالية خلال سنة 2018 بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات في إنجازه لـ 50 مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية، بينما تولت المجالس الجهوية للحسابات تنفيذ 224 مهمة رقابية على مستوى بعض الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية المحلية، وكذا بعض شركات التدبير المفوض.

كما أصدرت المحاكم المالية ما مجموعه 2144 قرارا وحكما في ميدان البت في الحسابات المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، و68 قرارا وحكم في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وعلاوة على ذلك، تابعت النيابة العامة على مستوى المجلس 114 شخص في ميداني التأديب، وأحالت على رئاسة النيابة العامة 8 قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبات جنائية.

وفي مجال آخر، واصلت المحاكم المالية عملية تلقي التصريحات

طرف الدولة بلغت 65.5 مليار، فيما ارتفع حجم الاستثمار العمومي إلى 195 مليار درهم مقابل 190 مليار سنة 2017، وهو ما يمثل 17.5% من الناتج الداخلي الخام.

وقد لاحظ المجلس، أنه على الرغم من الجهود التي بذلت في مجال الاستثمارات العمومية والتي أتاحت لبلادنا التوفر على بنيات تحتية وتجهيزات أساسية في المستوى المطلوب، فإنها لم تمكن مع ذلك من الحد من الفوارق الإجتماعية والتفاوتات المجالية، وكذا تحسين مؤشرات التنمية البشرية، لذا يوصي المجلس، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية، بوضع تصور جديد للاستثمار العمومي، يساهم في تنمية متوازنة ومنصفة، توفر فرص الشغل، وتنمي الدخل، مع اعتماد معايير النجاعة والمردودية والحكامة الجيدة.

وبخصوص معالجة إشكاليات متأخرات الدولة، سجل المجلس الجهود المبذولة إزاء عدد من المؤسسات العمومية ومقاولات القطاع الخاص، والتي تهم أساسا الإرجاعات برسم الضريبة على القيمة المضافة، حيث تم أداء ما مجموعه 35.3 مليار درهم إلى حدود أواخر شهر ماي المنصرم، في حين لا تزال بعض المؤسسات العمومية الكبرى دائنة للدولة بمبالغ مهمة كشركة الطرق السيارة للمغرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات، حيث يتوقع إدراج هذه الديون وتصفيها ضمن عقود برامج يجري الإعداد لها مع المؤسسات المعنية، ويرى المجلس ضرورة مواصلة هذا الجهود الهام قصد تفادي تراكم المتأخرات من جديد.

ومن خلال تقييمه للمعطيات المالية العمومية، وقف المجلس على بعض العوامل التي تعتبر بمثابة تحديات تواجه تدبير المالية العمومية على المدى القصير والمتوسط، ويمكن إجمالها في أربع فئات من المخاطر:

أولهما، التحكم في مستوى عجز الخزينة، فقد سجل المجلس تفاقم هذا العجز الذي وصل سنة 2018 إلى 41.35 مليار أي ما يعادل 3.7% من الناتج الداخلي الخام، بعد أن كان في المستوى 3.5 سنة 2017، كما أن الرصيد العادي للميزانية كأحد مكونات هذا العجز انخفض بدوره، حيث لم يساهم في تغطية نفقات الاستثمار إلا بنسبة 31.5% خلال سنة 2018 عوض حصة فاقت 36% برسم السنة التي سبقتها، ويأتي هذا التراجع بعد عدة سنوات من التحسن التدريجي لعجز الخزينة خلال الفترة ما بين 2012 و2017، متأثرا بانخفاض المداخيل الاستثنائية المتأتية من معونات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالرغم من استمرار التحسن الملحوظ للمداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة؛

أما الفئة الثانية من هذه المخاطر تهم المستوى المرتفع للدين العمومي وتبهرته التصاعدية كنتيجة لتفاقم عجز الخزينة، فقد تزايد حجم دين الخزينة بأكثر من الضعف في العشر سنوات الأخيرة منذ

الإجبارية بالملكيات، حيث تلقت خلال سنة 2018 ما مجموعه 9387 تصريح، وبذلك يصل العدد الإجمالي للتصريحات التي تلقتها المحاكم المالية منذ سنة 2010 في تاريخ حلول منظومة التصريح الإجباري بالملكيات حيز التنفيذ ما مجموعه 232 339.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يتضمن التقرير السنوي عدة مهمات تعنى بصفة مباشرة بتدبير المالية العمومية، وهكذا في إطار المهمة الدستورية التي أوكلها المشرع للمجلس الأعلى للحسابات بمقتضى المادة 148 من الدستور والمتعلقة بمساعدة البرلمان، وتنفيذا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، أنجز المجلس وأودع لدى البرلمان بتاريخ 23 يوليوز 2019 تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2017، والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة المتعلق بنفس السنة، ويسجل المجلس في هذا الصدد أن الحكومة حرصت على التقيد بالأجال التي فرضها القانون التنظيمي للمالية، حيث تم إيداع مشروع قانون التصفية لسنة 2017 بدون تأخير وذلك لأول مرة.

وفي إطار الإعداد لتزليل أحد أهم مستجدات القانون التنظيمي للمالية والذي يتعلق بالتصديق على حسابات الدولة ابتداء من فاتح يناير 2020، بادر المجلس باتخاذ جملة من التدابير سواء من حيث الوقوف على أفضل الممارسات الدولية، أو دعم الكفاءات، أو توزيع المهام داخل أجهزته، وذلك بهدف الشروع في تنفيذ هذا الإصلاح الهام، لذا نأمل أن تتضافر الجهود على مستوى كل الإدارات العمومية وعلى الخصوص وزارة الاقتصاد والمالية، لتكون في الموعد ونحترم الأجال المنصوص عليها ضمن مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

وعلى صعيد آخر، وطبقا للصلاحيات التي أسندها دستور المملكة للمجلس الأعلى للحسابات حول ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قانون المالية، فقد انتظم المجلس في إنجاز هذه المهمة سنويا، اعتمادا على المعلومات الأولية التي تصدرها الوزارة المكلفة بالمالية.

وفي هذا الإطار، أنجز المجلس مهمة رقابية حول النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانية 2018، وقد لاحظ المجلس من خلالها تزايد النفقات العادية والتي بلغت 213 مليار درهم، حيث سجل حجمها الإجمالي بالمقارنة مع سنة 2017 ارتفاعا بما يناهز 6.9 مليار درهم نتيجة زيادة نفقات المعدات والخدمات، وبخصوص نفقات الموظفين فقد بلغت 106 مليار درهم، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار نفقات الأجور والتعويضات والإعانات والمساهمات المدرجة ضمن بنود أخرى خارج فصول الموظفين، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين، بما فيها أجور المدرسين المتعاقدين مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يرتفع إلى ما يناهز 140 مليار درهم، ليمثل بذلك نسبة تقارب 12.6% من الناتج الداخلي الخام، كما نسجل أن نفقات الاستثمار المنجزة من

كما يوصي بوضع خطة شاملة بمشاركة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين قصد توفير الظروف المواتية لتنوع وتجويد العرض التصديري، ومساعدة النسيج المقاولاتي على الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة المرتبطة بالتصدير، والانفتاح على أسواق جديدة، والرفع من نسب الاندماج الصناعي، والزيادة في القيمة المضافة المحلية للصادرات، ونعتبر أن هذه التوجهات يمكن أن تشكل أرضية ملائمة للنقاش بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

كما أن الإصلاحات الجارية المتعلقة بالجهوية المتقدمة والمجالس الجهوية للاستثمار وما يواكبها في مجال اللاتمرکز، تعد من الأوراش الواعدة التي يتعين توظيفها من أجل بلوغ هذه الأهداف، طبقا لما خلصت إليه المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنعقدة أواخر دجنبر المنصرم بأكادير:

وفي ذات السياق، يتعين وضع الآليات الملائمة لتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وتبسيط ولوجها للتمويل البنكي، كما أكد على ذلك جلالة الملك، نصره الله، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، والتي أعلن عن تفعيلها برئاسة جلالة الملك، أمس الإثنين.

الفئة الرابعة من هذه المخاطر، ترتبط بإشكالية ديمومة أنظمة التقاعد التي لا تزال مطروحة، فقد بلغ العجز التقني للنظام المدني لمعاشات الصندوق المغربي للتقاعد مع متم سنة 2019 ما مجموعه 5,24 مليار درهم بعد أن سجل 6 مليار درهم سنة 2018، 5,6 مليار درهم برسم سنة 2017، كما تراجعت احتياطياته إلى تقريبا 76 مليار درهم.

ويعرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدوره (CNSS) نفس الوضعية، ولو بوحدة أقل، في حين يسجل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) فائضا تقنيا ضئيلا لا يتجاوز مليون درهم، إثر ارتفاع موارده ارتباطا بتزايد أعداد المنخرطين، وبالتالي فإن توازنات الصناديق الثلاثة قد تواجه مخاطر متزايدة في المستقبل القريب.

ولقد سبق لي من خلال مداخلاتي السابقة أمام مجلسكم الموقرين أن تناولت بالتفصيل وضعية هذه الصناديق والمخاطر الكبيرة التي تمثلها مؤشرات العجز على توازن المالية العامة، غير أنه لحد الآن لم يتم الشروع بعد في المراحل الموالية للإصلاح في اتجاه إحداث قطب موحد للقطاع العمومي، يستجيب للشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة.

لذا، أود أن أؤكد مرة أخرى، أن الأمر يستدعي تدخلا حاسما لتسريع وتيرة الإصلاح، قصد تفادي نفاذ الاحتياطيات وأثاره السلبية على ديمومة أنظمة التقاعد وعلى الإدخار وكذلك على تمويل الاقتصاد الوطني.

2009، حيث انتقل من 345.20 مليار درهم ليبلغ مستوى 750.12 مليار درهم مع نهاية 2019، بما يمثل 65.3% من الناتج الداخلي الخام وبزيادة تناهز 27.4 مليار درهم مقارنة مع 2018، وتدل المعطيات على أن الهدف المتوخى لبلوغ المستوى من الدين يناهز 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021 أصبح أمرا صعب المنال؛

أما عن جاري الدين العمومي الكلي، أي دين الخزينة بالإضافة إلى ديون المؤسسات والمقاولات العمومية، والديون المضمونة من طرف الدولة، دون احتساب ديون الجماعات الترابية والديون غير المضمونة، فقد بلغ ما قدره 901 مليار درهم أي ما يمثل 81.4% من الناتج الداخلي الخام، ويرى المجلس أن تدبير الدين المضمون نظرا لحجمه المتزايد وتداعياته المحتملة على المالية العمومية، يستوجب توفير معطيات شاملة عنه وكذا المعايير المعتمدة لتفعيله خاصة ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية.

الفئة الثالثة من هذه المخاطر تتعلق بالحسابات الخارجية، إذ على الرغم من النتائج الإيجابية التي سجلت خلال السنوات الأخيرة من خلال تنامي الصادرات في العديد من القطاعات، كالفوسفاط ومشتقاته، المنتجات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب، والمنتجات الفلاحية، فإن عجز الميزان التجاري يعرف تفاقما متزايدا نتيجة ارتفاع الواردات، خاصة تزايد الفاتورة الطاقية والمشتريات من سلع التجزئة.

وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي وصلت إلى 47.4 مليار درهم بفضل تسجيلها لمداخيل استثنائية، وكذا من خلال شبه الاستقرار لمداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وأخذا بعين الاعتبار للتدني الملحوظ لهبات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، لينتقل من 3.4% إلى 5.5% من الناتج الداخلي الخام.

وعلى مستوى احتياطياتنا من العملة الصعبة، فقد سجلت بعض التنامي خاصة على إثر اللجوء مؤخرا إلى السوق الدولي، حيث أمكن للخزينة تعبئة مليار يورو، مما جعل حجم هذه الاحتياطيات يصل إلى 239.6 مليار درهم عند نهاية شهر نوفمبر 2019، مقابل 230.9 مليار درهم عند نهاية سنة 2018، مع شبه استقرار مؤشر تغطية الواردات أي ما يفوق بقليل 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

ويرى المجلس بهذا الخصوص، أن اللجوء إلى الاستدانة يقتضي الحرص على التحكم بين الدين العمومي الداخلي والخارجي، على أساس مؤشرات التكلفة والمخاطر بما يتيح توفير الاستقرار لتمويل الخزينة، ولكن كذلك تأمين احتياطياتنا من العملة الصعبة في مستويات مقبولة.

ويعتبر المجلس أن تضامن توازن واستدامة الحسابات الخارجية لبلادنا تستلزم المزيد من الجهود لضبط تزايد وتيرة النفقات العمومية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عجز الحسابات الخارجية،

على مستوى مؤسستين عموميتين محليتين، ومهمتين لمراقبة استخدام الأموال العمومية من طرف الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي. وكما تلاحظون، يعطي هذا الجرد فكرة على تنوع وتعدد القطاعات والمرافق والمواضيع التي تناولها التقرير السنوي والذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، مما يبرز المكانة التي يحتلها تدبير المال العام ضمن اهتمامات الأوساط الإعلامية والرأي العام.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

لأن الحيز الزمني المخصص لهذا العرض لا يسمح بالإسهاب في مضامين كل المهمات الرقابية، أود أن أركز على موضوعين أساسيين يكتسيان طابعا موضوعاتيا:

يتعلق الموضوع الأول بنظام التأمين الإجباري على المرض، والذي أنجزت بخصوصه مهمتين على مستوى الصندوقين المشاركين في تديره بموجب القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، حيث أسندت هذه المدونة تدبير النظام إلى كل من:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالنسبة لأجراء ومتقاعدي القطاع الخاص؛

- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فيما يتعلق بموظفي القطاع العام؛

- الوكالة الوطنية للتأمين الصحي التي أحدثت بهدف الحرص على حسن سير هذا النظام.

وكما تعلمون، فقد اعتبر هذا الإصلاح بمثابة مشروع مجتمعي يروم الاستفادة على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية عبر تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

وقد عرفت المؤشرات الأساسية المرتبطة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الأجراء تطورا ملحوظا سواء من خلال توسيع قاعدة المستفيدين، حيث وصل عددهم مع نهاية سنة 2018 إلى أكثر من 10 مليون مستفيد، أو كذلك من خلال إجمالي نفقات الخدمات والأعمال الطبية للنظام التي بلغت ما يقرب من 9 مليار درهم؛

ويتبين من خلال المهمتين الرقابيتين للمجلس أن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض قد استغرق آجالا طويلا لتفعيل كل مكوناته، بالإضافة إلى أن تديره يعاني من مجموعة من الاختلالات المتعلقة بالحكامة وتغطية نفقات خدمات العلاج والتوازن المالي للنظام.

فيما يخص حكاما المنظومة، لاحظ المجلس أن الإطار القانوني للنظام يبقى غير مكتمل، حيث لم يتم بعد إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل مقتضيات القانون 65.00، رغم مرور أزيد من 14 سنة على صدورهما، وهو ما أثر سلبا على تدبير هذا النظام بشكل سليم.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، كما أشرت إلى ذلك، يتضمن التقرير السنوي المعروض على أنظاركم كافة المهمات المنجزة خلال سنة 2018، وقد وضع رهن إشارتكم ملخصا لها بالموازاة مع هذا العرض، وبغض النظر على الأنشطة العادية ذات الصبغة القضائية، فإن المهمات المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج العمومية، استحوذت على الحيز الأكبر من التقرير السنوي، باعتبار الموارد المرصودة لممارستها وأهمية الخلاصات المتمخضة عنها مرفقة بتعقيبات مسؤولي الأجهزة التي خضعت للمراقبة.

وهكذا، يشمل التقرير السنوي مهمة حول "جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وأخرى حول "المعطيات الأولية لتنفيذ ميزانية 2017"، بالإضافة إلى 4 مهمات تهم القطاع المالي متمثلة في مراقبة تسيير صندوق الإيداع والتدبير وفرعين تابعين له في (Fipar Holding) وشركة (Medz)، وكذا شركة الوديع المركزي (Maroclear)..

كما تناول التقرير قطاع الصحة من خلال 9 مهمات رقابية، خصصت إثنين لتقييم تدبير التأمين الإجباري الأساسي على المرض ومراقبة تدبير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بالإضافة إلى 6 بنيات استشفائية.

أما قطاع التربية والتكوين، فقد عرف إنجاز 10 مهمات خصصت واحد منها للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس-ماسة، في حين أنصبت 9 مهمات على مؤسسات التعليم العالي.

كما عرف مجال الفلاحة والصيد البحري للمياه والغابات إنجاز 5 مهمات، منها 4 مهمات لتقييم برامج عمومية من مخطط، هي مخطط أليوتيس (Halieutis)، برنامج توسيع الري، تقييم سلسلة الزيتون، برنامج تخليف غابات الفلين، بالإضافة إلى مهمة مراقبة التسيير، مهمة مراقبة تسيير المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المعروف بـ (l'ONSSA).

وبخصوص مجال الثقافة والاتصال، فقد شملته أربع مهمات رقابية تخص إثنين: "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، في حين همت الثالثة شركة (SOREAD-2M)، أما المهمة الرابعة فقد تعلقت ببرنامج تشجيع الصناعة السينمائية.

وعرف ميدان الطاقة والمعادن إنجاز مهمة لمراقبة النشاط المعدني للمكتب الشريف للفوسفات، وأخرى لتقييم تدابير النجاعة الطاقية، وشملت 3 مهمات أخرى تدبير كل من الملك العمومي المائي، المؤسسات السجنية، ومركزي تسجيل السيارات بتطوان وطنجة.

وفيما يتعلق بالمجالس الجهوية للحسابات، فقد أنجزت من جانبها في إطار مراقبة التسيير واستخدام الأموال العمومية، العديد من المهمات الرقابية تتوزع ما بين 260 جماعة ومجموعة من الجماعات، 14 مراقبة لعقود التدبير المفوض للمرافق العمومية المحلية، ومهمتين

عرف تدهورا مستمرا خلال الفترة ما بين 2009 و2018، حيث سجلت سنة 2016 أول عجز تقني والذي بلغ ما يناهز 273 مليون درهم في سنة 2018، وتعزى هذه الوضعية إلى ضعف تطور المداخيل عموما، وكذا لعدة عوامل منها على وجه الخصوص:

أولا، عدم مراجعة نسب الاشتراكات منذ أزيد من 14 سنة، حيث بقيت هذه النسب في حدود 5% من الأجر الشهري للموظفين النشيطين تؤدي مناصفة بين الموظف والمشغل؛

ثانيا، وضع سقف لمبلغ الاشتراك في حدود 400 درهم في الشهر كيفما كان مستوى الأجر؛

ثالثا، حذف مساهمة المشغل عند إحالة الموظف على التقاعد لتتقلص نسبة الاشتراك إلى 2.5%؛

رابعا، تدهور المؤشر الديموغرافي لتغطية المنخرطين النشيطين بالمقارنة مع أصحاب المعاشات، والذي تراجع خلال الفترة ما بين 2006 و2018 من 3.8 نشيط مأمّن لكل متقاعد واحد إلى 1.7؛

خامسا، تزايد نفقات النظام عموما وخدمات العلاج بوجه خاص، ومن ضمنها تلك المرتبطة بالأمراض المزمنة والمكلفة التي تستحوذ على 50% من إجمالي نفقات النظام.

واعتبارا لكل هذه المعطيات، فإن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لموظفي القطاع العام لن يسترجع توازناته دون الرفع تدريجيا لنسب الاشتراكات، أخذا بعين الاعتبار الانعكاسات المالية الحالية والمرتقبة لمختلف عناصر التكاليف التي يتحملها النظام على المدى القصير والمتوسط.

وفي مجال الاستفادة من التمويلات التي يتيحها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لاحظ المجلس ضعف النسبة التي تستقطبها الوحدات الاستشفائية العمومية، والتي لا تتجاوز على سبيل الإشارة 6% من إجمالي نفقات العلاج للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وبحصة أقل لا تزيد عن 2% بالنسبة للنظام الذي يقوم بتدييره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

ويرى المجلس أن توازن وديمومة النظام يستلزم الحفاظ على احتياطاته والحرص على تنميتها، الأمر الذي لن يتأتى إلا عبر وضع آليات الضبط الضرورية ومنها مراقبة النفقات المرتبطة بالعلاجات الطبية والرفع من مستوى الموارد وتنويعها، علما أن هذه الصلاحيات تدخل ضمن اختصاصات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

وعلاقة بمنظومة الصحة العمومية، يوصي المجلس بتطوير نظام الصحة الوقائية من أجل تقليص الإصابات بالأمراض المزمنة والمكلفة، وتطوير العرض الصحي العمومي وتحسين جاذبيته عن طريق تجويد الخدمات الصحية المقدمة من طرف المستشفيات العمومية.

وفيما يتعلق بتعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض، فيتبين أن ما يناهز 900.000 شخص، إلى حدود سنة 2017، لا زالوا تابعين لأنظمة خاصة ولم يلتحقوا بمنظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، منهم 640.000 في القطاع الخاص والباقي يعملون في 32 مؤسسة عمومية. ويعزى ذلك إلى أن بعض المقتضيات القانونية الانتقالية لا تزال قائمة في غياب أجل محدد لحذفها.

وبخصوص ضبط المنظومة، فقد كان المشرع يهدف من خلال إحداث الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وإخضاعها لوصاية الدولة إلى الرفع من صلاحيتها والحفاظ على استقلاليتها، غير أن تموقعها المؤسساتي تحت وصاية وزارة الصحة لا يمكنها حاليا من أداء دورها بشكل كامل في مجالات التحكيم وضبط النظام والزرع عند الاقتضاء، إزاء كافة الفاعلين في منظومة التغطية الصحية الأساسية.

وفضلا عن ذلك، فإن الوكالة لا تتوفر على المعلومات اللازمة للاضطلاع بمهمتها المتعلقة بالتأثير المالي للصندوقين، وذلك في غياب بيانات إحصائية مفصلة ودقيقة وأنية خاصة بالإحصائيات المتعلقة باستهلاك الأدوية وربطها بالمعطيات الخاصة بالمستفيدين.

وفي ذات السياق، فإن التعرفة، التعرفة المرجعية الوطنية، على الرغم من كونها إحدى الآليات الرئيسية التي تحدد العلاقة بين الهيئات المكلفة بالتغطية والمهنيين، فإنها لم تخضع لأي مراجعة منذ انطلاق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سنة 2006، وبالتالي فإنها أصبحت متجاوزة وغير ملزمة بالنسبة لمقدمي الخدمات الطبية الذين يطبقون أسعارا تتجاوز بكثير مستويات التعريف المرجعية الوطنية.

وإذا كانت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي قد أخذت المبادرة في هذا الشأن خلال الأسابيع الأخيرة قصد مراجعة التعريف الحالية، فكنا نأمل أن يتم التصدي لهذه الإشكالية في حرص على التنسيق المحكم بين كافة الأطراف المعنية، بما يضمن مصالح المستفيدين، وفي نفس الوقت التوازن المالي للمنظومة على مستوى كل من الصندوقين.

المجموعة الثالثة من الاختلالات، تتعلق بتغطية النفقات الطبية، حيث أن التأمين الإجباري عن المرض في وضعه الحالي لا يتيح تسديد المصاريف المرتبطة بأهم المستجدات في مجال الخدمات والمستلزمات الطبية، نظرا لعدم مواكبة التطور المستمر للعلوم الطبية ولعدم تحيين مصنفات الأعمال الطبية.

هناك مجموعة كذلك من الاختلالات تتعلق بالتوازن المالي للمنظومة. فقد لاحظ المجلس في هذا الجانب أن الوضعية المالية لنظام التأمين لفائدة إجراء القطاع الخاص حافظت على التوازن طيلة الفترة الممتدة ما بين 2006 و2018، إلا أن هذا الوضع يمكن أن يتغير خلال السنوات المقبلة نتيجة تنامي استهلاك العلاجات والخدمات الطبية والرفع المرتقب لمستويات التعريف المرجعية الوطنية.

وعلى عكس ذلك، فإن النظام المتعلق بموظفي القطاع العام قد

حضرات السيدات والسادة،

الموضوع الثاني الذي أود الوقوف عند بعض جوانبه، هم القطاع السمعي البصري العمومي حيث انكبت 3 مهمات رقابية على تقييم تدبير كل من الشركة "الوطنية للإذاعة والتلفزة" (SRNT) و"شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية"، (SOREAD-2M)، فإن من المعلوم أن المشهد الإعلامي السمعي البصري، يحظى بعناية كبرى لدى مختلف أوسط الرأي العام، كما يعرف تحديات بالغة الأهمية، خاصة من خلال انتظارات المواطن لتوفير خدمات عمومية في هذا المجال، ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذا في سياق المنافسة الحادة التي تعرفها الشركتان إثر التوسع المتزايد لأنشطة كبريات القنوات الفضائية الأجنبية وتعدد وسائط الاتصال الحديثة.

ويتبين أن الوضعية المالية للشركتين العموميتين جد حرجية، فقد عرفت النتيجة الصافية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تدهورا ملحوظا منذ سنة 2012، حيث سجلت عجز بلغ 146 مليون درهم، وعلى الرغم من التحسن الطفيف خلال السنوات اللاحقة فإن الشركة تواجه العديد من الصعوبات لإيجاد مستوى من الاستقرار.

أما شركة (SOREAD) فتعرف وضعيتها تفاقما أكبر الرقابة حيث تسجل منذ سنة 2008 نتائج سلبية، إذا تكبدت الشركة في المتوسط خسارة سنويا قدرها 100 مليون درهم خلال الفترة ما بين 2008 و2018، مما لا يسمح لها بالقيام بالاستثمارات الضرورية لتحديث مختلف مرافقها.

ومن حيث الموارد المالية، تجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تعتمد أساسا على الإعانات المقدمة من طرف الدولة والتي بلغت سنة 2018 ما قدره 931 مليون درهم، بينما الموارد الذاتية للشركة والمكونة أساسا من مبيعات المساحات الإشهارية تبقى ضعيفة، حيث لم تتجاوز 13% من تمويلها منذ 2013؛

وبالمقابل تعتمد شركة (SOREAD-2M) في تمويلها بشكل أساسي على عائدات الإشهار، حيث لا تتعدى إعانات الدولة منذ سنة 2013 في المتوسط 50 مليون درهم سنويا أي نسبة 7% من إيرادات الشركة.

ويرى المجلس أن النموذج الاقتصادي الذي تعتمده شركة (SOREAD) يجعل إمكانية التوفيق بين الربحية المالية والتزامات الخدمة العمومية أمرا صعبا، إن لم نقل مستحيلا، علما أن دفتر التحملات يفرض عددا معيناً من الالتزامات لبث الإشهار، ومن خلال تقييمه لتدبير الشركتين، يسجل المجلس عدم تجديد عقود البرامج بين الدولة والشركتين العموميتين منذ سنة 2012 وهو ما يتناقض مع الدور الاستراتيجي الذي ينتظر أن يلعبه القطاع السمعي البصري العمومي، كما أنه يتعارض مع مقتضيات القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الذي ينص على أن المخصصات من الميزانية التي تمنحها الدولة للشركتين تكون بناء على عقود برامج.

وإلى جانب ذلك، لاحظ المجلس أن هاتين الشركتين العموميتين على الرغم من أوضاعهما المالية الحرجية، وكونهما تتوفران على نفس الرئيس المدير العام، فإنهما لا تشكلان قطبا موحداً يمكنهما من العمل في ظروف أفضل من حيث التنسيق والتكامل في الأنشطة والاقتصاد في تدبير الموارد.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري سبق أن أصدر سنة 2006 بالموازاة مع تعيين الرئيس المدير العام لشركة (SOREAD) رأيا، أكد فيه على الحاجة إلى تجميع وتقريب مكونات السمعي البصري العمومي في قطب عمومي موحد، متنوع، متكامل، مع الاستفادة من إنجازات الشركتين الحاليتين.

وبناء على هذا التقييم، يؤكد المجلس على الصبغة الاستعجالية التي تكتسبها إعادة هيكلة القطاع السمعي البصري في بلادنا وتجميع مكوناته ضمن قطب عمومي موحد.

ويرى المجلس أننا تأخرنا كثيرا في أخذ المبادرة، إذ بعد مضي أكثر من 13 سنة على المراحل الأولى للإصلاح، لم يتم بعد إنشاء هذا القطب السمعي البصري العمومي الذي سيكون من بين وظائفه، تحديث القطاع وإحداث نوع من التكامل والتنسيق، خاصة في سياق المنافسة القوية للشبكات الفضائية الأجنبية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

علاقة بأشغال المجالس الجهوية للحسابات، أود أن أشير إلى أن جميع جهات المملكة قد تمت تغطيتها بمجالس جهوية للحسابات قصد مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة.

وحرصا منها على الإسهام بشكل فعال في تخليق الحياة العامة، وفي إرساء آليات الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، فقد ضاعفت هذه المجالس من مجهودها الرقابي في مختلف مجالات تدخلاتها، مع التركيز على المواضيع والمجالات التي تستأثر باهتمام المواطن، وذات الارتباط الوثيق بحياته اليومية.

وقد أضحت مالية الجماعات الترابية تشكل رهانا حقيقيا بالنسبة للمالية العمومية، ففي سنة 2018 بلغت مداخيل الجماعات الترابية حوالي 42 مليار درهم، منها ما يزيد عن 27 مليار درهم متأتية من الموارد المالية المحولة من طرف الدولة، حيث لم تتجاوز مواردها الذاتية مبلغ 15 مليار درهم، ولا تتعدى تغطية هذه النفقات العادية البالغة حوالي 24 مليار درهم نسبة 58%.

وترجع هذه الوضعية إلى مجموعة من الاختلالات، وقف عليها التقرير الموضوعاتي الذي أنجزه المجلس حول الجبايات المحلية، والذي خلص من خلاله إلى محدودية الموارد الجبائية المعبأة، إلا أن محدودية الموارد الجبائية المعبأة تجعل هذه الجماعات غير قادرة على الإسهام بالشكل المطلوب في التنمية المحلية.

ومن جانب آخر، وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها تمويل الأسواق بالمواد الغذائية، خاصة للحوم الحمراء والخضروات والفواكه، بطريقة منتظمة وبالجودة المطلوبة، فقد تم إنجاز مهمة موضوعاتية حول "تدبير المجازر" أفضت إلى إصدار مذكرة استعجالية، استعرضت أهم النقائص ذات الطابع البنيوي التي يعاني منها قطاع المجازر، والتي تتعلق بالإطار القانوني وبغياب شروط النظافة والصحة، فضلا عن مجموعة من الاختلالات التدبيرية.

وفي نفس الموضوع، يجري الإعداد حاليا لمهمة رقابية حول "أسواق الجملة للخضروات والفواكه"، بالنظر للمشاكل والصعوبات التي يتعين تجاوزها قصد تحديث وإعادة هيكلة هذا القطاع.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن المكتسبات التي حققتها بلادنا خلال العقد الأخيرين والمؤهلات المتوفرة على الصعيد المؤسساتي والبشري، من شأنها أن تضمن الظروف المواتية للشروع في إصلاحات عميقة، تشمل منظومة الحكامة في القطاع العام.

وانطلاقا من المرجعية الدستورية التي مكنت من خلق دينامية جديدة في التدبير العمومي، من خلال إرساء العديد من مبادئ الحكامة الجيدة، فإن المرافق العمومية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تعبئة شاملة، من أجل تفعيل هذه المبادئ بما يعزز الثقة في المؤسسات ويضع خدمة المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

ومن جهته، سيحرص المجلس على توسيع وتنوع تدخلاته لتشمل كل القطاعات والمرافق العمومية، واختيار المهمات الرقابية بكامل الاستقلالية، بناء على معايير موضوعية كما حددتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ولا سيما من خلال إعلان مكسيكو.

وتتجلى هذه المعايير أساسا في حجم الرهانات والمخاطر المالية والتدبيرية ونوعية الأنشطة القطاعية والنظم القانونية للأجهزة، مع تأمين تغطية ترابية واسعة لضمان تواجد فعلي لعمليات المراقبة على كافة التراب الوطني.

كما سيتشبت المجلس عند كل أطوار المهمات الرقابية بالمساطر التي يحددها القانون والتي تتميز بخاصيتين أساسيتين: القرار الجماعي واحترام المسطرة التوجيهية التي تسمح للأجهزة الخاضعة للمراقبة بتقديم أجوبتها وآرائها وتعليقاتها طوال مدة إنجاز الرقابة، وعلى ثلاث مراحل:

- عند إعداد الملاحظات في التقرير الأولي؛

- بعد إعداد التقرير النهائي؛

- ثم عند نشر الخلاصات في التقرير السنوي.

وعلاقة بمتابعة توصيات المجلس، نلاحظ أن غالبية المناطق

وتتمثل أهم النقائص المسجلة في تعدد الرسوم والأتاوى المحلية مع ضعف مردوديتها في بعض الأحيان، وذلك نتيجة عدم ضبط الوعاء الضريبي، وعدم استغلال المؤهلات الجبائية المهمة التي تتوفر عليها هذه الجماعات، وكذا محدودية الإصدارات وضعف عملية التحصيل.

وبالنسبة لنفقات الاستثمار للجماعات الترابية، فقد بلغت 16.4 مليار درهم برسم سنة 2018، غير أن نسبة إنجاز التوقعات الخاصة بها ظلت متواضعة، حيث لم تتعدى 44%، ويعزى هذا الوضع أساسا إلى ضعف البنيات التنظيمية والقدرات التدبيرية للجماعات الترابية، وإلى النقص في الموارد البشرية المرصودة لمهام التخطيط والتدبير المالي وتتبع المشاريع الاستثمارية.

وفي سياق آخر، ونظرا لأهمية تدبير المرافق العمومية المحلية وانعكاساتها على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، أصدر المجلس تقريرا موضوعاتيا حول التدبير المفوض لقطاعات توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل والنقل الحضري وجمع النفايات والنظافة، وقد كان لهذا النمط من التدبير بعض الانعكاسات الإيجابية، والمتمثلة على الخصوص في التدارك النسبي للتأخير المسجل على مستوى الاستثمارات وبعض التحسن في مستوى خدمات النظافة.

ولكن بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الإطار، فإن التقرير وقف على مجموعة من الاختلالات، ترجع في غالبيتها إلى غموض بنود دفاتر التحملات وعدم توازن البنود التعاقدية بشأن توجيه الواجبات بين المفوض والمفوض إليه، وعدم إنجاز خدمات المرفق العام طبقا لما هو متعاقد بشأنه.

وفضلا عن ذلك، وبخصوص التدبير المفوض لمرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، يعرف تدبير "صندوق الأشغال" عدة اختلالات، ذلك أن المساهمات التي تقوم بها الشركات المفوض إليها بتحصيلها لا يتم دائما إيداعها بالكامل لحساب الصندوق، كما أن إيداع المبالغ المحصلة غالبا ما يأتي متأخرا عن الأجل التعاقدية، وفي بعض الحالات تلجأ الأطراف المتعاقدة إلى استعمال هذه الأموال خارج الضوابط المحددة لذلك.

ونظرا للمكانة الاستراتيجية التي يحتلها قطاع النقل بصفة عامة، والنقل الحضري بصفة خاصة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والدور الحيوي الذي يلعبه في تسهيل عملية تنقل المواطنين، لا سيما في ظل التوسع العمراني السريع الذي عرفته مجموعة من المدن وارتفاع الكثافة السكانية بها، فقد أولت المجالس الجهوية للحسابات حيزا من أعمالها لهذا القطاع، ووقفت على تدني الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصة على مستوى بعض الجماعات الكبرى التي لم تعد قادرة لوحدها على تحمل الأعباء المالية المترتبة عن الاستثمار في هذا المرفق الحساس، مما يستلزم دعم الدولة لها في هذا المجال، على غرار ما تم بالنسبة لشبكتي الطرامواي في مدينتي الرباط والدار البيضاء.

جميعا هذه القيم التي نسعى إلى تنزيلها على أرض الواقع، بما يخدم أهدافنا السامية لإرساء مجتمع متضامن ومتماسك، يركز على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

لذا أود أنا أستغل هذه الفرصة لأشيد بعلاقات التعاون البناء السائد بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تنعزز باستمرار، والتي تهدف أساسا إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين، وتكريس أدوارها الدستورية.

كما أجدد الشكر للحكومة على الدعم الذي ما فتئت تقدمه للمجلس الأعلى للحسابات حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، ليس من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية فحسب، ولكن أيضا بتيسير متابعة تطبيق التوصيات وحث المرافق العمومية على التفاعل معها على أوسع نطاق، هدفنا في ذلك، خدمة المصالح العليا للوطن، وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ووقفنا الله جميعا لما فيه خير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس الأول للمجلس الحسابات،
شكرا للسيدات والسادة البرلمانويون.
رفعت الجلسة.

الخاضعة للمراقبة، وكذا المسؤولين عنها يتفاعلون إيجابيا مع هذه التوصيات، بل إن مجموعة من هذه الأجهزة تعتمد ما ضمن خطط عملها، كما وقف على ذلك مجلسكم الموقر ولجانه المختصة من خلال النقاش العميق والمثمر عند دراسته لتقارير المجلس الأعلى للحسابات حول مراقبة تسيير بعض المرافق والمؤسسات العمومية وكذا تقييم البرامج والسياسات العمومية.

وفي متابعتنا لمهامنا الرقابية، نحرص على التطبيق الصارم للقانون والتعامل بالحزم والضبط اللازمين كلما وقفنا على تجاوزات تتعلق بعدم التقيد بالمقتضيات الجاري بها العمل، أو نتج عنها ضياع أو هدر للمال العام، وذلك بتحريك المساطر القضائية على مستويين:

- المستوى المتعلق بالميزانيات والمالية التي تطلع به المحاكم المالية، والذي يهدف إلى معاقبة كل المسؤولين والأعوان العموميين على ارتكابهم للمخالفات المالية والتدبيرية المنصوص عليها في القانون؛

- والمستوى الثاني المتمثل في الإحالة على رئاسة النيابة العامة للقضايا التي قد تستوجب عقوبات جنائية.

إن إصدار الأحكام والتقارير والتوصيات عن المحاكم المالية، ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما يعكس الاهتمام الدائم بإشاعة وتفعيل قيم وقواعد الحكامة الجيدة التي تعتبر في عالم اليوم إحدى محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

ومما لا شك فيه أننا، برلمانا وحكومة ومؤسسات دستورية، نتقاسم

محضر الجلسة رقم 267

التاريخ: الثلاثاء 09 جمادى الآخرة 1441هـ (04 فبراير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثلاثة وثلاثون دقيقة إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ومن النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 44.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية لتفادي الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن النقل الجوي والبحري، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

2- مشروع قانون رقم 45.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا، الموقع بمراكش 25 مارس 2019؛

3- مشروع قانون رقم 47.19 يوافق بموجبه على البروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المتعلق ببرلمان الإفريقي المعتمد بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

4- مشروع قانون رقم 48.19 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، الموقع بالرياض في 5 ماي 2015؛

5- مشروع قانون رقم 49.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

6- مشروع قانون رقم 50.19 يوافق بموجبه على الإتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

7- مشروع قانون رقم 51.19 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القضائية في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

8- مشروع قانون رقم 52.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

9- مشروع قانون رقم 56.19 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون والتسهيل في ميدان الاستثمارات بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

10- مشروع قانون تنظيمي رقم 72.19 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وأودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترحين قانونين التاليين:

أولا، مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (الموافق ل30 ديسمبر 1971) يحدث بموجبه نظام لرواتب التقاعد المدنية؛

ثانيا، مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 4 فبراير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 58 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 57 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 27 جوابا.

كما لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة الأسئلة، حيث عوض

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع السؤال يتعلق بوضعية المختلين عقليا داخل السجون المغربية، فهناك تضارب في الإحصائيات، وهذا الوضع أصبح مقلقا وأصبح يخيف الرأي العام الوطني، لأن هذه الفئة حقيقة تعيش مأساة بكل أبعادها الصحية والنفسية والحقوقية وكذلك الاجتماعية، لذلك فالوضع يتطلب تدخلا استعجاليا لتصحيح وضعية المختلين عقليا المتواجدين بالسجون المغربية.

فنود معرفة توجهات الحكومة لحل هذه الإشكالية.

وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السؤال الذي تفضلتم بطرحه على الحكومة نصه هكذا: "تحرك مسطرة المتابعة ضد بعض الأشخاص المختلين عقليا أمام القضاء، وتقرر النيابة العامة اعتقالهم رغم ظروفهم الصحية، كيف يمكن معالجة هذه الإشكالية؟"

وهذا السؤال، اعتذر السيد وزير العدل عن الجواب عنه، لأنه هو الذي كان مخاطبا به بحكم عدم الاختصاص للجواب نيابة عن النيابة العامة، وبالطبع السيد رئيس الحكومة أوكل لوزير الدولة أن يعقب.

وبالطبع تعيبي لن يكون إلا على السؤال كما هو مطروح كتابة، وإن كنت مستعدا أيضا أن أتفاعل بشكل مباشر مع ما تفضلتم به لو كان الوقت يسمح، لأقول لكم مذكرا بأن السلطة القضائية كرس الدستور استقلالها بشكل واضح وفق ما هو منصوص عليه في المادة 107 و109 وما إليها، وبالطبع فإن هذا الاستقلال شمل النيابة العامة، وهكذا فإنه بصدور القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيس النيابة العامة، وبسن القواعد تنظيم رئاسة النيابة العامة، نصيح أمام استقلال مؤسساتي واضح على هذا الشأن.

طبعاً، كما قلت، وزير العدل لم يعد له أي علاقة بقرارات النيابة العامة ولا الحكومة أيضاً مختصة لكي تجيب نيابة عن النيابة العامة، ولكن مع ذلك ننبه إلى أن موضوع الاعتقال وما إليه، سواء تعلق الأمر

سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الموجه لقطاع العدل، حول "تأطير الحقل الرياضي وحمائته من المتلاعبين"، بسؤال موجه لنفس القطاع، موضوعه "إصلاح المهن القضائية".

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سوف نكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول موجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، حول "المختلين عقليا المتابعين قضائيا".

نعم تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع الأسف نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى لإثارة هاذ المشكل المتكرر ديال غياب السادة الوزراء عن الجلسات العامة والتعامل غير المبرر للحكومة مع البرلمان، وبالتالي خاص الحكومة تعطي المكانة الحقيقية لهاذ القبة، وخاصة مجلس المستشارين.

اليوم، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مبرمجة سؤال على وزير الخارجية، والسيد وزير الخارجية حاضر في اللجنة حتى للواحدة والربع ديال النهار، وفي الوثيقة كيقولوننا يتعذر على السيد وزير الخارجية الحضور لهاذ الجلسة، والسيد رئيس الحكومة، في هاذ القبة كيقول لنا احنا ما عندناش (super) وزارة، تنقولو للحكومة تتعامل بجدية وبشوية ديال الاحترام لهاذ المؤسسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى كلمة السؤال من أحد المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أنا أوافق السيد المستشار في موضوع إشكالية عدم وجود فضاءات استشفائية لإيواء المختلين العقليين الذين تقرر المحاكم إما أن خلهم أدى إلى إعدام إرادتهم أو إلى نقصانها.

أتفق وينبغي حقيقة على الحكومة وبالأخص وزارة الصحة أن تقوم بإنشاء كافة المنشآت والفضاءات الاستشفائية اللازمة لإيواء هؤلاء الأشخاص بدل استمرار اعتقالهم في السجون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني وموضوعه: "التدابير المتخذة للتقيد بالثمن المرجعي للعقار في حالة الاعتداء المادي أو نزع الملكية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات السادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ السؤال طرحناه ديال التقييم ديال العقار من طرف الخبراء لأنه تيشكل واحد العبء كبير وكاين واحد التأمير ديال بعض الخبراء على الاعتداء على مالية المؤسسات ديال الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أيضا سؤالكم، السيد المستشار، هو يتعلق بعدم اعتماد الأثمان المرجعية المحددة من قبل الإدارة من طرف القضاء حينما بيت فيه قضايا نزع الملكية.

طبعاً مرة أخرى أذكر بأن هاذ الموضوع هو موضوع قضائي بحث، لا يمكننا أن نتحدث فيه بكل حرية، ومع ذلك أقول لكم، بأن القانون المنظم لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، تضمن في المادة 20 العناصر

بمختلين عقليا أم بأصحاء، كل ذلك ينظمه قانون المسطرة الجنائية وأيضا لدينا القانون الجنائي، الذي يجرم وأيضا يضع الحلول في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بأشخاص مختلين عقليا.

إذا كان هناك ما يدعو إلى إعادة النظر في بعض المقتضيات لمحاصرة أي ممارسة غير ملائمة يمكن أن تكون من لدن هاذ المؤسسة أو تلك، فلا أحتاج إلى التذكير بأن السيدات والسادة المستشارين لديهم صلاحيات التشريع في هذا الباب، كما الحال بالنسبة لكافة الأبواب التي أوكل الدستور لهم التشريع فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الوزير.

بالنسبة للسؤال، سواء ما يتعلق بالمسطرة أمام النيابة العامة ولا الوضعية ديال المختلين عقليا داخل السجن، تبقى إشكالية بوحدها.

بالنسبة للمقتضيات التشريعية فهي واضحة، إلى رجعنا للفصول لا من 132 ديال القانون الجنائي اللي تتطلب ضرورة توفر الصحة أو سلامة العقل حتى يمكن متابعة المتهم، كذلك المسطرة واضحة من خلال الفصل 134، حيث تقول على أنه "لا يكون مسؤولا ويجب الحكم بإعفائه من كان وقت ارتكاب الجريمة هو في حالة يستحيل عليه معها الإدراك".

لهذا، السيد الوزير، فالوضع يتطلب تدخل الحكومة لمعالجة ما يتعلق بالبنيات التحتية وتوفير كل ما يتعلق بالمراكز الاستشفائية قصد إيداع وقصد تطبيق التدبير المنصوص عليه في القانون الجنائي والمتعلق بإيداع المجانين في مؤسسات العلاج الأمراض العقلية وقصد إيجاد الظروف الملائمة، لأن ما تعانیه أو ما يعرفه واقع الصحة النفسية والعقلية بالمغرب هو وضع متدهور، وضع لا يسمح بمواكبة كل المختلين العقليين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

تبييعوب 50، 60، 40 درهم، وهاد الخبير تدير 300، 400 درهم، وما عندوش ملف واحد، 99% في القضايا المعروضة على المحاكم الإدارية تعطى لهذا الخبير اللي هو اللي لحسن المفضل، المقرديالو في القنيطرة.

تقدمنا بشكاية تديرو التجريح فيه، ما تحيدش، تقدمنا للسيد رئيس السلطة القضائية، تنقولو لو اللهم إن هذا منكر، البارح كنا كنتذاكرو على المادة 9، الآن تنقولو الحمد لله اللي جات هاد المادة 9، لأن كاينين ناس كيعدديو على الملك العام ديال الدولة، وأنا أتمنى، السيد الوزير، وأنت محامي وعارف وأدرى مني بهذا الجانب، لأنه كاين مشكل حقيقي، ملي تيجي خبير وتيحكم وتيحدد التقرير ديال المبلغ في واحد الثمن، تتمشي للمحكمة كتقول لك أودي أنا هذالك الشئ اللي دارو الخبير غادي نديرو، وتتولي الميزانية ديال الجماعات وديال مجالس العمالات والأقاليم والجهات وديال الدولة مرتبطة بواحد الخبير، حيث عندو حسابات أو عندو أشياء تدار اللي الإدارة ما تقدرش تديرها، وما لقيناش أذان صاغية، لا المحكمة الإدارية قدرت تحيد هذا الخبير، رغم التجريح ديالنا، لا السلطة القضائية قدت تحيد، تنقول لك اختصاص وزارة العدل.

أنا كنت تنتمنى، السيد وزير العدل يجاوبنا وراه احنا تنوجهوله السؤال بطريقة غير مباشرة أنه ياخذ القرار في هذا السيد هذا، ما يمكنش خبير عندو مجموعة ديال القضايا واخذ هذا القرار، نقول لو هذا اختصاص المحكمة ما كاين مشكل السيد الوزير، متفقين، ولكن الأمانة اللي تدير واش ما كاين مجلس أعلى للحسابات يراقب هذا السيد، ما كاين وزارة العدل توقف على هذا الخبير اللي هو يتلاعب بالأموال ديال الدولة، وتدير أحكام باتفاق مسبق مع مجموعة ديال التقارير باش يتحال على المحكمة، والمحكمة تنقول لك الله غالب التقرير ديال الخبير، ولهذا كنتمناكم السيد وزير العدل هذا الخبير تاخذو فيه المتعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

غير بغيت نقول، السيد المستشار، سؤالكم واضح، صحيح أنكم وجهتم للسيد وزير العدل ولكن السيد الوزير العدل كنتم تسألونه عن القضاء، لأنكم تتحدثون عن أنه لاحظنا في العديد من الحالات أن القاضي يتجاهل الثمن المرجعي للعقار، لا. إذا تسألون السيد وزير العدل على القضاء، السيد وزير العدل دفع بعدم الاختصاص، السيد رئيس الحكومة عين وزير الدولة، إذا وزير الدولة يجيبكم عن سؤالكم وعن الصيغة المطروحة.

التي ينبغي الاستناد إليها لتحديد الأثمان التي ينبغي أن تقدم بديلا عن نزع الملكية.

وبالطبع ليس ضمنها ما تفضلتم الإشارة إليه في موضوع الأثمان المرجعية، لكني أقول بصفتي يعني كرجل قانون بأنه ليس هناك ما يمنع القضاء من أن يعتمد على الأثمان المرجعية، لكن أيضا ليس هناك ما يفرض عليه ذلك، إذن هاذ الأمر يتدخل في إطار السلطة التقديرية التي تمهه، مع العلم أن السيد رئيس الحكومة كلفني برئاسة اللجنة ووضعنا مسودة مشروع قانون لتعديل قانون نزع الملكية، وكان من جملة ما ضمننا بهاذ المسودة:

- إعادة النظر في تركيبة اللجنة المعهود إليها تحديد التعويض عن نزع الملكية من خلال إسناد رئاستها إلى قاض، إضافة إلى حضور الأطراف؛

- تكريس اللجوء إلى مسطرة الاتفاق بالتراضي من أجل ضمان الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة والوقاية من المنازعات، وقلنا أيضا تحدد قيمة العقار بالنظر لطبيعته وموقعه ووجه استعماله في إطار وثائق التعمير، مع الأخذ بعين الاعتبار في تحديد تلك القيمة بالأثمان والمرجعية المحددة من قبل الإدارات المعنية.

مع العلم أيضا أن هذه الأثمان كما هي مطروحة الآن تتطلب مراجعة وتدقيق لأنها لم تعد ملائمة وأصبحت تثير مجموعة من المشاكل وردود الفعل، وذلك نحن في الحكومة عازمون على إعادة النظر في هذا الموضوع ومقارنته بمقاربه جديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

هو السؤال ديالنا واقيلة تفهم غلط، لأن السؤال صيفطتو في الحقيقة للسيد وزير العدل، هو حاضر معنا، السيد وزير العدل ما صيفطتوش لوزير العلاقات مع البرلمان، وانتوما مشكورين السيد وزير العلاقات مع البرلمان تتجاوبنا على هذا السؤال.

السؤال السيد الوزير المحترم، احنا مشينا في شكاية رسمية للسيد رئيس السلطة القضائية، وأحالنا على وزارة العدل، قال لك هذا الخبير أو هاد الخبراء تابعين لوزارة العدل، مشينا تقدمنا بشكاية لرئيس المحكمة الإدارية، أحلناه على وزارة العدل، قال لك أودي راه الخبير من اختصاص وزارة العدل، هاد الخبير، السيد الوزير، هو غير عادي، جميع الخبرات تيبت فيها هذا الخبير، الثمن المرجعي والثمن... نعطيك حالة عندنا في وزان، الثمن المرجعي تبيحد 50 درهم، الناس المجاورين

كبيراً ومشهداً على مستوى غزارة التشريع وتشعب مجالاته وسرعة وتيرته.

وبالطبع، فقد شملت هذه التغييرات وهذه التعديلات كافة المنظومة التشريعية تقريباً منذ سنة 1912، مروراً بـ 1916، 1912 عندنا الالتزامات والعقود، 1916 عندنا التحفيظ، عندنا في العشرينيات قانون ديال التوثيق العصري، إلى غير ذلك مما كان من ضمن الموروث القانوني الفرنسي.

وبالتالي فإن المنظومة التشريعية تم تحديثها وأصبحت تعرف وتشهد وأيضاً تتضمن كافة التطورات التشريعية التي يعيشها العالم على ضوء التشريع المقارن، وفي هذا الصدد أفيدكم أن الدستور الجديد أحدث جيلاً جديداً من المؤسسات ومن التشريعات، وهذه المؤسسات تم تقريباً كلها مرت على يديكم، كما أن التشريعات المرتبطة بالدستور تم أيضاً وضعها تقريباً، وإن كان بعضها القليل مما ينبغي وضعه.

إذن، نحن أمام ثورة تشريعية، أصبح رجال القانون والفقهاء يجدون صعوبة في تتبعها، وبالطبع فنحن هنا باعتبارنا حكومة وأنتم باعتباركم جزءاً من البرلمان، بإمكاننا أن نقارب كافة التشريعات التي مازالت تحتاج إلى تدقيق أو نسخ أو تميم أو تغيير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة تفضلي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكراً السيد الوزير على جوابكم.

في البداية، لا بد أن أثنى على مجهودات الحكومة في تنزيل البرنامج الحكومي في تنفيذ الالتزامات التشريعية، حيث لا يختلف اثنان على أهمية الترسنة القانونية والتنظيمية، التي راكمتها بلادنا في عدة مجالات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الحقوقية أو البيئية، ومساهماتها في وضع بلادنا على مسار التنمية الصحيح.

صحيح، أن المنظومة التشريعية الوطنية عرفت دينامية متسارعة، استجابة لهذه المعطيات من جهة، وتنزيلاً لمقتضيات الدستور من جهة أخرى، من خلال مراجعة وتحيينات هامة، حيث ساهمت الجهود المشتركة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية في إخراج النصوص القانونية، التي خضعت للتنقيح والتجويد من قبل البرلمان في تعاون مع الحكومة.

إلا أنه، السيد الوزير، لازالت هناك ترسنة تشريعية تحتاج إلى التحيين، كما أنه هناك عدة قوانين متجاوزة، غادي نعطي واحد 2 ديال الأمثلة كقانون احتلال الملك العمومي، وكذلك القانون المحاسباتي، كما أن هناك عدة قوانين صدرت بالجريدة الرسمية، والتي لازالت في

طبعاً، حينما يتعلق الأمر بخبير يقوم بتقدير عقار الكلمة النهائية ليست له وإنما هي في النهاية للمحكمة، وبالطبع تتساءلون عن إمكانية اعتماد هاد الأثمان المرجعية، هذه الأثمان المرجعية هي أيضاً فيما نقاش.

ولذلك، أقول لكم السيد المستشار المحترم أن هذا الموضوع ينبغي أن نقاربه مقارنة بعيداً عن.. هي سؤال جواب، خاص فيه تعميق النقاش لمقاربة مقارنة عميقة عميقة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه: "حصيلة مراجعة وتحيين التشريعات القائمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يهدف تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور، التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بمراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها وفق مقاربة جديدة، من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها من أجل تحقيق هذا الهدف وعن حصيلة هذه الإجراءات.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

جواباً سيادة الرئيس عن هذا السؤال، أؤكد بأن منظومتنا التشريعية عرفت خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً، وأقول تطوراً

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إخواني الحضور،

السيد الوزير،

يعرف المجتمع المدني ببلادنا توسعا كبيرا، خاصة في ظل الأدوار الدستورية المنوطة به، والتي تجعل منه شريكا استراتيجيا لمختلف المؤسسات.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، حول ما يلي:

ما هي الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة لدعم ومواكبة الجمعيات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بالفعل، كما تفضل السيد المستشار، فالمجتمع المدني أصبحت له أدوار دستورية جديدة، وأصبح شريكا أساسيا في الرفع من مستوى ومنسوب الديمقراطية، وأصبح دوره واضحا في بلورة السياسات العمومية، وأصبح له حتى دور التشريع عن طريق تقديم الملتزمات في هاذ الباب.

لذلك، فإن القطاعات الحكومية عموما وعلى رأسها القطاع الذي نتحمل مسؤوليته، قامت بمجموعة من المجهودات وستقوم بمزيد من المجهودات، ومن ذلك على سبيل المثال، سنستمر في تنزيل برامج التكوين الرامية إلى مواكبة الجمعيات للقيام بأدوارها الدستورية، لاسيما من خلال تعزيز قدراتها ودعمها في المجالات المرتبطة بالديمقراطية التشاركية، والترافع المدني عن مغربية الصحراء والأمن المجتمعي والولوج لبرامج خدمات السمي البصري والتحول الرقمي، فضلا عن مجالات أخرى.

كذلك، سوف نستمر في موضوع دعم منصة للتكوين عن بعد، تتضمن محتوى لتكوين الجمعيات في المجالات السالفة الذكر.

كذلك، سنسعى ونستمر في السعي لتعزيز خدمات مركز الاتصال والمواكبة.. الدولة بهدف تمكين المواطنين عموما وجمعيات المجتمع المدني على الخصوص من المعلومات المتعلقة بالإطار القانون التنظيمي للجمعيات، وأيضا بالديمقراطية التشاركية وسبل تفعيلها.

كذلك، ستدعم الوزارة كل ما يمكن دعمه، خاصة برنامج مشاركة

حاجة لإصدار نصوصها التنظيمية جزئيا أو كليا، بعض الأمثلة:

- قانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، صدر بالجريدة الرسمية في 2014، ولكن فيه 13 ديال النصوص التنظيمية لم يتم نشرها بعد؛

- كذلك كابين القانون 67.15 متعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور حتى هوفيه واحد المجموعة ديال النصوص التنظيمية لم يتم نشرها؛

- القانون 23.13 المتعلق بحماية الملكية الصناعية وصدر بالجريدة الرسمية في 12 مارس 2015، ولكن كذلك لم تصدر نصوصه التنظيمية.

السيد الوزير،

نتمنى أن يتم استدراك ما تبقى من الولاية التشريعية للرفع من الإنتاج التشريعي، وكذلك مراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها، وخاصة إصدار النصوص التنظيمية لمجموعة من القوانين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أتفق مع السيدة المستشارة المحترمة فيما يخص هاذ التباطؤ الذي طال العديد من النصوص التطبيقية، بالفعل صدرت مجموعة من القوانين وعندنا واحد التطور تشريعي يثير الانتباه، بل أحيانا يثير الإعجاب، لكن للأسف الشديد على صعيد النصوص التنظيمية هناك بالفعل تباطؤ، ونحن بصدد ضبط جميع النصوص التنظيمية التي لم يتم إصدارها، والسيد رئيس الحكومة أصدر تعليماته لبذل جميع المجهودات اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتنا التشريعية التي تهم النصوص التطبيقية، وأكد أن الحكومة ستبذل كل الجهود الممكنة للوفاء بهاذ الالتزامات في أقرب الأوقات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه: "دعم ومواكبة الجمعيات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

أقترح إعفاء الدعم المقدم من القطاع الخاص للجمعيات في شكل هبات من الضريبة، اتخاذ تدابير تنظيمية للانتقال بالجمعيات من النمط التقليدي في الحكامة والتدبير إلى جيل جديد يجعلها مؤسسات في صيغة مقاولات، وتحفيز أدوارها في التشغيل، قياسا على مبادرة وزارة التربية الوطنية التي أشركتها في التعليم الأولي لفائدة 100.000 تلميذ جديد، وكذلك أشركتها في النقل، إعادة النظر في الشروط التعجيزية لتقديم العرائض وملتمسات التشريع، إعادة النظر في معايير صيغة المنفعة العامة التي تحد من إمكانية ولوج الجمعيات إلى التمويل.

السيد الوزير،

الإشكالية التي كيعيشوها مجموعة ديال الجمعيات والإخوان التي كيشغلوا في هذا المجتمع المدني كيعرفوها الشئ، أنه كيبقاوا تحت الرحمة ديال ذاك اللي كيعطي المنحة، وبالتالي ما كاينش كيفاش، ما كاينش شي معايير هاد الجمعيات كيبقاوا إذا عرفو شي واحد تما اللي يمكن يعطيهم لا في الوزارات ولا في الجماعات ولا في أي بلاصة، وبالتالي لا بد أننا نحاولو نلقاوا واحد التقنين باش ما يبقاوش هاد الناس اللي كيشغلوا في هذا الحقل أنهم تحت الرحمة ديال هاد الناس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في حدود 10 ثواني أعتقد.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع

البرلمان:

السيد الرئيس،

استمعت بامعان إلى تعقيب السيد المستشار، وأثار انتباهي حجم وأهمية المقترحات التي تقدم بها، وليكن متأكدا أنها جميعها محل تتبع ونظر الحكومة، ونتمنى أن تخرج إلى الوجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه: "تحسين بلادنا من الاختراقات الإسرائيلية".

وللإشارة، فالسؤال كانت ستجيب عنه السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، والتي أعلنت في البداية استعدادها لحضور أشغال هذه الجلسة، وكانت ستتولى الإجابة عن هاد السؤال، واعتذرت بعد ذلك بعدما كلفت بمهمة رسمية خارج أرض الوطن.

مواطنة بتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، لتقوية قدرات الجمعيات، وستتم مراجعة النص التنظيمي المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات وتحديد معايير الدعم العمومي تبعا للتوصيات الصادرة في هذا الشأن، كما سنسعى لتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات لكي تصبح مرجعا وطنيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والجمعيات.

وأیضا، هناك برامج أخرى من قبيل إصدار تقرير سنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات منذ سنة 2015، يرصد أهم المنجزات على هذا المستوى واستخلاص أهم الخلاصات والتوصيات التي تعمل القطاعات الحكومية جاهدة على تنزيلها من أجل النهوض بوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات.

وأؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، أن التقرير السنوي المقبل سيتضمن إلى جانب دعم الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية جهود المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم في مجالات دعم الجمعيات على المستوى الجهوي والمحلي، لأن الدعم هودعم شامل هو مركزي وأيضا محلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

شكرا السيد الوزير.

للتذكير بالمكانة الدستورية للمجتمع المدني، خاصة الفصول من 12 إلى 15 من دستور 2011، الجمعيات شريك أساسي في مجال التنمية المجالية والبشرية، للإشارة إلى تنوع مجال عمل الجمعيات، حيث تشمل الثقافة والتنمية والإعاقة والرياضة وكذلك الإنسانية منها، التذكير بدور جمعيات المجتمع المدني في العالم القروي ويعملها التشاركي مع الجماعات، وهنا كنهضرو على مجموعة ديال الجماعات القروية التي فيهم هاد الشئ ديال الماء، التدبير ديال الماء الصالح للشرب، وكذلك النقل المدرسي، الإشارة إلى تعدد منظومة الدعم العمومي الممنوح للجمعيات، وزارة الداخلية عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية عبر مؤسسات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وزارة الشبيبة والرياضة إلى غير ذلك من مجموعة من المتدخلين وكذلك كيف جاء على اللسان ديالكم الجماعات الترابية.

أقترح إحداث آلية حكومية لتنظيم وتوحيد هذا الدعم العمومي، تحديد معايير واضحة لتحديد مستحقي الدعم، اقتراح الانتقال من منطلق المنحة إلى منطلق دعم المشاريع والمبادرات التنموية، وضبط قنوات التمويل، خاصة الأجنبية منها، إيجاد صيغة لمواكبة ودعم جمعيات مغاربة العالم وتبسيط مساطر مساهمتها في التنمية المحلية.

المهن القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد وزيرين المحترمين،

الأخوات والإخوة،

سؤالنا السيد الوزير، حول إصلاح المهن القضائية الحرة والاهتمام، صحيح لا من يجادل الحمد لله أن بلادنا شقت طريقها في الإصلاح لا من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا من حيث المشاريع والقوانين التي سنتها المحاكم المغربية، سعيا وراء خدمة المواطن في جميع المناحي.

طبعا، هاد الاجتهاد وهاد الإنجازات التي وصل إليها المغرب بفضل التحام الشعب والملك في خدمة هذا الوطن، فما هي الإجراءات أو القوانين التي ترونها أو مقبلين عليها لتعزيز هذه الترسنة القانونية من جهة، وحماية هذه المهن القضائية من جهة أخرى؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

مراجعة وإصلاح منظومة العدالة تركز على ثلاث ركائز أساسية:

- الركيزة الأولى، هي استكمال هذا المسار، وهذا الورش الوطني الكبير ديال فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، لكن هذا الفصل الآن استكماله يقتضي آليات للوصول وللتعاون، واحنا غاديين فيها في جو من الثقة والاستقلالية الوظيفية والاحترام ديال الاختصاصات؛

- الركيزة الثانية، هي تحديث السياسة الجنائية ببلادنا وهنا كايئة مشاريع لمراجعة شاملة للقانون الجنائي، شاملة بمعنى ماشي تجزئية، لتحديث هذا القانون باش يكون منسجم مع المبادئ ديال الدستور ومع التطور ديال المجتمع المغربي؛

- والركيزة الثالثة، هي ما تفضلتم به هو تحديث وتأهيل وتثمين مهن القضاء، لأن إنتاج القضاء يتدخل فيه الكثير من المهن الحرة بحال اللي تفضلتو كابين المحامون، العدول، النساخ، المؤثقون، الخبراء،

وعليه، فإننا سنطبق في شأن هذا السؤال أحكام المادة 156 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، بأن نعطي الخيار للإخوة والأخوات في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بين أن يطرحوا سؤالهم وأن يؤجلوه إلى الجلسة المقبلة، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

وخيارنا أن نطرح هذا السؤال، علاش غادي نطرحو هاذ السؤال؟ لأنه ماشي الوزيرة المنتدبة التي أعلنت الحضور، ولكنه السيد وزير الخارجية الذي أعلن الحضور، وهذا مثبت وقد تمت مراسلة جميع البرلمانين بحضور السيد وزير الخارجية.

السيد وزير الخارجية الذي يتغيب دائما عن جلسات البرلمان ويتغيب باستمرار، فكنا قد توسمنا خيرا بأنه حاضر اليوم لنطرح عليه مشكل القضية الفلسطينية، لأن الموقف والتصريح الذي أدلى به السيد وزير الخارجية تصريح خطير، وبغينا نسولوه واش هذا موقف شخصي ديالو ولا موقف الحكومة المغربية.

هاذ التصريح اللي قال فيه السيد الوزير أن المغرب تابع باهتمام عرض الرئيس ترامب حول القضية الإسرائيلية الفلسطينية فهذي أول مرة تنسمعو القضية الإسرائيلية الفلسطينية. وكنا نود أن السيد وزير الخارجية يجي يوضح لنا هاذ الشيء، ويوضح لنا موقف المغرب من "صفقة القرن"، أو ما اصطلاح عليه "خطة السلام الأمريكية"، هاذ خطة السلام اللي سبق وتطرحت في 2012 ولكن الفلسطينيين رفضوها، وهذا أيضا يطرح إشكال من يحاسب الوزراء التقنوقراط، السيد وزير الخارجية لم ينزل إلى المواطنين لكي ينتخبوه ولن يكون مضطرا للنزول إليهم ليوضح ما اقترفه لسانه.

نريد أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد على موقف الشعب المغربي الثابت من القضية الفلسطينية ولنعبر عن رفضنا لصهيئة الأراضي المقدسة ورفضنا القاطع لما سمي "صفقة القرن"، والتي ما هي "سرقة القرن"، سرقة القرن هذه تضرب الشرعية الدولية وكل قرارات الأمم المتحدة، وهاذ الموقف ماشي غير وزيرة ديال المغاربة المقيمين بالخارج لكن وزير الخارجية هو اللي كان خصو يجاوبنا وكان حاضر اليوم حتى الواحدة ومشي باش ما يحضرش جلسة دستورية، وهذا لعمرى قمة الاستهتار بمؤسسة دستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، إذا كانت عندكم أي توضيح، إذا لم يكن هناك توضيح ننتقل إلى السؤال موجه لقطاع العدل وموضوعه: "إصلاح

لكم، السيد الوزير، باش نزيدو نحسنو الوضعية، لأن الآن الوضعية ديال الأسر المغربية منها هاذ المهن، راها جد، جد، جد متأثرة بالغلاء، أما إلى دخلنا فهاذيك (mutuelle) وهذا، هذا راه تيخص كل واحد يكون عايش في المغرب في بلادو يجتهد، ولكن عند وقوف وصوله إلى التقاعد يجب أن يحظى باحترام.

نتمنى أن نحظى باحترام كالجميع، لأن كلنا غادي نوصلو للتقاعد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم كامل الاحترام السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه: "التأقلم مع التغيرات المناخية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأضالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم السيد الوزير حول أهم التدابير المتخذة للتأقلم مع التغيرات المناخية، خصوصا في القطاع الفلاحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

فعلا هاذ قضية المناخ قضية مهمة لأنها اليوم أصبحت قدر محتوم والتأثيرات ديالها خطيرة وخطيرة جدا على.. مع الأسف الشديد، ليست لها حدود جغرافية، على سبيل المثال يمكن للإخوان والأخوات السادة المستشارين يعرفو بأنه الدول الكبرى كتساهم تصل إلى 90% من التغيرات المناخية، الدول الإفريقية والنامية لا تصل إلا 4%، ومع ذلك التأثيرات على الدول النامية كبيرة جدا، خاصة إفريقيا وعلينا احنا، حسب التقديرات أننا كايين تأثيرات على الماء، كايين تأثيرات على الساحل وارتفاع ماء سطح البحر، كايين تأثيرات على الحرارة بنفسها وخاصة

التراجمة، فهادو كلهم كايين هناك عدد من القوانين ومن الإجراءات ومن المراسيم ومن القرارات لمراجعة أوضاعهم وتأهيلهم من الناحية المؤسساتية والمهنية باش يساهمو في ضمان النجاعة القضائية.

بالنسبة للعدول، راكم تتذكرو بأننا قمنا بمراجعة المبالغ المستحقة بمبلغ 1000 درهم في إطار المساعدة القضائية في كل درجة من درجة التقاضي، كايين أيضا مراجعة بالنسبة للأجور ديال السادة النساخ، وتمت الإحالة ديال هذا القرار على الجريدة الرسمية، كايين أيضا وصلنا للمراحل النهائية في التفاوض مع الهيئة ديال المفوضين القضائيين وغادي نحيلو قريبا قرار مشترك جديد ليراجع التعويضات اللي كيتقضاها المفوضين القضائيين في إطار العملية أو التدخل ديالهم في المجال الجنائي.

كذلك، كايين قرار جديد ديال النساخ أو مرسوم جديد ديال السادة النساخ كيراجع أيضا التعرفة ديال الأتعاب ديالهم، والسادة العدول أيضا، هذا بالإضافة إلى أن الإجراء الآخري يتعلق بإدماج هذه المهن الحرة في التغطية الصحية والاجتماعية.

من بعد العدول احنا غادي نوسعو المجال لكافة هذه المهن اللي كتذكروها في السؤال ديالكم باش يبقاو يستفدو من التغطية الصحية.

بالإضافة إلى مراجعة القوانين المنظمة لهذه المهن، واحنا الآن وضعنا اللمسات الأخيرة بعد تقريبا 20 سنة مع هيئة المحامون كنجتمعو كل أسبوع مع جمعية هيئة المحامون، وضعنا اللمسات الأخيرة في جو من الأمل ومن الثقة باش نخرجو قانون جديد ديال مهنة المحاماة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمفوضين القضائيين والتراجمة والخبراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيحات اللي جيتوبها.

وكنظن احنا غنبقاو متفائلين باش تكون القوانين وهذه الترسانة اللي كيتوفر عليها المغرب تكون في خدمة المواطن، وما يخفاش علينا اليوم، وكلنا تندافعو باش نرقاو ببلادنا إلى مصاف الدول اللي هي تعتمد على القضاء لحل جميع ما يمكن حله أثناء أي نزاع، سيما العدول مثلا، هاذي مبادرة طيبة، ولكن مازال واحد الحيف فيما يخص العدول مثلا، علاش هاذك المحاسبين عندهم واحد الامتياز العدول ما تيدروهش، لأن تيقولك هاذوك ما عندهم شاي الحق في الاستلام، خصوصا في السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي.

ثانيا، هاذ المفوضين القضائيين مازال حتى هما يشوب قانونهم الأساسي ما يشوبه، هاذو كلهم مازال خاصنا اجتهادات، وهذا موكول

- ثانيا، الحد من استعمال الطاقات الملوثة، خصوصا بالقطاع الفلاحي ودعم استعمال الطاقة الشمسية، وبالتالي الاستفادة بأكثر من 3000 ساعة شمسية في بلادنا؛

- ثالثا، مواصلة دعم برامج غرس الأشجار المثمرة للزيادة في تخزين الكربون في التربة مع اعتماد سياسة تنمية منخفضة الكربون؛

- رابعا، دعم استبدال زراعة الحبوب، خصوصا بالمناطق الهشة، باستعمال الزراعات البديلة والأشجار المثمرة الأكثر مقاومة للتغيرات المناخية؛

- خامسا، ضبط وتعبئة وتنمية وتثمين جل مياه الأمطار بجميع الطرق المتاحة لمواجهة العزل الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، مع حماية الفرشة المائية، خصوصا بالعالم القروي، من التلوث من خلال معالجة المياه العادمة بالتجمعات السكنية الكبرى بالعالم القروي وتطعيم الفرشة المائية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نؤكد أنه بالإضافة لهذا البرامج كإين الآن عمل جبار على مستوى ما يسمى بالأوساط الطبيعية، وإخا الجبال، الواحات، البحيرات، الوديان، الغابات، كإين برنامج وإين إنا اليوم كان عندنا اجتماع مع مؤسسة من المؤسسات الدولية باش مع جميع المؤسسات نطلقوا هاد البرنامج لحماية هاد الأوساط الطبيعية من التغيرات المناخية.

الأمر الثاني، فيما يتعلق بالفلاحة، أعتقد أن السيد وزير الفلاحة تعطيطكم التفاصيل، اليوم المغرب انتقل إلى مستوى فيما يتعلق بالفلاحة، البحث العلمي كما قلتم، التكوين، طريقة السقي، اليوم واشفنا البرنامج الذي أعلن أمام صاحب الجلالة أن ماشيين في إطار ما يسمى ب"السقي الذكي" إن صح التعبير اللي هو يقلل من استعمال المياه، ماشيين أيضا، المناطق المتأثرة أننا نمشيولتحلية المياه إلى غير ذلك، معناه كإين برامج متعددة لمواكبة، بالإضافة إلى التأمين على المخاطر اللي المرتبطة بالتغيرات المناخية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه: "تدبير المطارح العمومية للنفايات".

واحد المناطق اللي الآن تتراد فيها الحرارة ومناطق تتراد فيها برودة، يعني تأثيرات متعددة فيما يتعلق بالمناخ.

وهذا يعني يشكل تهديدا كبيرا جدا، لذلك البلاد ديالنا اشتغلت في إطار مخطط وطني ديال المناخ، اشتغلنا في واحد العدد ديال البرامج مرتبطة بالفلاحة، مرتبطة بالطاقة، مرتبطة بالبيئة، المخطط ديال الساحل الآن تربطوه بمخططات جهوية، اشتغلت أيضا البلاد ديالنا فواحد العدد البرامج على مستوى الماء، لمعالجة إشكاليات ديال الماء، لا يكاد يكون هناك قطاع إلا وعنده برنامج أو مشاريع مرتبطة بالتأقلم أو مواجهة التغيرات المناخية.

ولذلك، البلاد ديالنا عندها واحد الالتزام كبير جدا، باش فعلا نواجهو هذه التغيرات المناخية، وكإين برامج، ولكن عندنا التزام باش نحد حتى إنا كدولة من التأثير على المناخ، من خلال الذهاب إلى الصناعات النظيفة، الذهاب إلى الفلاحة التي تستهلك الماء أكثر (المقصود أقل)، يعني حماية الساحل من خلال القانون ديال الساحل، اللي أنتوما تتعرفو تعططي واحد المساحة كبيرة باش نحميو الساحل، من خلال أيضا يعني حماية الفرشة المائية.

فإذن كإين ما يسمى بالتأقلم يعني مع التغيرات المناخية من خلال البرامج اللي قلناها، وكإين ما يسمى بالقيام بواحد العدد ديال الالتزامات باش التأثير في البلاد ديالنا في اقتصادها أن يكون أقل يعني بكثير من المستوى المقبول على الصعيد العالمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

إنا ما تنقلوشاي من أهمية هاد التدابير، يكفي تتعرفو السيد الوزير تبقى القطاع الفلاحي، القطاع الأكثر عرضة وتضررا من مخاطر التغيرات المناخية، ويبقى صغر الفلاحين وخصوصا بالمناطق الهشة، بالمناطق الجبلية والواحات، الفئة الأكثر عرضة وتضررا من التغيرات، من مخاطر هاد التغيرات المناخية وكيف جا في كلامكم، رغم كونه مشكلنا الفئة الأقل مساهمة في التلوث البيئي، ومن أجل الحفاظ على الإنتاج وبالتالي الحفاظ على دخل الفلاحين فإن الحكومة مطالبة بالقيام بمجهودات إضافية، خصوصا في المجالات التالية:

- أولا، دعم البحث العلمي لتطوير قابلية سلاسل الإنتاج على التأقلم مع التغيرات المناخية، وبالتالي الحفاظ على جودة ومردودية المحاصيل الزراعية؛

الدار البيضاء والمحيط ديالها.

الآن بدأت كتيبان إشكالات جديدة، جميع المدن الآن كايين برامج المطارح، كايين تمويل، ستمر إلى المطارح اللي هي متقدمة ماشي فقط غير الطمر، بل حتى إذا كان الطمر في بعض المناطق تيخصو يخضع لمعايير بيئية، الآن مشينا للمستوى ديال التثمين، جميع مطارح التثمين بما فيها التثمين الطاق، لأن لقينا بأن على الأقل غادي نربحو فهاذ المطارح فهاذ 400 ميغواط، بمعنى أكثر من (centrale électrique) اللي هي موجودة، كايين (centrale) اللي كتدير 200، 300، 250 أقصى تقدير 600 غادي نربحو بمعنى محطة طاقة من خلال هذه المطارح.

كيبقى هاذ المطارح العشوائية اليوم كنديرو العملية ديال الجرد ديالها، نظام معلوماتي باش هاذيك الساعة ما يمكنش نخليوها للجماعات، نعتقدو بأن هذا تحدي، الجماعات القروية ليست لها الإمكانيات وخاصة المطارح التي تجتمع حول الأسواق، فالآن كنديرو الجرد باش نديرو عملية يعني وطنية، غادي نشوفو مع وزارة الداخلية كيف يمكن أن تكون هناك حكمة جيدة لهذه المطارح العشوائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على هاذ الطمأنة اللي تفرح بلادنا، لأن هذا الاجتهاد لازم أن يكون حماية للإنسان، حماية للبشر لأن المطارح والخلفيات والمسببات ديالها من أوبئة ومن دخان، بحيث اليوم أصبحت التخوف سائد للسكان المجاورة لشي مطرح من المطارح، احنا تنشوفو المدن وتنشوفو وكتبوعو، كايين هناك اجتهادات، هذا ما غادي يمكنشاي ننكره، ولكن ذيك الشي تيبقى غير كافي، السيد الوزير، لأن التأخر عامل الزمن اليوم، وخصوصا فصل الصيف ملي كتحمي الشمس وتيكون تبارك الله الدلاح والهندية وأرى ما عندك من النفايات المنزلية اللي كتشكل واحد الخطر كبير.

تيخص الدور ديال الحكومة هي دعم الجماعات اللي ما عندهاش إمكانيات، خاصة الجماعات، شحال هادي دابا في البوادي ما كانش مفروض يكون مطارح، اليوم أصبح إلزامي أننا نجمعو ذيك النفايات، لأن المخلفات ديالها كتكون سيئة وجد جد سيئة على المواطن، منها تنشوفو الأوبئة، كنيشوفو عدة أمراض جلدية وتنفسية اللي أصبح السبب طارات ديالنا كتعج بها.

الله يجازيكم بخير، كنيشوفو أن المجهودات بقات ضئيلة بالمقارنة مع هاذ الجماعات اللي كنيشوفوها، اللي كتعاني وكتعاني جدا فيما يخص هاذ المطارح.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة، عندما نتكلم عن البيئة لا بد وأن يثار أمامنا الظاهرة ديال المطارح، مطارح النفايات التي غالبا ما تكون في الأحزمة المجاورة للمدن، فهناك من الجماعات التي لها إمكانيات مادية، السيد الوزير، تحاول نهج سياسة تقارب الصواب فيما يخص احترام البيئة، فيما يخص استغلال هذه النفايات إلى غازات وإلى أشياء التي تستهلك وتفيد الإنسان.

غير أن باقي الجماعات، الجماعات الفقيرة اليوم حتى الجماعات القروية أصبحت في حيص ببص من أمرها، هذه المطارح ماذا فعلت الدولة للتخفيف من مساوئها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

طبعاً فهذا الموضوع ديال المطارح، المطارح هم نتيجة، السيد المستشار المحترم، بمعنى أولاً ما هي السياسة ديال البلاد ديالنا فيما يتعلق بالنفايات المنزلية، لأنه كايين عدد من النفايات اللهم لك الحمد، لحد الساعة ابدينا كنفروزو ما بين النفايات المنزلية والنفايات غير المنزلية، والآن كايين واحد العدد ديال الإنجازات في النفايات غير المنزلية، الإلكترونيات، البطاريات، الباتريات، الطبية، كان البارح عندي الشرف باش جاوبت على واحد السؤال فيما يتعلق بالنفايات الطبية والاستثمارات في هذا المجال.

النفايات المنزلية اليوم عندها 2 مستويات، المستوى أولاً كفاش ننظمو الجمع ديالهم، لأنه الانتقال من الجمع، اليوم وصلنا لواحد المستوى ديال 85% أنه جمع منظم بصفة عامة، كنتكلم من حيث (quantité) من حيث شحال عندها، يمكن كايين واحد الجماعات ما وصلتش تعتمد على الإمكانيات الذاتية، بحال الجماعات القروية.

فيما يتعلق بالمطارح، يمكن نقول أغلب المطارح ديال المدن باستثناء واحد المطرح كنيشوفو النتيجة ديالو، هو ديال الدار البيضاء، راه الصفة تم الإعلان عليها وراه غادي يكون استثمار ضخم ديال 4 مليار ديال الدرهم، وبالمناسبة هو ماشي مطرح فقط ديال الدار البيضاء،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

بإيجاز، باش نعطيو الحمد لله كاين واحد العدد ديال الشركات، الآن كتبحث في البلاد ديالنا، الاستثمارات ملي تخرج القانون ديال البحث والتنقيب في سنة 2000 إلى الآن، تقريبا وصلنا ل30 مليار ديال الدرهم استثمارات، بمعنى استثمارات ضخمة كتوقع فهاذ القطاع، ضخمة جدا، 30 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات ويمكن ما تلقى والو، لأن كتعرفو كاين شركات كانت عندنا في المغرب استثمرت، كاين اللي استثمر 2 مليار، 3 مليار ديال الدرهم، ومن بعد مشات، لأنه ذاك الثني مرتبط حتى بالتحويلات، يعني كيمشي يلقى واحد (gisement) في دولة أخرى كيفضل يمشي يستغلو بسرعة قبل ما يرجع لعندك إلى غير ذلك.

فنبغي نقول، عندنا ثلاثة ديال المواقع الآن اللي هي يعني اعطتنا شوية ديال الغاز، كاين الموقع ديال الغرب اللي كيستعملوه المصانع ديال الغرب، كاين الموقع اللي عندنا فيه 25% عن طريق المكتب الوطني للهيدروكربورات (ONHYM¹)، عندنا الموقع ديال مسكالة في الصويرة، اللي كان استغلو المكتب الوطني ولكن يعطيه للفوسفاط، لأن الفوسفاط الآن وقع فيه تحول، اليوم يمكن راه الإخوان ديالكم في الغرفة الأولى دارو استطلاع، يعني الفوسفاط تحول إلى ما يسمى بالإنتاج المستدام، استعمال الطاقات النظيفة سواء كان الغاز أو الطاقات المتجددة، المياه العادمة، إلى غير ذلك.

وعندنا تندرارة، وقعنا على الاتفاق الأولي، أنه الاستغلال يبدأ في 2020، حجم الاستثمار وصل ل3 ديال المليار ونصف، يمكن يوصل حتى لخمسة ديال المليار، الدولة حسب القانون عندها الحق في 25% أنه يكون عندها عائد 25% من خلال المكتب الوطني للهيدروكربورات.

هاذو هما ثلاثة ديال: ديال تندرارة حسب الاتفاق نطلبو الله سبحانه وتعالى يسر، غادي يعطينا ما بين 30 حتى 40% الحاجيات ديالنا ديال الكهرباء، لأن كندستوردو الغاز بالنسبة للكهرباء، غادي يعطينا 30 حتى 40%، أقصى تقدير يعطينا 50% إلى فعلا زدنا شي آبار، راه الآن كيشوفو من الناحية التقنية واش ممكن نزيدو بعض الآبار.

هذا، إجمالاً ما هو حاصل في البلاد ديالنا فيما يتعلق بالغاز، يعني كما قلت الصويرة والغرب وتندرارة نواحي فكيك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

نطمئن السيد المستشار المحترم، حجم الاستثمارات اللي وقعت في بلادنا إلى حدود اليوم راه 19 مليار ديال الدرهم في المطرح، 19 مليار ديال الدرهم في المطرح من 2008 ل2019، شي تقريبا 10 سنوات، ذاك الشي مكلف ومكلف حتى للجماعات.

اليوم، الجماعات بما فيها الغنية، أقصى تقدير مستعدة تخلص 100 درهم للطن، في حين أنه إلى بغينا ننظمو بهاذ الشكل خاصها تتجاوز 250 درهم للطن، وبالتالي الكلفة عالية وعالية جدا، يمكن بعد كاع نطلبو الأرقام من مدينة لمدينة، وتحصلو عليها، لأنه اليوم علاش؟ لأنه خاصهم يشغلو اليد العاملة يجيبو الوسائل التكنولوجية، المطرح ما خاصوش يكون محمي بالفرشة المائية.

الاستثمارات، اليوم أشنو برمجننا الآن 2019-2023؟ كاين 20 مطرح اللي غادي يولي "مطرح مراقب" يعني متقدم، وغنمشيو تقريبا 14 مطرح عشوائي، أكثر من ذلك ما بقيناش كنخليو الجماعات، اليوم كاين واحد التحول لوزارة الداخلية ما يسمى "بالمطرح المشتركة" في إطار مجموعة ديال الجماعات، بمعنى أنه جماعة كبيرة كتأطر مجموعة ديال الجماعات، هاذ الشي تدار في طنجة، هاذ الشي تدار في واحد العدد المدن، في مراكش، احنا ماشيين في هاذ الاتجاه ديال أن الجماعات الصغيرة مع الجماعات الكبيرة يتعاونو على المطرح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه: "التنقيب على الغاز الطبيعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم

السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نسألكم عن النتائج الأولية للتنقيب والبحث عن

الغاز الطبيعي ببلادنا؟

¹ Office National des Hydrocarbures et des Mines

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

تدركون أن المغاربة يحسون بالإجحاف من طرف الطبيعة، للأسف بلادنا مازال، الإجحاف من طرف الطبيعة، الطبيعة ما اعطتناش، أرضنا مزال ما اكتشفناش بلانا، بلادنا، الغاز والبتترول كباقي الدول.

وبالتالي، أي أمل تفتحه هاذ البحث والتنقيب فهو سيسعد بلا شك المغاربة لأنهم كلهم كيعانيون من الكلفة ديال المحروقات سواء المحروقات بصفة عامة أو الغاز الطبيعي بصفة خاصة.

لذلك، فالمجهود اللي تيتبذل، حقيقة كايين مجهود، المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن صحيح يلعب دور كبير فهاذ المجال، لكن أعتقد بأنه ما اعطيناش الإمكانيات لهاذ المكتب باش يكون المساحة المغطاة في مستوى الطموحات ديال بلادنا، وكذلك فيما يتعلق بتقييم إمكانات ديال الأحواض الرسوبية ديالنا، واش عندنا شي تقييمات على الأحواض الرسوبية؟ كايين آفاق، كايين آمال؟

وكذلك، كايين حتى السياسات في بعض المرات راه تديرلنا مشاكل، مثلا الأنبوب ديال الغاز اللي تيجي من الجزائر، الغاز الجزائري اللي تينقلوه لأوربا، اليوم فيه واحد التراجع لأن الأنبوب اللي غادي على إيطاليا، كذلك عندنا الصخور النفطية، الصخور النفطية تمحضيت، طنجة، لابد حتى هذا نعرفو غير الرأي العام يعرف واش كايين شي آفاق؟ رغم الكلفة ديالها، تنعرفو أن الكلفة ديالها جد مرتفعة، واش بلادنا غادي تمشي في هاذ الطريق أو صعب تمشي فيه؟

كذلك، لابد أن نقول بأن الاتفاقيات، عدة اتفاقيات توقعت مع، أكثر من 13 اتفاقية أعتقد، مع شركات التنقيب والبحث عن الغاز، واللي يبدو أن الاستثمارات بصفة عامة، قلتو 30 مليار ديال الاستثمارات، ولكن أعتقد أن الحاجة ديال البلاد ديالنا والطموحات ديال المواطنين ديالنا تستحق أنه يدار مجهود أكبر، سواء من طرف الحكومة بصفة عامة أو من طرف المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، لأن الدينامية ديال الاستكشاف، كان دينامية خاصة في السنوات الأخيرة كايين دينامية كان فيها الوثيرة ديالها تسرعت شي شوية، ولكن كانت الدينامية بطيئة شيئا ما، اللي ما أتاحت لناش، للأسف الشديد، أننا نوصلو لنتائج إيجابية.

هدف سؤالنا وهو أن نفتح آمال أخرى للمواطنين فهاذ المجال اللي بطبيعة الحال مهم وحيوي بالنسبة لبلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

على أية حال، الله سبحانه وتعالى أعطى لبلادنا نعم كثيرة، على أية حال إلى نقصت حوائج تتكون حوايج أخرى، الطبيعة هي معطية ماشي هي اللي تتعطي على أية حال.

فبنغي نقول للسيد المستشار المحترم، شكرا على المقترحات، غير بغيت نقول أنتوما عارفين، هذا واحد القطاع اللي فعلا تيخص فيه، اسمحولي نقولها بواحد الدارحة "لي كاميكاز"، بمعنى أن المغامرة فيه كبيرة وكبيرة جدا، قلت لكم 30 مليار، فيه تقريبا 26 مليار ديال البحث وفيها 3 ملايين ديال تندرارة، قول 30 مليار في هاذ الفترة هادي ما بين 2000 و2019 هي يالاه أعطينا هاذ الشيء اللي تتشوفو، وأحيانا الشركة تتجي عندك للبلاد تتحط 2 المليار ديال الدرهم، 1.5 مليار ديال الدرهم وأحيانا تتوصل حتى 3 مليار الدرهم وتتجمع وتمشي.

ولذلك هو (les assurances) التأمينات في العالم هذا من أخطر القطاعات اللي فيه التأمينات في العالم، طبعاً إلى باغي نعطيكم اليوم هاذ الشيء اللي لقينا في الغرب رغم الإمكانيات الهائلة اللي تدارت، تيعطينا الصويرة، الصويرة مثلاً تيعطينا سنويا 10 ملايين ديال السنتميم ديال (chiffre d'affaire) رقم المعاملة، رغم هاذيك الإمكانيات اللي دارت فيه، المهم الوقت لا يسمح ولكن هادي.

الصخور النفطية راه وقعنا مع المكتب الوطني باش نعاودو نديرو الأبحاث، لأن في الثمانينات كانت فعالية وتأثير على البيئة، يمكن الآن غادي نعاود نديرو دراسة ونشوفو أشنوهي الإمكانيات المتاحة خاصة في جنوب المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه: "الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهن الحرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الفئات اللي غادي نستهدفوها، لأن الأمر يتعلق، هذا التفاوض يتعلق بـ 2 ديال النقط، النقطة الأولى تحديد الحد ديال الأجر الجزافي الذي سيتم بناء عليه احتساب الاشتراكات، ثم النقطة الثانية يتعلق بتحديد الهيئة ديال التواصل اللي غادي تكون صلة وصل بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بطبيعة الحال نشكركم على الإيضاحات اللي قدمتمو لنا فيما يخص السؤال، وأنتوما كيف تعرفو على أنه يعني المملكة المغربية هي بلد نامي وعلى أنه متوسط الدخل يتراوح ما بين 5000 و6000 دولار للفرد، بالتالي معول على فئة الطبقة الوسطى باش تساهم في التكافل الاجتماعي وباش يكون عندها عنصر ديال التوازن.

هذه الفئة اللي تكلمنا عنها اللي معنية بالحماية الاجتماعية ديال المستقلين والمهنة الحرة يشكلون الغالبية ديال الطبقة المتوسطة، الأرقام اللي عندنا هي أرقام يعني مثيرة جدا، عندنا 46% فقط هي نسبة التغطية الصحية، من فئة النشيطين، عندنا 60% من هذه الفئة هم غير مشمولين بالنظام ديال منح معاشات التقاعد.

إذن، هذه الأرقام اللي نعتبرها يعني تثير الكثير من التساؤلات، واللي بطبيعة الحال إذا تحدثنا عن المجالات المعنية بالحماية الاجتماعية فهي تعني البطالة والخدمات العلاجية ومنح ديال المرض ومنافع الشيخوخة والتغطية ضد الشغل والأمراض المهنية، إضافة إلى منح العجز وغيرها، وقطاعاتها يعني متعددة فيها ما يتعلق بقطاع النقل، فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، عمال المقاهي والمطاعم، قطاع الخدمات، الصناعة التقليدية، القطاع غير المهيكل، قطاع التشغيل المؤقت.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال الترسنة القانونية مزيانة، ولكن إذا ما كانت يعني إجراءات اللي هي تحسيسية مع المهنيين، وإذا ما تواصلتم مع المهنيين وإذا ما نسقتو معهم وإذا ما كان يعني إشراك المهنيين في بلورة القوانين، أظن على أنه إجراء فهذا الباب غادي يكون ما غاديش يعطي ذلك المفعول المرتجى ديالو، لابد من إجراءات تحسيسية ولابد كذلك من توسيع قاعدة المصالحين في الضمان الاجتماعي باش نحققو يعني التوازن المالي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر ورش الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهنة الحرة من أهم الأوراش الإصلاحية المفتوحة، لأنه سيمكن لا محالة من ضمان تغطية وحماية اجتماعية لحوالي 5 ملايين شخص يزالون أنشطتهم بجميع القطاعات الإنتاجية.

نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهنة الحرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا الموضوع ديال الحماية الاجتماعية للمستقلين غير الأجراء هذا واحد الورش كبير كنيشتغل فيه اليوم بعد صدور ديال 2 ديال القوانين، القانون 98.15 والقانون 99.15.

الأول متعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، والثاني بالنسبة للتقاعد لنفس الفئات.

وبعدما أصدرنا بعد هاذ 2 ديال القوانين، صدور 4 ديال المراسيم عامة تطبيقية لهذا القانونين، بعد هذه المرحلة، انطلقت المسألة ديال التحديث إلى الفئات المعنية بهذا المشروع، تم التوصل إلى اتفاق مع العدول ومع القابلات والمروضون الطبيون، هاذو المراسيم ديالهم صدرت.

اليوم، نحن فتحنا حديث إلى باقي الفئات الأخرى، تقريبا الاجتماعات أكثر من أسبوعية مع الناس ديال التجارة والصناعة بالخصوص التجار، وباقي الفئات بالخصوص الناس ديال السياحة والصناعة التقليدية وغيرها، الداخلية مع الناس ديال الطاكسيات، النقل مع النقل، وغيرها.

يعني أنا نقول لك أنه الدينامية كبيرة جدا اليوم مع هذه الفئات، إن شاء الله من أجل أننا نحاولو إذا استطعنا نخرجو عما قريب ديال الطاكسيات مثلا أولا ديال الصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية باقي القانون أتمنى أنه يخرج القانون بشكل بسرعة، باش يحدد لنا

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

تشكل الاتفاقيات الاجتماعية إحدى الأدوات التعاقدية التي من شأنها إرساء السلم والاستقرار داخل المقابلة، رغم أن الأحكام الدستورية قد نصت على تشجيع المفاوضة الجماعية، وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، إلا أنه يلاحظ المحدودية ديال الاتفاقيات خلال كل السنوات.

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التحفيزية التي تعتمون القيام بها لحث الشركاء على إبرام هذه الاتفاقيات الجماعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ديال الاتفاقيات الجماعية لابد أنني نقول أنه بالنسبة لنا أولوية كبيرة جدا في الوزارة ونشتغل عليه.

وكنشكر بالمناسبة المركزيات النقابية التي تشتغل معنا بشكل، وأيضا أرباب المقاولات الذين يشتغلون بروح تشاركية من أجل أننا نوصلو لواحد العدد ديال الاتفاقيات الجماعية اللي وصلنا لها على الأقل إلى حدود اللحظة.

الأهمية الكبرى تتجلى ليس فقط بالنسبة لكونه أولوية لنا، ولكن أيضا بالنسبة للدستور المغربي كما قلتو، الفصل 8 كلف السلطات العمومية وألزمها بضرورة تشجيع المفاوضة الجماعية لأهميتها واعتبارها.

بلادنا اليوم وقعت على مجموعة ديال الاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا المجال، تذكر الاتفاقية 98، الاتفاقية 154 أيضا المرتبطة بتشجيع الاتفاقية الجماعية.

نقول لك سنة 2019 درنا 13 اتفاقية جماعية، باش نعرفو الحجم ديالها خاصنا نرجعو للسنوات الماضية شحال من اتفاقية جماعية أبرمنا، ولكن أنا تنقول لك 13 اتفاقية جماعية، هي ماشي حاجة كبيرة بزاف ولكن هي محترمة ومهمة.

في هذا الشهر وقعنا 2 ديال الاتفاقيات الجماعية، عندنا واحد العدد ديال الاتفاقيات ينتظر، هناك بعض الاتفاقيات واجدة توقع، هناك

كاين مجموعة من المقاولات اللي ما كتصرح بالمجموع ديال الأجراء ديالهم ولا ما تصرح بالأجر اللي هو يؤدي، إذن مجالات الاشتغال اللي هي كثيرة وأنتوما كتعرفو، السيد الوزير، ما معنى على أنه إنسان يكون خدام في مكتب ديالو ما بين عشية وضحاها يكون يعني عاجز ولا ما يكون غير قادر على أنه يغطي الحاجيات الصحية ديالو وديال أسرته.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غادي نبدا بهذه النقطة الأخيرة غير هذا ما عندوش علاقة بالأجراء، الأنظمة مستقلة، وبالتالي الصندوق ديال هذا ما كياترش على الصندوق ديال الآخر، والتوازنات مختلفة ومستقلة باستقلال الصناديق والأنظمة ديال الحماية الاجتماعية بين هذه وهذه.

بالنسبة للتغطية الصحية صحيح اليوم احنا في 46، ولكن قبل ما تدخل المنظومة ديال التغطية الصحية كنا في 16%، اليوم احنا في 46.

بعد التزليل ديال التغطية الصحية للمستقلين من المفروض غادي نكونو في 90%، هذه الإحصائيات ديال وزارة الصحة بناء على التقديرات، نذكرك، السيد المستشار، اليوم الصباح كان اجتماع مع الناس ديال الفلاحة من أجل الحديث أيضا الفلاحين نسبة كبيرة جدا، وبالمناسبة الطبقة المتوسطة شوية منها فهذا النوع، ولكن جزء كبير جدا من هاذ الناس ما عندهم علاقة بالطبقة المتوسطة هم الطبقات الدنيا، بالعكس، الطبقات الدنيا واحد الجزء كبير من الفلاحين، واحد الجزء كبير من الصناع التقليديين وأصحاب الطاكسيات وغيرها من الفئات، اللي هي فئات هشة وتتواجد أدنى السلم ديال الترتي الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه: "اتفاقيات الشغل الجماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلوي:

السيد الرئيس،

بوزنيقة وفي برشيد وفي بوسكورة راه 9000 عامل ما درتولها حتى شي اتفاقية، وهاذيك القطاع الكهربائي كله، ممكن هادي تتكون فرصة لدفع الشركات الأخرى للانخراط فهاذ الاتفاقيات القطاعية.

النموذج ممكن، تحفيز آخر هو الدعم الحكومي اللي تتعطى للمنظمات النقابية هذا تيكون مؤشرم من المؤشرات.

الرعاية الحكومية ملي تينشب شي خلاف كتنزله الحكومة بكل ثقلها، ما تبقاش على مستوى ذيك اللجان بالشكل ديالها الشكلي، ولكن تعزز بأطر مركزية قطاعية ديال الوزارات، وأنا عشت هاذ التجربة، وزارة الداخلية تنزل بثقلها، العامل بنفسه كيسهر على لقاءات، وغير ذلك من الإجراءات التحفيزية اللي تنطلبو من السيد الوزير فعلا إلى كايوشي أجنده في هاذ المجال ينورنا بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الدور ديال الوزارة من الناحية القانونية فهاذ الإطار هو المواكبة، هو التشجيع، هو محاولة نقاربو وجهات النظر باش نوصلو لاتفاقية في نهاية المطاف.

ما غنقدروش نضغطو لا على هذا لا على الآخر، تنحاولو نشجعو، صحيح، الشركة اللي جبتها التي تحدثت عنها، فعلا كان فيها اتفاقية جماعية بين النقابة اللي كانت أكثر تمثيلية وبين الأجراء والشركة الأخرى اللي كانت أيضا في شهر واحد، عندها واحد المجموعة ديال الفروع من بينها على كل حال في مدينة أخرى غادي نوقعو اتفاقية فهاذ الشهر إن شاء الله، من هنا أسبوعين إن شاء الله غادي نمشيو نوقعوها، وأنا أحرص على أن أحضر شخصيا في التوقيع ديال الاتفاقيات الجماعية، لهذه الأهمية أتقل وكنحرص على أنها تبرمج في الوقت اللي غادي يكون مناسب لنا، ومشكورين أيضا الرؤساء ديال المركزيات النقابية تيحاولو أيضا هما يحضرو، نظرا لرمزية هذه الاتفاقيات ولأهميتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه: "مشكل التشغيل بالعالم القروي".

بعض الاتفاقيات، نحن في المسار ديال التفاوض من أجل الوصول إليها، وكنعاود نشكر النقابات والمقاولات التي تشتغل فضلا على أنه كنوضعو برنامج سنوي للمفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية كيكون على مستوى الجهات، وفي نهاية السنة كنديرو اجتماع في المجلس ديال المفوضية الجماعية كنديرو التقييم، علاش نجحت، علاش ما نجحت في الحالات اللي ما كتنتجش فيها، باش نحاولو نعززو المكامن ديال القوة في هذا البرنامج ونتجاوزو الإشكالات اللي كتكون فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

نعم، السيد الوزير، حقيقة فعلا كاينة مجهود.

أنا تبعت الأشغال ديال المجلس للمفاوضة الجماعية الدورة الأخيرة العاشرة في نوفمبر 2019، واللي سجلتو أنها توقعت خلال 2019، 9 ديال الاتفاقيات، صحيح أنها وقعت دينامية شركة كاري (Carré) في ديسمبر، جوج شركات بحال اللي قلتي في 14، 15 ليوني (Léoni) والنظافة سيدي سليمان واللي توقعوا في 14، 15 يناير، وهذا تيبان على أنه فعلا كاينة واحد الدينامية وواحد الرغبة.

كتعرفو، السيد الوزير، بأنه هاذ التنظيم القانوني ديال هاذ الاتفاقيات راه ماجي من الدستور من الظهير ديال 38 إلى الظهير ديال 57 اللي عدلو، شكلت لجنة المجلس الأعلى للاتفاقية الجماعية واللي خرج توصيات وأصدرت اتفاقية جماعية نموذجية فيها 51 فصل، جاءت المدونة زادت عززت هاذ في القسم الرابع، أي خصصت لفصل خاص تيشمل 30 مادة، وهذا فعلا تيبين.

أنا تبعت الأشغال ديال الورشة التكوينية اللي جرات في شتنبر 2018 واللي حضرها السيد الوزير السبي يتيم أندالك، واللي اختيرت واحد الخلية مركزية وجمهوية من أجل تشجيع هاذ الحوار والتشاور والتفاوض من أجل تثبيت هاذ الثقافة التعاقدية بين المؤسسات وبين الشركاء.

وحتى المداخلة ديال السيد الوزير يتيم كانت مهمة جدا، أنه تطلب وتياكد على أنه الدور ديال المؤسسة الوزارية تيخصو يتحول في النظرة لهاذ العلاقات وأنه يخلق ثقافة جديدة، والدور ديال مفتشين يقوم بأدوار جديدة.

أنا ممكن السؤال ديالنا كان في التحفيزات، ممكن نطرح غير بعض الأمثلة، مثلا التشجيع ديال الاتفاقيات القطاعية، السيد الوزير، هاذيك شركة (Léoni) راه فيها 4 ديال الفروع، أنتوما وقعتم مع ديال عين السبع فيها 6000 عامل، ولكن 9000 آخر اللي موجودين في

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

يعتبر العالم القروي إحدى الطاقات الكامنة على المستويات الطبيعي والموارد البشرية في بلادنا، إلا أنه، السيد الوزير، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في إطار السياسات العمومية بمخططات لتنمية العالم القروي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في السنوات الأخيرة، والتي كانت مرتكزاتها إحدى البنيات التحتية من طرقات وشبكات وتزويد الماء الشروب والكهرباء.

إلا أن حدة فوارق التنمية بين العالم القروي والعالم الحضري تتجلى في مستوى الفقر والهشاشة، الذي يعرفها العالم القروي، حيث يعاني العنصر البشري من الأمية والبطالة والاستبعاد الاجتماعي وغياب مقارنة النوع، مما يحول دون الإدماج الفعلي في الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي، وهي عوامل معيقة لأي تنمية.

ومن هذا المنطلق، السيد الوزير، نطرح السؤال هل يمكن تحقيق التنمية الشاملة في غياب تنمية عالمنا القروي؟

ألم يحن الوقت بعد لرفع الحيف عن عالمنا القروي وتمكينه من أبسط الحقوق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

الموضوع ديال التشغيل في العالم القروي من بين، ما نحتاجش نقول أنه من بين الأولويات الكبرى التي تشتغل عليها الحكومة، الأولويات الكبرى لبلادنا لسنوات طويلة.

الحمد لله، تحققت مجموعة ديال الأشياء في البادية اليوم، في المجال القروي، واش وصلنا وحققنا ذلك الشيء كوالذي خاصويتحقق، أنا غادي نقول لك لا، مازال خاص مجهود إضافي في بلادنا.

بالنسبة للتشغيل، أيضا بالنسبة للتشغيل، كما قلت، محور أساسي في الإستراتيجية الوطنية التي هودعم البعد الجهوي للتشغيل،

فيه برامج مخصصة وموجهة للمجال القروي خاصة.

غادي نقول لك بعض الإجراءات، السيدة المستشارة، مثلا عندنا فضاءات قروية للتوجيه المهني، خاصة في البادية، عندنا إلى حدود اللحظة 12 فضاء من هاذ النوع، تتواجد في البادية وتقدم خدمات للشباب في البادية من أجل التنوير ديالهم، من أجل اطلاعهم على البرامج، من أجل إكسابهم مهارات، إلى غير ذلك، بنفس الكيفية التي نقوم بها في المدينة طبعا، مع إعطاء ما يمكن أن يفيد أبناء البادية المسجلون في هذه، مع الإشارة إلى أن عندنا برامج اليوم كنيشتغلو عليها في هذا المجال، مراكش عندنا فيها مبرمجة 8 ديال الفضاءات من هاذ النوع، بني ملال، خنيفرة، فاس، إلى غير ذلك من الجهات الأخرى التي نشتغل، خاصة مع التعاون الدولي.

إلى حدود اللحظة فهاذ 12 فضاء مسجلة 3841 شاب وشابة، المستفيدون من مقابلة ديال التمويع فهاذ الفضاءات، عندنا 3281، بالنسبة لورشة البحث عن التشغيل 5670.

إضافة إلى هذا، عندنا وحدات متنقلة، هي عبارة عن وكالات متنقلة في البادية، عندنا واحد 4 بالأقاليم على الأقل تشتغل الآن، أقاليم سيدي قاسم، بركان، تاونات، الفحص أنجرة، عندنا في مراكش واحد 2 غادي ينطلقو، أيضا بالنسبة لسوس-ماسة عندنا واحد 2 ستنطلق في إطار برامج مختلفة.

بالنسبة، عندنا أيضا قوافل ديال التشغيل تنظم إلى البادية، عندنا برنامج من أجلك 2017-2021 هذا على صعيد التراب الوطني، ثم المشروع النموذجي ديال إنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي أيضا هويشتغل وحقق بعض النتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نستحضر بطرحنا لهذا السؤال ثروات بلادنا في العالم القروي من سهول وجبال ووديان وصحراء وبحار، تشكل ثروة وطنية مهمة تعتبر لبنيات الاقتصاد الوطني القادرة على توفير ناتج داخلي خام وفرص شغل لأبناء وبنات قرانا على امتداد الوطن، وهو ما يتطلب في تقديرنا تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني، بخلق فرص اقتصادية مستقبلا لضمان توفير فرص الشغل ودخل يضمن القدرة الشرائية للسكان القروية، عبر التنسيق مع القطاعات المولدة للثروة في كل المجالات.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة عندما نتجول في بلدنا الحبيب، نرى عدة مقاهي ومطاعم زينت الشوارع والمدن وحتى الطريق السيار أصبحت فيها مقاهي تغري الناظرين وتوحي بالجلوس للعائلات، غير أننا لم نفكر يوما في العمال، واش عندهم السميك؟ واش عندهم (SMIG²) واش عندهم (CNS³)؟ واش عندهم أقدميتهم؟ واش عندهم التغطية الصحية؟

ملي كنجيو نسولو في وزارة التشغيل كيقولو لنا الإمكانات ديال مفتشين الشغل راه قلال، ما غادي يغطيوش، واش عندنا اليوم إمكانية ديال أن مفتش الشغل يخرج مثلا من مدينة إلى الجوار، إلى الطريق السيار بسيارتو ويخلص الوريقة ديال (l'autoroute) ويجي، هذا راه..

احنا اليوم كنعطو السيد الوزير، كمواطنين بغض النظر على أننا نقابيين، اليوم هاذ الفئة ديال العمال راه ولات بالإجازة، أنا صادفت دكاترة وهما راهم جالسين كعمال في المقاهي، هاهو تيسربيك وكيمضر معك بواحد الأسلوب راق، هذا كيشرفنا وكيشجع حتى السياحة في بلادنا.

ولكن احنا أشنو درنا السيد الوزير؟ الحكومة ديالنا فاشلة باش تتجاوب معنا في المطالب، أنا كنعقول لك فاشلة وكناكدها، فاشلة لأن حتى التنمية، معدل التنمية اليوم ديال 3 واش غادي نشغوبه الناس، وملي كنجيو نحسبو كنعسبو حتى العمال ديال المقاهي راها داخله في إطارهاذ البطالة، ها احنا محاربة البطالة ها هما الناس جالسين، حتى اللي كيبيع القزبور والمعدنوس كنعسبوه.

والمعيشة غلات السيد الوزير، والأزمة في الأسر أصبحت لا تحصى، بحيث لا الأسرة اليوم واش تقدر على هاذ الواجب اليومي ديال التغذية؟ واش تربية الولاد؟ واش المدرسة؟ وكنجيو للعمال وما كنعطيوهمش (SMIG)، هذا إجرام في حق الأجير اللي ما كياخذش (SMIG) وما تيخذش قانون الشغل على علله.

اليوم، الله يجازيكم بخير، احنا ما كنوجهوش السؤال ليك، أنت توسمنا فيك الخير، أشنو غادي تدير؟ أعطينا شي حاجة، ماشي وخا غادي نديرو، غادي نديرو، ولكن كله كلام، كلام كيبيق احنا غنديرو، والله يوفقنا باش نديرو، لأن كلما ديرتو بلادنا غادي تزدهر، وغتكون واحد الرواج، وغادي تكون واحد القيمة إضافية في التنمية، مزيان نلقاو العمال كيعيشو مزيان، احنا مازال ما حاربناش حتى (SMIG) و (SMAG⁴).

الاهتمام بالمجال الفلاحي وتطويره وتأهيله بإدخال التقنيات الجديدة وتحسيس وتكوين طاقات شبابية وتشجيعهم على الارتباط بالأرض ودحض فكرة الهجرة داخل الوطن وخارجه، تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة ومواكبتها في المشاريع بطرق علمية ومدروسة، تستلزم الارتقائية محكمة ومسؤولة تراعي خصوصية كل جهة ومؤهلها وخلق دينامية ثقافية ورياضية.

الوقوف على رؤية 2011-2020 للسياحة الداخلية وإبراز مؤهلات الطبيعة والموروث الثقافي وتنوعه لاستثماره لخلق فرص الشغل.

تثمين وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوسيع دائرة مستفيديه.

إعداد مخطط لهيئة المراكز القروية في كل الجهات وإعداد برامج بين الدولة والجهات، خصوصا المفتقرة إلى بنيات صناعية بتمويل وتنفيذ مخططات جهوية للتنمية القروية بتعبئة ميزانية صندوق التنمية القروية وصندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، بكيفية متكاملة وشفافة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

هذا اللي حضرت عليه لا يخص التشغيل، ولكن هو برنامج ديال التنمية ديال البادية كلها، أنا نقول لك جزء مما قلته هو حاصل وواقع اليوم، خاص شوية ديال المجهود إضافي.

فيما يخص التشغيل، اليوم المبادرة اللي توقعت الاتفاقية ديالها أمام جلالة الملك، واللي كانت بتعليمات ملكية سامية بخصوص التمويل ديال المشاريع، جزء كبير منها موجه للبادية، إن شاء الله نتمناو أن هاذ المبادرة تكون نتائج ديالها، وكننتوقعو أن تكون النتائج ديالها كبيرة، إن شاء الله إيجابية على البادية وكما على المدينة أيضا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى موضوع: "وضعية العمال المقاهي والمطاعم"، في سؤال يوجهه لكم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلو.

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale⁴ Salaire Minimum Agricole Garanti

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار حتى عندي جهدي.

شكرا السيد المستشار، سؤالك يخص الأجراء ديال المقاهي والمطاعم هؤلاء..

السيد رئيس الجلسة:

معذرة السيد المستشار المحترم، خصوصا وأنك استهلكت حتى الوقت ديال التعقيب، ما بقاش عندك حتى التعقيب، خلي السيد الوزير يجاوبك، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

السؤال كان يتعلق بأجراء المطاعم والمقاهي وتحديثهم على أنهم كانوا منسيين، هؤلاء ما منسينش، مدونة الشغل خاصتهم بمقتضيات خاصة.

وما تحدثت عنه من إشكالات أنا ما غنقولكش ما كاينش، جزء مما قلته صحيح، وصحيح ليس في المقاهي والمطاعم فقط، لكن صحيح في واحد العدد ديال القطاعات، ما نجدهممش لك وأنت عارفهم.

وبالتالي عندما نتحدث يجب أن يكون كلامنا، نتحدث بموضوعية، أنا ما جيتش قلت لك غادي ندير وغنجي غنقول لك غندير، لا، أنا غير بلاتي السيد المستشار، أنا اليوم أتحدث إليك، فعلا المشكل ديال مفتشين الشغل العدد ديالهم قليل، صحيح هذا قلته وأكرره وباقي غادي نقولو إلى حين يكون عدد كافي، ولكن مفتشين الشغل ينتقلون إلى الشركات وكيعاينو هاذ الشيء، صحيح أنت قلت ما كيمشيوش ل (l'autoroute) باش يعاينو، كينتقلو كيمشيول (l'autoroute) كيمشيو لباحات الاستراحة وغيرها من المقاولات والشركات اللي فيها الأجراء كيمشيويعاينون الظروف ديال الاشتغال ديال هؤلاء الأجراء في مقرات عملهم، كاينة صعوبات أمام مفتشي الشغل يتجاوزونها ويشتغلون، ولكن كتضحي من أجل أنها تقوم بالواجب القانوني ديالها.

صحيح، هذا يجب أن نقوله لأن هاذوك الناس كيشغلون يجب أن نشجعهم على القيام بالمهام ديالهم بعد ذلك نحاسهم، ونذاكرو على أشياء أخرى وقلة الإمكانيات وغيرها.

نقطة أخرى، السيد المستشار المحترم، قلت الحكومة عاجزة فقط،

عاجزة الحكومة عن ماذا؟ ما قلتيش عاجزة عن..؟ تقول ليا الحكومة عاجزة على أن توفر مثلا العدد الكافي من المفتشين ديال الشغل يمكن أن نتحدث عن هذا الأمر، ولكن عاجزة.

أنا هاذ الشيء علاش قلت لك في بداية كلامي يجب أن يكون كلامنا موضوعيا، لأننا نتحدث إلى الناس، نتحدث إلى الناس اليوم يجب أن نتحدث إليهم بكلام تدركه عقولهم يفهمونه، لأنه لا يمكن أن نقول إلى الناس الحكومة عاجزة فقط، الحكومة تشتغل تتدير الدور ديالها، واش هذالك المجهود اللي كتديرو كافي، أنا كنقول لك ليس كافيا، يجب أن نجتهد أكثر، ماشي الحكومة فقط، هذه مسؤولية الحكومة، صحيح، ولكن مسؤولية جميع الفرقاء اللي المعنيين، مسؤولية أصحاب الشركات، أصحاب المقاهي، أنا ما عندي قهوة، أصحاب المقاهي معنيين أيضا خاص يوفرو الظروف ديال الاشتغال وأصحاب الشركات أيضا لأننا فاش كنهضرو يجب أن نشوفو مزيان، يجب أن ما نشوفوش غير الحكومة، نشوفو كلشي ونتبهو جيدا لما نقول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو السؤال ما قبل الأخير موضوعه: "أهداف البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يهدف البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل إلى إحداث مليون و200 ألف منصب شغل في أفق 2021.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن المراحل التي قطعها البرنامج لتحقيق هذه الأهداف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ديال البرنامج التنفيذي الممكن هو البرنامج التنفيذي ديال البرنامج الوطني للتشغيل والذي يمتد إلى سنة 2021، اللجنة الوزارية إن شاء الله غادي تنعقد في هذا الشهر باش نقدمو فيها الحصيلة ديال سنتين اللي تيرأسها، السيد رئيس الحكومة، بحضور القطاعات الوزارية المعنية، غنقدمو فيها الحصيلة ديال هاذ السنتين.

فعلا، الهدف في تشغيل المأجور كايين مليون منصب شغل، أنا نقول لك إلى حدود اللحظة، حققنا ما يقارب.. لا، في سنة 2017 و2018 حققنا ما يقارب 500 ألف منصب شغل، و341 ألف و756 في القطاع الخاص المهيكل، في القطاع الخاص المهيكل، و140 ألف بالقطاع العام برسم سنوات ديال 2017 و2018 والثلاث ديال 2019، وهو ما يقارب نسبة 42% من الأهداف المسطرة.

وهاذ 341 ألف و756 هي الإحصائيات ديال المسجلين الجدد خارج التسويات ف (la CNSS) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ثم تحسين القابلية ديال التشغيل أيضا عندنا 350.. إلى غير ذلك من الأرقام اللي إن شاء الله نقدموها في اللجنة الوزارية اللي غتنعقد فهاذ الشهر إن شاء الله تعالى، من أجل أننا نديرو تقييم ديال هاذ ثلاث سنوات التي مضت ونستشرفو ما يستقبل إن شاء الله من اللي بقى من البرنامج ديال الممكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

كنشكركم على الجواب ديالكم.

هو كيتبين السيد الوزير، من خلال هاذ الحصيلة يعني ديال تنفيذ البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل أن الحصيلة إيجابية، هاذ النسبة ديال 42% في سنتين بمعنى كايينة إمكانية ديال يعني الوصول للمؤشرات المسطرة في البرنامج.

خصوصا وأن هاذ البرنامج عندو واحد الطبيعة أفقية كيتعلق بواحد العدد ديال القطاعات، ماشي يعني واحد العدد ديال القطاعات، وبالتالي احنا باش يتحقق هاذ الهدف السيد الوزير، لابد يعني كناكودو في فريق ديال العدالة والتنمية، على ضرورة انخراط جميع القطاعات

في تنزيل هاذ البرنامج التنفيذي واعتماد الآلية ديال التقييم المشترك للتغلب على الإشكالية ديال التنزيل ديالو.

كذلك، كناكودو على تعزيز البعد الجهوي للتشغيل، لتدارك النقص في بعض الجهات، وذلك بإحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية، وكذلك المواكبة ديال الجهات يعني فهاذ المجال ديال التشغيل.

كذلك، نؤكد على تتبع تنفيذ عقد البرنامج الثاني بين الحكومة ومهنيي قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي يروم إحداث 220 ألف منصب شغل، هذه اتفاقية ولا عقد برنامج يعني تسطر، لابد من التتبع ديال التنزيل ديالو باش نحققو هاذ الهدف كذلك.

كذلك، يعني كايين واحد يعني هاذ البرنامج الأخير الذي وقع أمام جلالة الملك، غادي يكون عندو واحد الوقع إيجابي على التشغيل، لأنه كيتعلق بالدعم ديال المقاولات والتمويل ديالها، وهذا على حسب الأهداف المسطرة غادي يحقق ما يزيد على 27 ألف فرصة عمل سنويا، بالإضافة للمواكبة ديال الأعداد ديال المقاولات 13 ألف و500 مقاول.

احنا اليوم، السيد الوزير، هاذ المعطيات وهاذ المؤشرات كلها كتبين على أنه ممكن نحققو هاذ الهدف إذا تضافرت الجهود، يعني باش نوصلو هاذ الأهداف المسطرة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا كايين تنسيق بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، البرنامج الوطني فيه خمسة محاور، كل محور انبثقت عنه لجنة تقنية يترأسها القطاع الوزاري المعني، هناك محور تترأسه وزارة الشغل، وزارة الداخلية تترأس محور، التربية الوطنية تترأس محور، ثم المالية تترأس محور، هذه اللجان التقنية هي التي تضع البرامج وتسهر على تنزيلها طبعا تحت إشراف وزارة الشغل التي تقوم بتنسيق بين هذه الجهود.

فعلا، حققنا مجموعة ديال النتائج، لا يكفي الوقت باش نعطيك النتائج اللي تحققت إلى حدود اللحظة، ولكن غنقول لك هي نتائج إيجابية، واش تغطي جميع الخصائص اللي كايين في المغرب؟ أكيد لا، ولكن هاذ الشيء علاش خاص نزيدونديرو مجهود إضافي إن شاء الله من أجل أننا نوصلو لهاذ الأهداف ديال المخطط في نهايته.

ثم أيضا كايينة برامج إضافية خارج المخطط ما تحدثت عنه قبل

قليل من البرامج ديال التمويل اللي توقعت الاتفاقية ديالها بتعليمات ملكية في الأسبوع الماضي، إن شاء الله نتمناو أن هاذ البرامج غادي تعطي دفعة كبيرة، دفعة كبيرة ديال التشغيل في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس والأخير، وموضوعه: "فتح حوار مع هيئة التنسيق بالوزارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم اليوم حول التدابير الاستعجالية المتخذة لفتح باب الحوار مع هيئة التنسيق بوزارة الشغل والإدماج المهني، وذلك لتزج فليل الاحتجاجات التي تتصاعد وتيرتها يوم بعد يوم بهذا القطاع الحيوي، والاستجابة للملفات العالقة وعلى رأسها سحب مذكرة الحركة الإدارية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير باش نوضح ما كاين حتى احتجاجات ولا تتصاعد عندنا في الوزارة، الموظفين يشتغلون بشكل عادي وطبيعي، هاذوك أبناء الوزارة إن صح أن أقول هاذ الكلام، هاذوك أبناء الوزارة وعلهم تتوقف صورة الوزارة ويشتغلون بجدة كما عهدناهم، كيشغلو بجدة وتفاني وتضحية على جميع التراب الوطني، وهذا نعترف به ونقدره وندعمه ونساعده في حدود الممكن.

إن كنت تقصد الحوار الاجتماعي القطاعي فهذا شيء آخر غير الذي قلت، الحوار القطاعي الاجتماعي هو التزام حكومي صريح بمقتضى الاتفاق ديال أبريل 2019، ونحن من جهتنا ما يمكنش إلا نكونو نوفيو

بالالتزامات ديال الحكومة في هذا الإطار.

وأنا نقول لك أنه توجهت دعوات للنقابات المعنية بهاذ الحوار الاجتماعي، إن شاء الله نهار الجمعة عندنا معهم لقاء في إطار الحوار الاجتماعي بمقتضى الاتفاق ديال 25 أبريل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

في البداية، لابد أن نهنئكم على سلامتكم السيد الوزير المحترم من الحادث المروري، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية.

إننا، السيد الوزير، وإذ نسجل بكل ارتياح استجابة مصالح وزارتك لمطالبات الانتقال ولو بشكل جزئي، والتي عبر عنها بعض الموظفين، نود في نفس الوقت ذاته أن نثير انتباهكم إلا أن الملف المطلي المقدم إليكم من طرف هيئة التنسيق بالوزارة لا يهم مصالح فئوية مهنية، بل يتعداه إلى ما هو أعمق من ذلك، فالأمر يتعلق بمصالح الوطن وضمان الالتزام بالمقتضيات القانونية، حماية للأجراء من جهة والمقاولات والحفاظ على السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

السيد الوزير المحترم،

سبق لخلفكم أن قطع وعده بهذه القبة المحترمة، لفتح باب الحوار مع هيئة التنسيق بوزارتكم، نظرا للواقع المزري الذي يعيشه عموم موظفي القطاع وعلى رأسهم مكونات جهاز تفتيش الشغل، سواء من الناحية التنظيمية ومن حيث ظروف العمل والتحفيزات، لكن دون جدوى.

وما دمننا بصدد الإعداد للنموذج التنموي الجديد، بتعيينات ملكية سامية، فالأمر يقتضي بالضرورة تطوير منظومة تفتيش الشغل من أجل تحسين نجاعة التدخلات وتحفيز عناصر الجهاز معنويا وماديا، وإيجاد الحلول العاجلة لمشكل تناقص الموارد البشرية، علما أن هيئة مفتشي الشغل تزخر بأطر عالية التكوين ومن شأن عدم التفاعل الإيجابي مع مطالبها العادلة والمشروعة، أن يدفعهم ذاك البحث عن آفاق مهنية أخرى تقدر تكوينهم وتضمن تحفيزهم.

السيد الوزير المحترم،

لا نستطيع جرد مختلف المهام المسندة لمفتشي الشغل بسبب كثرتها وتنوعها وخطورتها، فغالبيتهم مصابون بأمراض مزمنة منسكري وأمراض القلب والأعصاب، نظرا لضغوطات العمل والمحيط، ولا يستفيدون من وضعية أجرية متميزة، بل حتى تعويضات الجولات تبقى

معه في المجال ديالو، هيآت ديال مفتشي الشغل مثلا غادي نتشاورو معهم فيما يمكن أن يفيدون فيه، اللجنة ديال الأعمال الاجتماعية غادي نتشاورو معهم فيما يمكن أن يفيدون فيه.

ولكن، عندما يتعلق الأمر بمطلبنا نتحدث عن النقابات الأكثر تمثيلية، هذا ماشي في القطاع عندي، ولكن فيه جميع القطاعات بل حتى يتجاوز هذا إلى تكريس أعراف كرسست على المستوى الدولي بمقتضى اتفاقيات دولية ما يحتاجش نذكرها، أنتوما أدري بها جيدا.

وبالتالي كونو متأكدين، السيد المستشار، أن الحوار الاجتماعي إن شاء الله غادي نمشيو فيه، وما يمكنش يكون إلا ما يمكن أن يكون في مصلحة بلادنا وفي مصلحة الموظفين ديالنا إن شاء الله تعالى، إن شاء الله غادي

نشتغلو بهاذ النفس هذا بما يمكن أن يكون خير لبلادنا جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

كما أشكر الجميع على صبرهم وحضورهم معنا.

وأرفع الجلسة.

وأذكر بأن تليها جلسة تشريعية للمصادقة على مجموعة من القوانين تاجاهزة.

وشكرا.

هزيلة، ومنذ أكثر من عشر سنوات لم تعرف أية زيادة تذكر.

السيد الوزير المحترم،

نلتمس منكم مجددا بصفتكم تشرفون على وزارة الحوار الاجتماعي، بفتح حوار جاد قطاعي مع هيئة التنسيق من أجل نزع فتيل الاحتجاجات والتوترات التي نحن في غنى عنها والاستجابة لمطلبهم البسيط والمشروع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

الأمر لا يتعلق فقط بمفتشي الشغل، مفتشي الشغل هم واحد الفئة مهمة جدا عندنا وتتقوم بأدوار مهمة وأساسية إلى آخره.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالحوار الاجتماعي هاذ الشئ فيه أعراف تكرست ماشي في بلادنا فقط ولكن في جميع بلدان الدنيا، يتم الحوار الاجتماعي مع الهيآت النقابية الأكثر تمثيلية، واحنا وجهنا لهم دعوة وغنستقبلهم إن شاء الله وغنداكرو معهم نهار الجمعة.

بالنسبة لباقي الهيئات الأخرى، عندنا واحد العدد ديال الهيآت داخل الوزارة، وهاذو شركاءنا في الوزارة، ولكن راه ما غيمكنش نتشاورو مع كلشي في كلشي، كل واحد عندو مجال تيشغل فيه غادي نتشاورو